السبت 25 آذار 2023
العدد 4882 السنة السابعة عشرة
Samedi 25 Mars 2023 nº 4882 17ème année

24 صفحة
20000 ليرة

# الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

## كلمات

**نزار قباني**
كي لا نفقد قارة شعرية بكامل عشاقها

بشعي غير قلقة وتنتظر تطورات خارجية تنعكس على لبنان

# انتخاب فرنجية: التسوية أهم من الأصوات [2]

اطلب القوس مع الأخبار

## السعودية - سوريا
# نهاية قطيعة بداية توازن

[8 ـ 9]

تفتتح السعودية مرحلة جديدة في مسار انفتاحها على سوريا. يُتوقّع ان تتفوّق خلال الفترة المقبلة مع زيارة منتظَرة لوزير خارجيتها، فيصل بن فرحان، إلى دمشق (أ ف ب)

**تقرير**

أول قتيل أميركي في سوريا
**المقاومة تبدأ الآن**

9

**قضية**

باكستان أفغانستان
**متلازمة الأمن المفقود**

10

## البلاد

**مروان البرغوثي:**
الفرصة الفلسطينية في الأزمة الصهيونية
[12]

**على قدر أهل العزم أتت العزائم!**

[13]

تثبيت إدانة إسرائيل بجرم الأبارتهايد: **أفقه، محدوديته، ومخاطره المحتملة**
[15]

**تحتجب «الأخبار» يوم الاثنين لمناسبة عيد «البشارة»**

قضية اليوم

## بنشعي غير قلقة وتنتظر تطورات خارجية تنعكس على لبنان

# انسحاب فرنجية ليس بالبساطة التي يتوقعها البعض

ما نُقل عن الرياض في شأن فرنجية أقرب إلى تمنيات معارضيه منه كونها تمثل الموقف السعودي (هيثم الموسوي)

**ميسم رزق**

تحوّلات الإقليم المرتبطة بالاتفاق الإيراني – السعودي، تترافق مع حراك ديبلوماسي يتكثّف يوماً بعد آخر، وحديث عن مبادرات لحل في اليمن وآخر في العراق وثالث في سوريا. أما بالنسبة إلى لبنان، فحجم التفاؤل بـ«حل سريع» يستوجب بعض التروي.

درجت العادة أن يكون هذا البلد أولى حلبات التقاتُل في أزمنة الصراعات وأولى ساحات الانفراج في لحظات التسويات. في السنوات الأخيرة من الحرب الأهلية، أنتج الاتفاق السوري – السعودي - الأميركي اتفاق الطائف، وجاءت الـ«سين - سين» بعد اتفاق الدوحة. ومنذ اندلاع الحرب على سوريا حمل لبنان مع سوريا قميصها الملطخ بالدم ومخاطر على مختلف المستويات، أدت في نهاية المطاف إلى حافة الانفجار. اليوم، مع عودة الهدوء إلى الساحة الإقليمية، وعلى وُعد حجر من التطبيع السوري - السعودي، ليس السؤال متى يصل

**يعتبر فرنجية نفسه الأوفر حظاً لأن مواصفات التسوية مطابقة له أكثر من أي وقت مضى**

قطار التسوية إلى محطة بيروت، بقدر ما صار السؤال عن شكل هذه التسوية. مهما يكُن من أمر، فإن إنهاء الشغور الرئاسي بات يحتّم توافقاً سياسياً لا مناص منه. هذا التوافق، يقرأه عديدون، كرافعة لأسهم وصول الوزير السابق سليمان فرنجية كرئيس حلّ بالتوازي مع التغيرات الإقليمية.

ليست الضوضاء الرئاسية جديدة على بنشعي، ولا على اسم فرنجية في بورصة الأسماء المرشحة لبلوغ قصر بعبدا. بدأ ذلك عام 2004، مع طرح الرئيس الراحل رفيق الحريري اسمه لقطع طريق التمديد على الرئيس إميل لحود، ثم عام 2015 عندما قرّر الرئيس سعد الحريري دعمه بمباركة من رئيس مجلس النواب نبيه برّي ووليد جنبلاط والرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند. جعَل ذلك من رئيس تيار «المردة» عضواً «طبيعياً» في نادي المرشّحين الدائمين والطبيعيين، وإن لم يخرج إلى العلن شاهراً ترشيحه. لكن «العبيرة» تبقى في التوقيت، على ما تقول مصادر «المردة»، رداً على الأسئلة الملغومة عن إحجام الرجل حتى الآن عن فعل ذلك، والتي تقود إلى إجابات تدينه أو تقلّل من شأن حيثيته التمثيلية وأحقيته، أو القول إنه غير واثق من قدرة الفريق الذي يدعمه على خوض معركته حتى النهاية. حالياً «يعتبر فرنجية نفسه الأوفر حظاً لأن مواصفات التسوية مطابقة له أكثر من أي وقت مضى»، لذا «لن يكون انسحابه بالبساطة التي يتوقعها أي طرف، وهو يُعتبر مرشحاً طبيعياً استناداً إلى حيثيته المسيحية والوطنية، ومن البديهي أن يكون اسمه متداولاً في الكواليس المعنية بالشأن اللبناني».

يخوض فرنجية معركة وصوله إلى القصر الجمهوري بهدوء، مستنداً إلى لعبة الوقت، ومراهناً على المتغيرات الإقليمية التي «تصبّ لمصلحته»، والتي إذا ما سارت وفق الطريق المرسوم لها فإنها حتماً ستدفع خصومه إلى التراجع. لا علاقة للأمر بعدد الأصوات التي ستدعمه، ورهاناته غير مرتبطة بحسابات الورقة والقلم. رصيده السياسي الحالي في الكواليس الخارجية والداخلية يجعله متقدماً على منافسيه المعلنين وغير المعلنين.

هذا ما تؤكده دردشات سفراء الدول على موائد الاجتماعات حيث صار النصاب الدولي والإقليمي شبه مكتمل، في انتظار الصوت السعودي. المباركة الفرنسية متوافرة والفيتو الأميركي غائب، باعتراف من السفيرة الأميركية في بيروت دوروثي شيا التي أكدت قبل أيام في مأدبة عشاء أقامها على شرفها الرئيس تمام سلام «أننا سنكون سعداء بانتخاب رئيس للجمهورية، وبالتأكيد سنتعامل مع فرنجية في حال انتُخب». مع ذلك، يتمسك رئيس المردة، وفق مقربين منه، بالتسوية الكاملة وبالإجماع عليه، فذلك من «موجبات الانتخاب»، لأن الأهم من وصوله هو «توافر ظروف إقليمية ودولية تسمح له بممارسة حكمه من دون ضغوط ولا كبديات، فيتحول عهده إلى عهد تنتهي لا عهد انفراجات».

على عكس خصومه الذين يستحضرون اجتهادات سياسية للقول إنها ستخرجه من السباق، يُنظر في بنشعي إلى التوافق في الإقليم كرافعة لحظوظ الرجل. يستند المقربون من فرنجية إلى معطيات، تبدأ في ما يدور في كواليس باريس التي هي «على تواصل دائم مع فرنجية عبر أفراد من خلية الإليزيه»، وقد طرح الفرنسيون فكرة المقايضة على السعوديين لإيصال فرنجية مقابل تولي السفير نواف سلام رئاسة الحكومة، لكن توقيت طرحهم لم يأت على هوى السعوديين الذين كانوا يرفضون «مبدأ النقاش في الملف اللبناني لا بأسماء بعينها، ما حال دون الوصول إلى النتيجة المطلوبة».

اليوم، بعد الاتفاق السعودي - الإيراني، تشتد التحريات في بيروت لفهم ما إذا كانَ قد حصل تبدّل في الموقف السعودي من الملف اللبناني ومن ترشيح فرنجية نفسه، وهو سؤال يجيب عليه مقربون من فرنجية بالقول إن «المواقف التي نُقلت عن السعوديين في ما خصّ فرنجية كانت أقرب لتمنيات معارضيه من كونها تمثل الموقف السعودي الحقيقي». وما وصل إلى بنشعي بحسابات الورقة والقلم. رصيده السياسي الحالي في الكواليس الخارجية والداخلية يجعله متقدماً على منافسيه المعلنين وغير المعلنين.

الذي يتمسّك به فرنجية. فهو «ليس مرشّح حزب الله وحركة أمل، كما يحاول البعض تصويره، بل مرشّح كل من يؤيده»، وربما «لو ترك للنواب حرية الاختيار فإن اجتياز حاجز الـ 65 صوتاً سيكون أسهل معارك فرنجية». وفي بنشعي كلام واضح بأن فرنجية «ليس رئيس مواجهة أو رئيساً مفروضاً بالقوة وليس في برنامجه الرئاسي بند الانتقام من خصومه، لكنه أيضاً لن يقدم ضمانات لأي أحد بمعنى المكاسب، خصوصاً أولئك الذين يعمدون إلى طرح شروط تعجيزية أو معرقلة». وعلى الموجة نفسها، يشدد «المرديون» على أن «فرنجية لن يمارس سياسة الإلغاء ضد أحد، بل سيعطي لكل طرف حقه». أما عن المعضلة المسيحية المتمثلة برفض أكبر كتلتين مسيحيتين، فالعبرة «ليست في كثرة المؤيدين لفرنجية قبل انتخابه، بل في قدرته على استقطاب الجميع واحتوائهم بعد وصوله إلى بعبدا، وهذا أحد الأهداف التي يضعها فرنجية نصب عينيه، لأنه واحد من أسباب نجاح العهد». يستعين هؤلاء بتجربة الرئيس ميشال عون الذي «أتى بغطاء مسيحي وطني، لكنه فقد الغطاءين بعد انتخابه وصار على خصومة مع غالبية القوى السياسية، ما أدى إلى تدمير عهده». تكمن المشكلة، بالنسبة لبنشعي، في «خوف خصوم فرنجية من توافر عوامل داخلية وخارجية تساعده على النجاح، وهذا ما لا يصبّ في مصلحتهم، وهم يفضلون رئيساً ضعيفاً يفشل في إدارة عهده لأن نجاح أي شخصية رئاسية سيهدد حجمهم». وهنا تظهر مخاوف من أن يعمد هؤلاء، وعلى رأسهم سمير جعجع، إلى «التمرّد المتهور على التسوية الآتية بشكل يهدّد المصلحة المسيحية والوطنية». ولا يخفي المقربون من فرنجية قناعتهم بأن «بكركي ليست في صف المعارضين، بل هي تتعامل بإيجابية وهدوء مع ترشيحه استناداً للكلام الذي نقله موفدوها إلى زعيم المردة». أما بالنسبة للقوى السياسية الأخرى، فيفضل تيار «المردة» ترك رئيس الحزب الاشتراكي وليد جنبلاط ليقرر وحده موقعه في التسوية المقبلة لدى حلول موعدها، من دون تكهنات حول موقفه النهائي. أما النواب السنة، فإن «فرنجية في ميزانهم هو الأكثر اعتدالاً واستقطابهم في ظل التوافق الإقليمي أمر طبيعي».

### البرنامج الرئاسي حاضر

لا يفوص أهل بنشعي في تفاصيل البرنامج الرئاسي لفرنجية، والذي أصبح في متناول يد المعنيين بالملف الرئاسي. لكن الأكيد أن «البيك يحسبها جيداً ويفكر استراتيجياً. فمواقفه المعروفة لن تتبدل لا في التأكيد على علاقة جيدة مع الرياض ولا في التمسك بدعم المقاومة ولا المجاهرة بالعلاقة العميقة مع سوريا، وهو رئيس لكل اللبنانيين ورئيس للتعاون مع كل الدول الصديقة للبنان». وكل من سأله عن عدد من القضايا «سمع رأيه بموضوعية لا تتناقض مع سلوكياته السياسية، مثل ملف الاستراتيجية الدفاعية التي لا يرفض فرنجية إجراء حوار بشأنها ولكن ليس من باب الشروط الانتقامية وإنما بما يخدم مصلحة البلد والدفاع عنه».

### الساحة الداخله

كل تلك العناصر المذكورة، يُضاف إليها عنصر «القبول الداخلي» الذي يتمسّك به فرنجية. فهو «ليس مرشّح حزب الله وحركة أمل، كما يحاول البعض تصويره، بل مرشّح كل من يؤيده»، وربما «لو ترك للنواب حرية الاختيار فإن اجتياز حاجز الـ 65 صوتاً سيكون أسهل معارك فرنجية». وفي بنشعي كلام واضح بأن فرنجية «ليس رئيس مواجهة أو رئيساً مفروضاً بالقوة وليس في برنامجه الرئاسي بند الانتقام من خصومه، لكنه أيضاً لن يقدم ضمانات لأي أحد بمعنى المكاسب، خصوصاً أولئك الذين يعمدون إلى طرح شروط تعجيزية أو معرقلة». وعلى الموجة نفسها، يشدد «المرديون» على أن «فرنجية لن يمارس سياسة الإلغاء ضد أحد، بل سيعطي لكل طرف حقه». أما عن المعضلة المسيحية المتمثلة برفض أكبر كتلتين مسيحيتين، فالعبرة «ليست في كثرة المؤيدين لفرنجية قبل انتخابه، بل في قدرته على استقطاب الجميع واحتوائهم بعد وصوله إلى بعبدا، وهذا أحد الأهداف التي يضعها فرنجية نصب عينيه، لأنه واحد من أسباب نجاح العهد». يستعين هؤلاء بتجربة الرئيس ميشال عون الذي «أتى بغطاء مسيحي وطني، لكنه فقد الغطاءين بعد انتخابه وصار على خصومة مع غالبية القوى السياسية، ما أدى إلى تدمير عهده». تكمن المشكلة، بالنسبة لبنشعي، في «خوف خصوم فرنجية من توافر عوامل داخلية وخارجية تساعده على النجاح، وهذا ما لا يصبّ في مصلحتهم، وهم يفضلون رئيساً ضعيفاً يفشل في إدارة عهده لأن نجاح أي شخصية رئاسية سيهدد حجمهم». وهنا تظهر مخاوف من أن يعمد هؤلاء، وعلى رأسهم سمير جعجع، إلى «التمرّد المتهور على التسوية الآتية بشكل يهدّد المصلحة المسيحية والوطنية». ولا يخفي المقربون من فرنجية قناعتهم بأن «بكركي ليست في صف المعارضين، بل هي تتعامل بإيجابية وهدوء مع ترشيحه استناداً للكلام الذي نقله موفدوها إلى زعيم المردة». أما بالنسبة للقوى السياسية الأخرى، فيفضل تيار «المردة» ترك رئيس الحزب الاشتراكي وليد جنبلاط ليقرر وحده موقعه في التسوية المقبلة لدى حلول موعدها، من دون تكهنات حول موقفه النهائي. أما النواب السنة، فإن «فرنجية في ميزانهم هو الأكثر اعتدالاً واستقطابهم في ظل التوافق الإقليمي أمر طبيعي».

### البرنامج الرئاسي حاضر

لا يفوص أهل بنشعي في تفاصيل البرنامج الرئاسي لفرنجية، والذي أصبح في متناول يد المعنيين بالملف الرئاسي. لكن الأكيد أن «البيك يحسبها جيداً ويفكر استراتيجياً. فمواقفه المعروفة لن تتبدل لا في التأكيد على علاقة جيدة مع الرياض ولا في التمسك بدعم المقاومة ولا المجاهرة بالعلاقة العميقة مع سوريا، وهو رئيس لكل اللبنانيين ورئيس للتعاون مع كل الدول الصديقة للبنان». وكل من سأله عن عدد من القضايا «سمع رأيه بموضوعية لا تتناقض مع سلوكياته السياسية، مثل ملف الاستراتيجية الدفاعية التي لا يرفض فرنجية إجراء حوار بشأنها ولكن ليس من باب الشروط الانتقامية وإنما بما يخدم مصلحة البلد والدفاع عنه».

تقرير

## لا موادّ غذائية إلى السجون

**لينا فاخر الدين**

بعد فقدان الأدوية والمتابعة الصحية وخفض حصصهم الغذائيّة، يواجه السجناء خطر مجاعة حقيقيّة مع احتمال توقّف الإمدادات الغذائيّة ومنع الأهالي من إدخال الوجبات إلى السجون المركزيّة، في ظل الغلاء الفاحش في دكاكين السجون (الحوانيت). فقد لوّح سبعة متعهّدين بالتوقّف كلياً مطلع الشهر المقبل عن تسليم السلع الغذائيّة (الحبوب، اللبنة، الجبنة، المربّى، الحلاوة، البيض..) واللحوم والخضر والفواكه إلى إدارات السجون المركزيّة والوجبات المعدّة سلفاً لسجون المناطق.

صحيح أنّها ليست المرة الأولى التي يُهدّد فيها هؤلاء بالتوقّف، إلا أنّ الأمر هذه المرة أكثر جديّة بعدما «وصلنا إلى حائط مسدود»، وفق ما يقول بعضهم. المتعهدون السبعة تقاضوا قبل نحو شهر 40 مليار ليرة مستحقاتهم عن كانون الأوّل الماضي، من دون أي تعديل في الأسعار، علماً أنّ سعر صرف الدولار كان آنذاك أقل من 45 ألف ليرة، فيما ارتفع إلى أكثر من 90 ألفاً عندما تسلّموا هذه المستحقّات. كما أنّهم لم يقبضوا بعد مستحقاتهم عن كانون الثاني وشباط وآذار 2022، علماً أنّهم سلّموا المواد الغذائية والوجبات إلى السجون بالأمانة لأنّ الدولة لم تجدّد العقد معهم بطريقة رسميّة وتعرّضوا لضغوط من المديريّة لتسليم المواد الغذائيّة ولو من دون عقد حتّى «لا يموت السجناء من الجوع». هذه الأموال التي يعتبرها المتعهّدون أشبه بـ«ورقة ضغط» اعتمدتها الدولة لجزْمهم إلى توقيع العقد معها، «ذابت» مع مرور الأشهر، إذ لم يكن قد وصل الدولار في السوق السوداء منذ عام إلى عتبة الـ 25 ألف ليرة، كما لم يكن الدولار الجمركي قد وصل إلى 45 ألف ليرة.

«خسارة بخسارة»، على حد قول المتعهدين الذين يريدون وقف هذا «الاستنزاف المالي» بأي طريقة مُمكنة. وهم يُدركون أن الاتصالات ستنهال عليهم من المديريّة العامّة لقوى الأمن الداخلي، كما في كل مرة يلوّحون فيها بالتوقّف عن مدّ السجون بالمواد الغذائيّة، إلا أنّهم يؤكّدون أنّ هذه المرّة «غير كل المرات» وسيعمدون إلى التوقّف الكلي بعد أيّام، لأنّه لم يعد بمقدورهم الدّفع من جيوبهم ما يؤدي إلى العجز في رساميلهم مقابل سدّ عجز الدولة عن القيام بواجباتها تجاه السجناء.

لذلك، أرسل متعهّدو المواد الغذائيّة: مصنع أحمد محمد سليمان الديراني وإخوانه (ديراني غروب)، مرسال زخيا الدويهي، مؤسسة أنطوان بدوي إسكندر، مؤسسة برنار الحايك للتجارة والتعهدات، مؤسسة هنيدة الياس إسكندر، كتاباً الأسبوع الماضي إلى المديريّة العامة لقوى الأمن الداخلي - شعبة الشؤون الإداريّة، للمطالبة بتحصيل الديون والإبلاغ عن توقفهم عن التسليم ابتداءً من الأسبوع المقبل. وأشاروا إلى «أننا منذ عام 2020 سعينا جهدنا لمواصلة التسليم وطالبنا بتعديل الأسعار من دون البتّ بها أو الحصول على إجابة عليها موافقةً أو رفضاً، علماً أنّ الموافقة لا تتماشى مع انهيار العملة الوطنية». وذكّروا بـ«عدم حصر الكميات غير المقبوضة منذ عام 2020 وعدم إيجاد آلية واضحة لتسديد الفواتير»، لافتين إلى أنّ «التأخر في إنجاز فواتير فارق السعر وتسديدها في وقت متأخر يسبب خسارة واضحة للمتعهد، إضافة إلى عجزنا عن تامين السيولة اللازمة لشراء أو استيراد المواد الأولية الضرورية».



في الواجهة

## حزب الله «يستأنس» و«يفحص» مرشحيْن

ليس للاستحقاق الرئاسي منذ عام 2007 سوى البقاء على الرصيف وانتظار مرور الصفاجة بالقرب منه. أخيراً مرت به محطات ثلاث هي الاجتماع الخماسي فالاتفاق السعودي - الإيراني فاللقاء الثنائي دونما التوقف عنده. المحطة المقبلة المراهن عليها الحوار السعودي - السوري

**نقولا ناصيف**

سابقتان اثنتان جيء عليهما في تاريخ انتخابات الرئاسة اللبنانية لم تتكررا منذ جُرّبتا. أولاهما عام 1964 عشية نهاية ولاية الرئيس فؤاد شهاب عندما ابتكر نائب جزين جان عزيز عبارة «الاستئناس» في معرض سعي رئيس البرلمان كامل الأسعد إلى انتزاع طلب من شهاب يدلي به بنفسه أمامه أنه يريد تجديد ولايته الرئاسية على رغم وجود غالبية نيابية تفوق بكثير ثلثي المجلس وقتذاك (79 نائباً مع التجديد من 99 نائباً). إلا أن الرئيس الذي رفض سلفاً التجديد عطّل المكسب على الأسعد المعارض له في الأصل. ذهبت كلمة «استئناس» مضرب مثل مذذاك أقرب إلى فخ لمَن يطلب الولاية لنفسه.

أما ثانية السابقتين فحدثت عام 1970 وعاد ابتكار العبارة إلى الأمين العام للحزب الشيوعي اللبناني جورج حاوي، وهي «الفحص» الذي أجراه كمال جنبلاط سنتذاك مع اثنين من المرشحين الرئيسيين لتلك الانتخابات قبل الوصول إلى أيامها الأخيرة، هما الياس سركيس وسليمان فرنجية. فحَص جنبلاط المرشحيْن بأسئلة يُفترض أن يؤيد أحدهما من خلال أجوبته خصوصاً ما يتعلق بالوجود الفلسطيني في لبنان واتفاق القاهرة. نجح حينذاك فرنجية في الفحص بعد تعهدات قدمها إلى الزعيم الدرزي، وسقط فيه سركيس الذي نجح بعد ست سنوات عام 1976 في فحص آخر أجراه له الموفد الأميركي الخاص دين براون سقط فيه ريمون إده، ودارت أسئلته من حول دخول القوات السورية إلى لبنان. نجاح المرشح في الفحص كان يجعله رئيساً.

لم يكن لشهاب ولا لجنبلاط في أيامهما فائض قوة على الأرض كحزب الله اليوم. لكليهما فائض أخلاقي في الأداء والتواضع وفي السياسة المحترفة كان يجعلهما يقدّران المدى الذي يذهبان بخياراتهما إليه. في الوقت الحاضر لحزب الله في المعادلة الوطنية ما لم يُعط يوماً في أي زمن انقضى لفريق لبناني في التحوّل مرجعية تكاد تكون الوحيدة، ليس في طائفته فحسب، بل أيضاً في إدارة لعبة الاستقرار وانتظام النظام أو الإخلال به وفي توجيه موازين القوى المحلية. أشبه بما كانت عليه دمشق في لبنان. أخيراً بدأ الكثير الذي يقال ضده أنه يختار للمسيحيين، والموارنة خصوصاً، رئيساً للجمهورية بإزاء رفض الكتل المسيحية الكبرى والصغرى ترشيح سليمان فرنجية. ليس الاصطفاف المسيحي المناوئ له هذا سوى اعتراض على التسليم بالمرجعية التي بات يمثلها على نحو أدخل انتخابات الرئاسة في مأزق يصعب الخروج منه بلا مفاجأة. كلا الفريقين يملك الثلث المعطل زائداً

**حزب الله معتاد على مرشح واحد لا يساوم عليه**

واحداً (43 صوتاً) لمنع انتخاب رئيس مرفوض أو في أحسن الأحوال غير متوافق عليه.

في الآونة الأخيرة، لثلاثة أسابيع على الأكثر، دمج حزب الله الاستئناس بالفحص. هي المرة الأولى يختبر طرازاً من التقاوض كهذا، هو المعتاد في الاستحقاق السابق كما الحالي على أن لا يكون له سوى مرشح وحيد، لا بديل منه، غير معروض على المساومة والمقايضة، متمسك بفوزه لا بترشحه فحسب. بعد الرئيس ميشال عون تنطبق الشروط نفسها الآن على فرنجية، ويتصرف حزب الله على أنه يستعيد اللعبة نفسها التي فرض قواعدها بين عامي 2014 و2016، بأن يصح لفرنجية بعد الآن ما صح لعون قبلاً. مع ذلك بدا لافتاً أخيراً، دونما أن يتزحزح عن دعم النائب السابق لزغرتا، استجابته نصيحة وراءها خصوم فرنجية بالذات، مفاد النصيحة التي أسداها - كما قبل - قريبون من رئيس التيار الوطني الحر النائب جبران باسيل هم على صلة مستديمة بالحزب لم ينقطعوا عنه منذ انفجر خلاف الطرفين في 5 كانون الأول المنصرم، أن لا حائل دون أن يصغي - ما دام يمثل الكفة المرجحة في مقاربة الاستحقاق - إلى مرشحين محتملين ممن ترددت أسماؤهم في خلال الجلسات الإحدى عشرة وخارجها، على أنهم بدائل محتملون. من بين هؤلاء شخصيتان لبنانيتان معروفتان ومحترفتان في مهنتيهما شاع الحديث عن جدية ترشيحهما دونما أن تعلنا ذلك جهاراً، وكانتا من الأسماء كان قيل إن في الإمكان التعويل عليها. إحداهما اقتصادية تعمل في الخارج والأخرى قانونية تعمل في الداخل وذات قنوات خارجية.

ما أوردته المعلومات أن الشخصيتين المرشحتين اجتمعتا بمسؤولين في حزب الله أكثر من مرة في ما صح وصفه بـ«استئناس» في السماع إلى آرائهما، في الوقت نفسه ما يشبه «الفحص» المبكر لمضمون التعهدات والضمانات التي تقدمانها. إحدى هاتين الشخصيتين، وهي الأولى، عرضت أمام محاوريها وجهة نظرها في الاستحقاق الرئاسي، ومؤداها أن المرشح الحالي للحزب، وهو كذلك للثنائي الشيعي، لا يملك أن يحكم ما لم يُعط من الحزب ما يقدّمه من تنازلات للداخل في إعادة بناء الدولة وكذلك في العلاقات مع الخارج العربي والدولي. مغزى ذلك أن على الحزب توقّع «تنحيف» حجمه وحساباته المحلية والإقليمية كي يقدم الضمانات الضرورية بل المكلفة لخصومه، كي يتمكن من إيصال مرشحه إلى رئاسة الجمهورية، مع الداخل ولدى الخارج في أن تبعاً لما يقتضيه حضور ثلثي البرلمان (86 نائباً على الأقل)، فيما أي مرشح آخر مستقل جدي موثوق به يسعه أن يعطي الحزب من الخارج أكثر مما يأخذ منه في الداخل ويطمئنه إلى التعهدات التي يقطعها له.

ما حدث في ذينك الاستئناس والفحص لا بعدو، لمن خبر حزب الله طويلاً، سوى مضيعة إضافية للوقت في وقت في الأصل ضائع.

تقرير

## أمين الفتوى يُحرّم التعامل مع رئيس «المقاصد»

على رغم القرار الذي صدر عن مجلس أمناء جمعية المقاصد الخيرية بتصحيح خطأ إزالة اسم «خديجة الكبرى» عن إحدى مدارس الجمعية، رفع أمين الفتوى في الجمهورية الشيخ عبد اللطيف دريان الذي تنتهي ولايته بعد نحو سنة ونصف سنة، كوْنه من الأسماء المطروحة ويمتلك علاقات مع كثير من السياسيين وكان مقرباً من الرئيس سعد الحريري.

ودعا الكردي، خلال خطبة الجمعة، إلى «مقاطعة أي نشاط يقوم به هذا الرجل أو من يناصره لأنه لا يجوز شرعاً، كما أنه لا يجوز التبرع للمقاصد». مشيراً إلى «أننا لا نعلم ما هو مخفي من اتفاقيات مع المؤسسات الخارجية». وقال إن «المقاصد ترتبط بديننا ووجودنا كمسلمين سنة. وتم تأسيسها في الأصل لكبح الإرساليات الأجنبية التي أتت لتغزو عقول أبناء بيروت».

وفيما فُهم من كلام الكردي على أنه رد على الاتهامات التي ساقها سنو ونجله في وجهه، اعتبر آخرون أن الكردي بدأ يعدّ العدة لخوض معركته في خلافة مفتي الجمهورية الشيخ عبد اللطيف دريان الذي تنتهي ولايته بعد نحو سنة ونصف سنة، كوْنه من الأسماء المطروحة ويمتلك علاقات مع كثير من السياسيين وكان مقرباً من الرئيس سعد الحريري.

**قضية**

إلى حائطٍ مسدود وصلت النقاشات بين نقابة الأطباء وجمعيات شركات التأمين في ما يخصّ بدلات الأطباء من الأعمال الطبية للمرضى المؤمّنين في المستشفيات. ثمة تباين واضح بين الطرفين، انهته نقابة الأطباء من جهتها بقطع العلاقة مع الشركات، والدعوة إلى تقاضي البدلات مباشرة من المرضى، على ان يحصّلها هؤلاء من الشركات. مع ذلك، لا تمسّ تلك القطيعة هذين الطرفين فقط، إذ ثمة طرف ثالث لم يلتفت إليه احد، وهو المريض المؤمّن. فهل سيحمل هذا الاخير دفع اقساط بـ«الفريش» ليوليصة تأمينه وفي الوقت نفسه للطبيب؟

# نقابة الأطباء تقطع علاقتها بشركات التأمين
# ليدفع المرضى ويحصّلوا بعدها من الشركات

رانيا حمية

لم يكد حائط الجليد يذوب بين نقابة أطباء لبنان في بيروت وجمعيات شركات التأمين، حتى عاد إلى مكانه مجدداً. ويبدو هذه المرّة، أنّ طريق الحلحلة بين الطرفين للتوصّل إلى اتّفاق حول التعرفات الطبية للمرضى المؤمّنين لن تكون بالسلاسة التي سارت على مدى خمسة أشهر من النقاشات. فخلال الفترة الماضية، توصّل الطرفان إلى شبه اتفاق يقضي بزيادة تعرفة الأطباء في المستشفيات عن المرضى المؤمّنين على مراحل، على أساس «أن يتقاضى الأطباء أتعابهم عن العام الحالي بالفريش دولار بنسبة 75% من التعرفة، على أن تصبح 100% فريش العام المقبل، شرط ألا تتخطى مهلة الدفع الثلاثة أشهر»، يقول نقيب الأطباء في بيروت يوسف بخاش. وكان هذا الاتفاق قاب قوسين أو أدنى من الدخول حيّز التنفيذ، إلا أن «سوء النوايا»، على حدّ قول بعض الأطباء في النقابة، دفع الأخيرة إلى اتّخاذ القرار القاضي بألا تمضي قدماً مع شركات التأمين وقطع العلاقة معها. وإن كانت هناك مساعٍ من نقابة أصحاب المستشفيات التي تعمل كوسيط بين الطرفين، إلا أن نقابة الأطباء تنحو اليوم «صوب ما يمنحنا إياه قانون الآداب الطبية»، حيث تتقرّر البدلات بالتوافق بين الطبيب والمريض، على أن «يتقاضى الطبيب بدل أتعابه مباشرة من المريض، على أن يُعطى فاتورة مفصّلة بها ليسترجع ما دفعه من شركة التأمين المؤمّن لديها». فكيف اتخذت النقابة هذا القرار؟ وهل أخذت في الاعتبار ضمن القرار أحوال المرضى؟

> فوجئ الأطباء بتضمين الاتفاق بنداً تأديبياً يمنعهم من تقاضي بدل أتعابهم

تخوّف لدى الأطباء من أن يرتكز النظام الصحي على شركات التأمين (هيلم الموسوي)

### قصة الاتفاق

مع اشتداد الأزمة المالية، عمدت شركات التأمين إلى تقاضي بدلات البوليصة من المؤمّنين لديها بالدولار الأميركي. كان هذا التعديل هو الباب الذي دخلت عبره نقابة الأطباء في بيروت في نقاشات مع شركات التأمين، للتعديل في «عملة» بدل التعرفات الطبية التي يتقاضونها من الشركات عن المرضى المؤمّنين. استمرت النقاشات أشهراً، حتى رسا الاتفاق المبدئي منذ عام تقريباً، على أن يتقاضى الأطباء 50% بالفريش دولار كبدل أتعاب عن الأعمال الطبية المقرّرة في جدول متّفق عليه مسبقاً (عام 2010) ما بين الأطباء والشركات.

وافق الأطباء على تلك الصيغة على اساس أن تُدفع تلك البدلات في مهلة أقصاها ثلاثة أشهر من إجراء العمل الطبي، «غير أن ذلك لم يحدث، فقد تقاضينا الـ50% متأخرة وكانت مقرّرة عن عامي 2021 و2022»، يقول عضو اللجنة العلمية في النقابة، مروان الزغبي. وقد دفع هذا الأمر بالنقابة إلى طلب إعادة النظر في النسبة، مستندين إلى سببين أساسيين: «أولهما تقاضي الشركات من الزبائن بالدولار وتأزّم الأوضاع، وثانيهما المقارنة التي أجريناها مع استكمال النقاشات، والتي أفضت إلى إلغاء هذا البند «إلا أن المفاجأة كانت بمحاولة شركات التأمين تضمينه بشكل غير مباشر ضمن اتفاقها مع المستشفيات عبر الطلب منها التعهد بتبليغ الطبيب أن تقاضي أي فروقات سيتسبّب بحسم ما تقاضاه من التعرفة». وما زاد الطين بلّة «أنه اكتشفنا أن هناك مستحقات عالقة لبعض الأطباء لدى شركات التأمين منذ نيسان من العام الماضي».

كانت هذه القشة التي قصمت ظهر البعير، فبالنسبة إلى الأطباء «الأزمة أبعد من موضوع اتّفاق أو عدم اتّفاق، وإنما ألا يكون النظام الصحي مرهوناً ومرتكزاً على شركات التأمين»، يقول الزغبي. بالنسبة إليه وإلى غيره، تعني تلك العبارة الكثير، انطلاقاً من «السلطوية» التي تتعاطى بها شركات التأمين معهم، فعلى الرغم من الشراكة المفترضة بين الأطباء والجمعيات والمستشفيات باعتبارها أطرافاً معنية بالتوافق على التعرفات، إلا أن «الواقع أن شركات التأمين تعتبر نفسها ذات حق لتحديد التعرفة التي يمكن أن تمنحنا إياها». من هنا، كان القرار بقطع العلاقة وتقاضي بدل الأتعاب مباشرة من المريض، على أن يحصّلها هؤلاء من شركات التأمين.

### بند تأديبي!

سار الاتفاق على هذا الأساس، وعند التوقيع، فوجئ الأطباء بتضمينه «بنداً تأديبياً» ينصّ على «وضع الطبيب على اللائحة التأديبية وصولاً إلى فسخ العلاقة معه واعتبار مستحقاته القديمة مستحقة في حال استوفى من المريض أكثر مما هو معمول به كبدل»، يقول بخاش. هنا، بدأت التباينات بين الطرفين والتي كانت قاعدتها الأساس «سوء النوايا» تجاه الأطباء من جهة ولعب الشركات دور المفاوض على الأتعاب من الجهة الأخرى»، يكمل الزغبي ما بدأه بخاش. ولأن «لا أحد يحقّ له التفاوض على الأتعاب، بحيث تنصّ المادة الثامنة من قانون الآداب الطبية على أن لا شيء يحدّد سقف التعرفة إلا الالتزام ما بين المريض والطبيب ولا يحقّ لأحد التدخل سواهما»، يضيف الزغبي. من هنا، قرّر الأطباء رفض الصيغة مع استكمال النقاشات، والتي أفضت إلى إلغاء هذا البند «إلا أن المفاجأة كانت بمحاولة شركات التأمين تضمينه بشكل غير مباشر ضمن اتفاقها مع المستشفيات عبر الطلب منها التعهد بتبليغ الطبيب أن تقاضي أي فروقات سيتسبّب بحسم ما تقاضاه من التعرفة». وما زاد الطين بلّة «أنه اكتشفنا أن هناك مستحقات عالقة لبعض الأطباء لدى شركات التأمين منذ نيسان من العام الماضي».

كانت هذه القشة التي قصمت ظهر البعير، فبالنسبة إلى الأطباء «الأزمة أبعد من موضوع اتّفاق أو عدم اتّفاق، وإنما ألا يكون النظام الصحي مرهوناً ومرتكزاً على شركات التأمين»، يقول الزغبي. بالنسبة إليه وإلى غيره، تعني تلك العبارة الكثير، انطلاقاً من «السلطوية» التي تتعاطى بها شركات التأمين معهم، فعلى الرغم من الشراكة المفترضة بين الأطباء والجمعيات والمستشفيات باعتبارها أطرافاً معنية بالتوافق على التعرفات، إلا أن «الواقع أن شركات التأمين تعتبر نفسها ذات حق لتحديد التعرفة التي يمكن أن تمنحنا إياها». من هنا، كان القرار بقطع العلاقة وتقاضي بدل الأتعاب مباشرة من المريض، على أن يحصّلها هؤلاء من شركات التأمين.

كنقابة حول أرقام بوالص تأمين الأطباء، إذ اكتشفنا أن الزيادات بلغت ما بين عامي 2010 و2023 ما نسبته 220% على بوليصتنا»، يقول الزغبي. ولذلك استعدينا النقاشات وتوصلت النقابة على إثرها إلى صيغة الـ75% بالفريش تُدفع لهذا العام، على أن ترتفع إلى 100% العام المقبل.

### بند تأديبي!

سار الاتفاق على هذا الأساس، وعند التوقيع، فوجئ الأطباء بتضمينه «بنداً تأديبياً» ينصّ على «وضع الطبيب على اللائحة التأديبية وصولاً إلى فسخ العلاقة

## شركات التأمين: لا اتفاق حتى اللحظة

«لا اتفاق حتى اللحظة بيننا». هذا ما يقوله رئيس جمعيات شركات التأمين، أسعد ميرزا، في معرض ردّه على العلاقة ما بين الجمعيات ونقابة الأطباء. بالنسبة إلى الأخير، الأزمة اليوم بين الطرفين لم تعد «ما اعتبروه بنوداً تأديبياً، إذ إننا ألغينا كلّ ما له علاقة بهذه الناحية، وقبلنا بالوثيقة التي صاغوها هم من دون هذه البنود»، وإنما في مطالبات الأطباء بدفع التعرفات 100% ابتداءً من العام الحالي والتوجه نحو تحصيل الأتعاب من المرضى «وهنا توقفت الأمور».

من بعدها، لم يُبتّ أمر العلاقة بين الطرفين، وهو ما تعمل عليه نقابة المستشفيات في «محاولة للوصول إلى حل»، يقول نقيب أصحاب المستشفيات، سليمان هارون. وفي الوقت المستقطع ما بين عودة النقاشات وإيجاد الحلول، يسيطر الضياع ضمن القطاع. وإذ يشير هارون إلى البلبلة التي تسبّب بها قرار الأطباء بتقاضي البدلات مباشرة من المرضى «بعض إدارات المستشفيات تستسهل لتطبيق القرار حتى نهاية الشهر الحالي لنرى كيف ستُحل الأمور لوجستياً»، ثمة طرف آخر لم يلتفت إليه أحد ضمن هذه الفوضى وهو ما قد يعانيه المرضى من جراء هذا القرار وهم الذين يدفعون ثمن بوالص تأمينهم بالدولار.

إلا أن الحلقة التي لا يفهمها الأطراف الثلاثة أن المؤمّن يدفع بوليصته غالباً بالتقسيط وليس دفعة واحدة، هذا من جهة، أما من الجهة الأخرى، فلن يقبل هذا المؤمّن أن يدفع للأطباء «كاش» ما يدفعه أصلاً لشركات التأمين. وهو ما أعلنته أخيراً نقابة المهندسين في بيان وزعته على المعنيين مفاده «أنها لن تقبل بأن يدفع المريض أيّ مبالغ مباشرة للأطباء»، بحسب هارون. وهذه ليست إشكالية المهندسين فقط، وإنما هي حال أي مريض آخر، وهو ما يشير إليه هارون «بالإحراج الذي يتسبب به الموضوع في بعض المستشفيات، إذ كيف لمريض يدفع ثمن بوليصة ويضطر للدفع مرة أخرى». مع ذلك، لا يعتبر بخاش أن الأمور معقّدة إلى تلك الدرجة، رافضاً في الوقت نفسه «وضع الطبيب في مواجهة مع المريض، فكلّ ما في الأمر أن الآلية تحتاج إلى تنظيم لوجستي فقط». فهل تكون الأمور بتلك السهولة؟



**تقرير**

# الحكومة تجتمع لمساعدة القطاع العام وتستثني الأساتذة

فواز بزي

تعقد حكومة تصريف الأعمال جلسةً يوم الاثنين المقبل، وعلى جدول أعمالها دراسة مقدّمة من وزارة المالية ستُطرح على شكل مرسومَين، الأول يتعلّق بـ«بدل النقل اليومي للعاملين في القطاع العام»، والثاني بـ«بدل الإنتاجية، زائد مساعدة اجتماعية عبارة عن راتب شهر». وستصرف أموال المرسوم الثاني لكلّ موظفي الإدارات العامة، والمؤسّسات العامة، بما فيها المصالح المستقلّة، والمستشفيات، والجامعة اللبنانية، باستثناء وحيد من الاستفادة بطال «أفراد الهيئة التعليمية في التعليم الأساسي والثانوي والمهني، كما السلك القضائي»، الذين لن يستفيدوا من بدلات الإنتاجية، ولا من الراتب الإضافي في شهر آذار.

### النقل بالليترات

في التفاصيل، سيتمّ احتساب بدل النقل على أساس 5 ليترات بنزين يومياً، عن كلّ يوم حضور، على أن لا يزيد عدد أيام العمل عن 18 يوماً شهرياً لموظفي الإدارة العامة، والمؤسّسات العامة، و16 يوماً للعسكريين وأفراد الأجهزة الأمنية برتبة معاون وما دون، و12 يوماً لأفراد الهيئة التعليمية (مدارس وجامعة لبنانية)، ما يعني بالتالي تثبيت أيام العمل الأسبوعية للأساتذة بـ 3 بدلاً من 4، إذ لن يُدفع بدل نقل عن اليوم الرابع، وحتى الخامس الذي يطلبه وزير التربية لـ«تعويض فترة الإضراب». كما سيحتسب بدل النقل المنصوص عليه، «على أساس سعر وسطي لصفيحة البنزين خلال شهر العمل، وذلك بناءً على قرار يصدر عن وزير الطاقة مطلع كلّ شهر».

> للاستفادة من بدلات الإنتاجية الحضور 18 يوماً لموظفي الإدارة العامة و12 يوماً لأساتذة الجامعة

### والإنتاجية بالليرات

لن تُدفع بدلات الإنتاجية بالعملة الأجنبية كما رُوّج في اليومين الماضيين، رغم إدراج قيمتها في مشروع المرسوم بالدولار، ولكن ستعطى بـ«الليرة اللبنانية على سعر منصة صيرفة»، وتُراوح من 100 دولار لموظفي الفئة الخامسة ومقدّمي الخدمات، وصولاً إلى 300 دولار للفئة الأولى، التي لن تشمل إلّا المديرين العامين، من دون القضاة. وكذلك ستخصّص الحكومة مبالغ للعسكريين، وأفراد القوى الأمنية على شكل 150 دولاراً للضباط بمختلف رتبهم، والرتباء، و100 دولار للأفراد. واشترطت وزارة المالية في مشروع المرسوم للاستفادة من بدلات الإنتاجية، «الحضور 18 يوماً لموظفي الإدارة والمؤسّسات العامة، و12 يوماً لأفراد الهيئة التعليمية في الجامعة اللبنانية».

وينصّ مشروع المرسوم الثاني المتعلّق ببدلات الإنتاجية على إعطاء المتقاعدين «مساعدة اجتماعية تعادل ضعفي المعاش التقاعدي»، كما سيحصلون على «معاش إضافي عن شهر آذار».

**تقرير**

# زحمة على إيقاف عدّادات كهرباء الدولة في البقاع

رامح حمية

عاد جباة كهرباء الدولة ليصولوا ويجولوا بين منازل قرى بعلبك ــ الهرمل، بقصد تسجيل أرقام عدّادات ساعات كهرباء الدولة قبل الانتقال إلى احتسابها على التسعيرة الجديدة. الأسئلة التي يطرحها المواطنون عليهم واحدة، تستفسر عن التعرفة الجديدة وكيفية احتسابها، إلا أنه لا معلومات كافية عند الجباة. ما يعرفه المواطنون أن الفواتير الجديدة «تقطع الظهر»، وقد فوجئ بها المشتركون ودفعت بعضهم إلى خيار التخلّي عن «ساعة الكهرباء».

استبشر أحمد، أحد مشتركي كهرباء لبنان الذي لم يتأخّر عن دفع فواتيره يوماً، خيراً لدى انتشار الأخبار عن خطة الكهرباء الجديدة وعودة التغذية «مع فاتورة عادلة تخلّصنا من فاتورة الاشتراك، لكننا فوجئنا بفاتورة قاسية تقطع الظهر، عن ساعتَي تغذية فقط، يعني باختصار زيادة رسوم ومدفوعات من دون أن نتخلص من فاتورة الاشتراك». رأي يشاركه كثيرون، وجدوا أن كلّ الوعود التي أطلقت لم تتحقّق «سواء لجهة التغذية بالتيار التي اقتصرت على ساعتين عشوائيّتَي التوقيت (غالباً ما تكون فجراً)، أو من ناحية الفواتير». فعدم ثبات التغذية بالتيار الكهربائي، مع عدم تحديد موعد مستقرّ وثابت كتقنين للإفادة منها، لم يساعدا في تقليص فاتورة اشتراك المولّدات، كما تؤكد سهام ربة منزل لـ«الأخبار»، فقرّرت التخلي عن «الفاتورة التي لا فائدة منها ونبقى غصباً عنّا على فاتورة الاشتراك إلى أن تتوفر لدينا القدرة ونركب طاقة شمسية» تقول. ما فعلته سهام ليس فردياً، إذ علمت «الأخبار»، من مصادر في دائرتَي كهرباء رياق وبعلبك، أن الدائرتين تشهدان منذ عشرة أيام زحمة مواطنين يتقدمون بطلبات إيقاف لعدادات مؤسسة كهرباء لبنان. وأشارت المصادر إلى أن طلبات إيقاف عدّادات المؤسسة فاقت الـ 400 طلب في الدائرتين (200 في كلّ دائرة)، كاشفة أن أعداد المواطنين أكبر بكثير من رقم الطلبات التي سُجّلت «لأن دوام عمل المؤسسة 3 أيام أسبوعياً، ولا يتمّ إنجاز إلا ما يقارب الـ 15 معاملة يومياً»، متوقعة أن يرتفع العدد بشكل كبير خلال الأسابيع المقبلة.

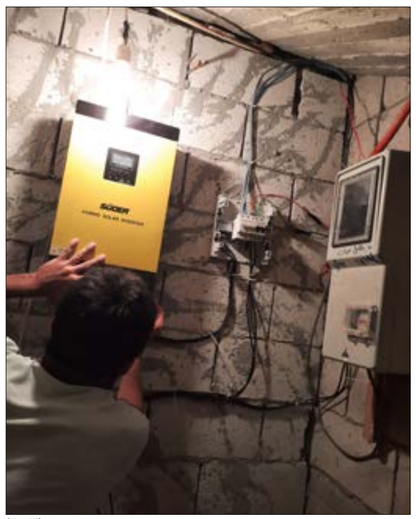

(الأخبار)

الفاتورة الجديدة التي بدأت مؤسسة كهربا لبنان بإصدارها، تعتمد طريقة احتساب خاصة كشفت عنها مصادر في المؤسسة، حيث أوضحت أن التعرفة الجديدة الثابتة هي 21 سنتاً رسم عداد عن كلّ أمبير، وتبدأ باحتساب 10 سنتات لأول 100 كيلوواط/ ساعة و27 سنتاً لكلّ استهلاك يزيد على المئة كيلوواط/ ساعة، كلّ ذلك يضاف إلى 4,3 دولارات كبدل تأهيل و9$ على سعر صيرفة (90 ألف ليرة) + 20% على الـ 9$ أي ما يعادل مليون ليرة كرسم اشتراك يضاف إلى كلفة الاستهلاك. وعليه، فإن دفع فاتورة لا تقلّ عن خمسة ملايين ليرة، مقابل الحصول على ساعتَي تغذية بالتيار الكهربائي، لا يمكّن التكهّن بموعدهما، يعدّ سبباً كافياً للتخلّي عنها لمصلحة مولدات الاشتراكات «وإن على مضض»، وخصوصاً في ظلّ انتشار معلومات من مؤسسة كهرباء لبنان ترجّح التوجّه نهاية شهر آذار إلى وقف اعتماد سعر صيرفة في احتساب تعرفة الفاتورة الجديدة، ما سيزيد طلبات إيقاف العدادات.

**تقرير**

# انتخابات فرعية في نقابة مهندسي طرابلس: الهمّ المعيشي يتقدّم

عبد الكافي الصمد

تفتح نقابة المهندسين في طرابلس والشمال صناديق الاقتراع يوم غد لانتخاب 4 أعضاء في مجلس النقابة بدلاً من الذين انتهت فترة ولايتهم، وسط أزمات تعانيها النقابة والمنتسبون إليها، وفي ظل تساؤلات عن النسبة المئوية المتوقعة لعدد المقترعين في انتخابات فرعية ضمن نقابة تضمّ ما يناهز الـ 15 ألف مهندس مسجلين على لوائح الشطب.

ورجّحت مصادر متابعة للانتخابات أن لا يكون الإقبال من قبل المهندسين على الاقتراع مرتفعاً لأربعة أسباب: الأوّل عدم حماسة أغلبية وازنة منهم، وخصوصاً المقيمين منهم في أماكن بعيدة، لتكبّد تكلفة الانتقال من أماكن سكنهم إلى مقرّ النقابة نتيجة الارتفاع الكبير في سعر صفيحة البنزين؛ والثاني عدم وجود تنافس بين القوى السياسية بعدما تحالفت في ما بينها في لائحة واحدة في مواجهة لائحة من المرشّحين المستقلين؛ والسبب الثالث شهر رمضان الذي سيفضّل فيه مهندسون كثر عدم تكبّد عناء الانتقال مسافات بعيدة؛ أمّا الرابع فهو سفر عدد كبير من المهندسين في السنوات الأخيرة إلى الخارج، ما جعل مراقبين داخل النقابة يتوقعون أن لا يزيد عدد المهندسين المقترعين على 1500 ــ 2000 على أبعد تقدير.

وبعدما أُقفل باب الترشّح على 8 مرشّحين، تشكلت لائحتان: الأولى لائحة مدعومة من القوى السياسية وتضمّ: خضر حسين (تيّار المستقبل ونائب النقيب الحالي)، نقولا سليمان (القوّات اللبنانية وأمين السر الحالي)، مصطفى فخر الدين (مدعوم من تجمع الإصلاح والجماعة الإسلامية) وجوزاف عبد الله (تيار المردة)، وهي تلقى دعماً من تيّارات سياسية أخرى

> يطالب المرشحون باسترداد أموال النقابة والمهندسين المحتجزة لدى المصارف

ليس لديها مرشحون مثل تيّار العزم. وفسّرت أوساط مطّلعة تحالف القوى السياسية ضمن لائحة واحدة بأنّها «خطوة تسبق انتخاب نقيب جديد للنقابة في العام المقبل خلفاً للنقيب الحالي أمّا اللائحة الثانية فتضمّ: وسيم الحولي، سهير ليلى، إيلي عوض وربيع عبّود، وعلى الرغم من أنّ المنضوين فيها يرفعون لواء الاستقلالية، ويسعون إلى جذب أصوات عدد من المهندسين الجدد، فإنّ مصادر مطّلعة داخل النقابة أوضحت لـ«الأخبار» أنّ قوى سياسية منافسة للائحة السابقة، والقوى التي تنتمي إلى خراك 17 تشرين والمجتمع المدني، تدعمهم من تحت الطاولة، أملاً بأن يسجلوا خرقاً ما. وكشفت المصادر أنّ الحولي مدعوم من قاعدة لا يستهان بها من مهندسي «تيّار المستقبل»، بينما يلقى عوض دعماً غير مباشر من رئيس حركة الاستقلال النائب ميشال معوض، فيما يُعوّل عبّود على دعم «التيّار الوطني الحرّ» له.

وقد تركت الأزمة الاقتصادية والمالية بصماتها على خطابات المرشحين وبرامجهم، إذ كان شعار استرداد أموال النقابة والمهندسين المحتجزة لدى المصارف أبرزها، إضافة إلى رفع شعار تحسين شروط التأمين مع شركات الاستشفاء، بعدما تقرر أخيراً دفع بدل بوليصة التأمين بالدولار النقدي، وتراوح بدل التأمين عن كلّ مهندس منتسب، حسب جدول الأعمار، ما بين 400 دولار إلى 3 آلاف دولار نقداً، ما أثار سخطاً واسعاً في أوساط المهندسين.

# «فلسطين في الأرشيف السرّي للكومنترن»: عودة إلى كتاب ماهر الشريف

نايف سلوم *

أريد بهذا العرض أن ألفت اهتمام القارئ العربي والشيوعي خاصة، لهذا الكتاب الهام الذي جمعه وقدّم له الباحث الفلسطيني ماهر الشريف، ونشرته دار المدى في طبعة أولى عام 2004.

إنّ قضية فلسطين قضية أممية بمقدار ما هي قضية قومية عربية، وهذا التقرير مصدره أن «المسألة اليهودية» كانت قد سمّمت جسد أوروبا السياسي، ومنه الاشتراكي في فترة ما بين الحربين العالميتين، وكان لا بدّ من تحرّك أممي لمعالجة هذا الخلل الخطير. وهذا ما حاولته الأممية الشيوعية في مؤتمراتها العالمية وعلى التقارير الصادرة عن الاجتماعات الدورية التي كانت تعقدها لجنته التنفيذية. بالإضافة إلى المذكرات الشخصية لعدد من الشيوعيين العرب واليهود، ومن أبرزهم محمود الأطرش المعروف بكنية بالمغربي».

ويضيف: وكون الأرشيف السري للأممية الشيوعية كان محظوراً على نظر الباحثين بقرار من بيروقراطية جهاز الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي «ومع ذلك وبالاستناد إلى ما جمعته في موسكو وإلى ما توافر لي من المنشورات والوثائق الأصلية لمعصبة التحرر الوطني، وهي الإطار التنظيمي الفريد الذي وحّد في صفوفه الشيوعيين العرب الفلسطينيين ما بين 1943-1951، نجحت إلى حد ما، في تعميق ما كنت قد توصلت إليه من نتائج علمية، وتقدمت في منتصف كانون الأول 1982، برسالة جديدة إلى جامعة باريس الأولى-السوربون نفسها، تحت عنوان: «الشيوعية والمسألة القومية العربية في فلسطين 1919-1948»، وحصلت على أساسها على درجة دكتوراه الدولة في الآداب والعلوم الإنسانية. وكنت قد أصدرت طبعة عربية مختصرة للرسالة نشرها مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية في بيروت عام 1981».

> إن تكريس فكرة بناء الاشتراكية في بلد واحد، جعل التساهل مع الاشتراكية الصهيونية ضرباً من تحصيل الحاصل. لكن الاشتراكية الصهيونية كان لها أثر بارعد على الثورة الاشتراكية الأممية

فبعد مساع حثيثة، بذلت على أكثر من صعيد، دنت اللحظة التي انتظرتها طويلاً وبات في إمكاني الاطلاع على الأرشيف السري الخاص بفلسطين، والمودع في قسم تاريخ الكومنترن (الأممية الشيوعية) لدى الأرشيف المركزي للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي».

كان اهتمام الشريف بـ«الأممية الشيوعية وفلسطين» قد بدأ عام 1974. يقول «في تشرين الثاني 1977، تقدمت برسالة جامعية إلى معهد تاريخ الحركة النقابية التابع لجامعة باريس الأولى – السوربون، تحت عنوان «الأممية الشيوعية وفلسطين 1919- 1928»، صدرت باللغة العربية عن دار ابن خلدون في بيروت عام 1980. كانت الرسالة في السوربون لنيل درجة دكتوراه الحلقة الثالثة في التاريخ المعاصر. وقد اعتمدت في إعداد تلك الرسالة في الأساس على الطبعة الفرنسية من صحف ودوريات الكومنترن وعلى محاضر ومقررات مؤتمراته العالمية وعلى التقارير الصادرة عن الاجتماعات الدورية التي كانت تعقدها لجنته التنفيذية. بالإضافة إلى المذكرات الشخصية لعدد من الشيوعيين العرب واليهود، ومن أبرزهم محمود الأطرش المعروف بكنية بالمغربي».

ويضيف: وكون الأرشيف السري للأممية الشيوعية كان محظوراً على نظر الباحثين بقرار من بيروقراطية جهاز الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي «ومع ذلك وبالاستناد إلى ما جمعته في موسكو وإلى ما توافر لي من المنشورات والوثائق الأصلية لمعصبة التحرر الوطني، وهي الإطار التنظيمي الفريد الذي وحّد في صفوفه الشيوعيين العرب الفلسطينيين ما بين 1943-1951، نجحت إلى حد ما، في تعميق ما كنت قد توصلت إليه من نتائج علمية، وتقدمت في منتصف كانون الأول 1982، برسالة جديدة إلى جامعة باريس الأولى-السوربون نفسها، تحت عنوان: «الشيوعية والمسألة القومية العربية في فلسطين 1919-1948»، وحصلت على أساسها على درجة دكتوراه الدولة في الآداب والعلوم الإنسانية. وكنت قد أصدرت طبعة عربية مختصرة للرسالة نشرها مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية في بيروت عام 1981».

> إنّ الدراسة العلمية لتاريخ الحزب الشيوعي الفلسطيني وارتباطه مع الكومنترن كان مرهوناً بحسب الشريف بتوافر فرصة الاطلاع على الأرشيف السري للكومنترن، باعتباره المرجع العلمي الأهم لدراسة تاريخ الحزب الشيوعي الفلسطيني وتاريخ مجمل الأحزاب الشيوعية في المشرق العربي في الفترة الممتدة من تأسيس الكومنترن 1919 إلى حلّه، بقرار من ستالين عام 1943.

يقول الشريف: «تضمنت الصناديق الأربعة الأولى عدداً كبيراً من الملفات التي اشتملت على التقارير والرسائل التي كانت تبعث بها بشكل دوري اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفلسطيني إلى اللجنة التنفيذية للكومنترن أو إلى القسم الشرقي التابع لها، كما تضمنت معلومات عن نشاط الحزب وتطور أوضاعه التنظيمية وحالته المادية. واتصالاته مع الحزب الوطني العربية ومع الأحزاب الشيوعية بخاصة في مصر وسوريا (ولبنان). بالإضافة إلى معلومات عن تطور الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في فلسطين والبلدان المجاورة لها. كما اشتملت هذه الملفات على نسخ من النشرات والبيانات والصحف التي كان يصدرها الحزب الشيوعي الفلسطيني باللغة العربية أو باللغتين العبرية والعبرية».

أقول من جديد: هذا الحضور السياسي اللافت لـ«المسألة اليهودية» في أوروبا في النصف الثاني للقرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، نلاحظه في بدايات تأسيس الأحزاب الشيوعية في المشرق العربي بعد قيامة الأممية الشيوعية 1919. وقد استغلت الاشتراكية الصهيونية هذه المناسبة للعب دوراً ملتبساً في هذا التأسيس. يكتب الشريف: «فمنذ صيف 1920 بدأ ممثلو «حزب العمال الاشتراكي- بوعالي تسيون» الذي تأسس في فلسطين في تشرين الأول 1919، بطرقون أبواب الكومنترن للانضمام إليه». ويضيف: «يعني الأرشيف الخاص بفلسطين الأبحاث التي أنجزها عدد من الباحثين في مقدمتهم الصديق رفعت السعيد، عن تاريخ الحركة الشيوعية في مصر، حيث تتضمن وثائقه كمّاً من المعلومات عن طبيعة العلاقات التي قامت بين الحزبين الشيوعيين الفلسطيني والمصري، منذ أن أعرب «الفوريون اليهود» في حزب العمال الاشتراكي (بوعالي صهيون) في عام 1920 عن رغبتهم في إقامة صلات مع مصر، مروراً بالمهمات التي قام بها بعض قادة الحزب الشيوعي في مصر، ومقترحهم الداعي إلى توحيد الحزبين في فلسطين ومصر، وإقامة جهاز حزبي موحد يشرف على نشاطهما، وانتهاء بإصدارهم النظام الداخلي للأحزاب الشيوعية الثلاثة في مصر وسوريا وفلسطين، في نهاية عام 1930».

ويضيف الشريف: «وتكشف (الوثائق) تفاصيل جديدة عن المهمة «السورية» التي أوكلتها قيادة الحزب الشيوعي الفلسطيني في تشرين الأول 1924 إلى جوزيف برغر، والتي تكللت بالنجاح في تشكيل لجنة لتنظيم الحزب الشيوعي السوري».

واللافت هنا، أن الشريف أخذ وجهة اللغة الفرنسية، ولم يترجم العبارة على حقيقتها، وهي أن هذا الحزب الاشتراكي في فلسطين إن هو إلا حزب اشتراكي صهيوني أخذ في الترجمة الفرنسية اسم «بوعالي تسيون»، وهو في الحقيقة «جمعية العمال العالمية الصهيونية»(بوعالي صهيون). وعند البحث عن هذه الجمعية نراها تتلون في أسمائها: مرة الحزب اليساري، وأخرى الحزب الشيوعي اليهودي، ومرة الجمعية العالمية، ورابعة جمعية العمال، وخامسة بوالي أو بوعالي، والثابت في الاسم إلى جانب كل ذلك كلمة «صهيون». يقول إسحاق دويتشر: «شهد عام 1939 آخر اقتراع لانتخاب قادة الطوائف اليهودية (كيحيلاس) من قبل السكان اليهود في بولندا. لقد اعتبر الشيوعيون وهم ذو نفوذ كبير وقتذاك، أن الكيحيلاس مؤسسات دينية ومن ثم فقد قاطعوا الانتخابات. واشترك حزب البوند Bund (الحزب الاشتراكي اليهودي) حزب الطبقة العاملة اليهودية، والذي يُكنّ عداء شديداً للصهيونية، اشترك في الانتخابات ونال الغالبية العظمى من الأصوات. ولم يكن هناك سوى قطاع صغير نسبياً من الحركة الاشتراكية وهو بوعالي صهيون الاشتراكية Poaly Zion حاول أن يقرن الاشتراكية بالصهيونية» (دويتشر: اليهودي اللايهودي).

إنّ عدم التصريح بكلمة «بوعالي صهيون»، والسمة الصهيونية الاشتراكية لهذا الفرع، ومحاولة انضمامه للأممية الشرقي عن طبيعة العلاقات التي أقيمت معه».

ويمكن للقارئ أن يتأكد ببساطة أن العناصر المنضمة إلى حزب الشيوعيين الفلسطينيين ولاحقاً الحزب الشيوعي المؤحد الفلسطيني، لم يكونوا فلسطينيين ولا حتى عرباً إنما هم عناصر اشتراكية صهيونية مهاجرة من بولونيا وروسيا لتأسيس وطن قومي ليهود العالم في فلسطين.

ويتبين من إحدى الوثائق أن اللجنة التنفيذية انتدبت في أيلول 1923 أحد قادة الحزب الشيوعي النمساوي لتمثيلها في المؤتمر الذي كان الحزب الشيوعي الفلسطيني يزمع عقده، «في 26 شباط 1926 صدر عن اللجنة التنفيذية للكومنترن قراراً اعتبر أن الحزب الشيوعي الفلسطيني قد استوفى كل شروط الانضمام وقد شارك في اجتماع اللجنة الخاصة التي شكلتها اللجنة التنفيذية للكومنترن لبحث مسألة الاعتراف، مندوب الحزب أبو زيام.

وأبو زيام بالطبع ليس مواطناً عربياً في فلسطين، يقول الشريف: «وأبو زيام أو دانييل، أو حيدر أو اختيار، هو وولف أفيروخ الذي وصل إلى فلسطين في تشرين الثاني عام 1922 موفداً من الاتحاد العالمي اليساري بوعالي صهيون، حيث تزعم جناح الغالبية في الحزب الذي حمل اسم الحزب الشيوعي الفلسطيني أو الحزب الشيوعي اليهودي وبعد إقرار الوحدة بين اتجاه الغالبية واتجاه الأقلية في تموز 1923 شغل موقع الأمين العام للحزب الشيوعي الفلسطيني. وقد استدعته قيادة الكومنترن إلى موسكو عام 1930، بعد أن اتهمته بعرقلة «خطة التعريب».

ونظراً لحساسية (المسالة اليهودية) عام 1937 حيث راحت المذابح الفاشية تقرع ناقوس خطر مزدوج (فاشي-صهيوني)، كان النازية في تحالف مع الصهيونية لحل المسالة اليهودية في أوروبا على حساب فلسطين ولمصلحة المشروع الصهيوني والإمبريالي، راح ستالين ينظر بنوع من البرغماتية إلى الحزب الشيوعي الفلسطيني، وإلى الأحداث الثورية في فلسطين، يقول الشريف: «يعتقد أن العلاقة بين قيادة الحزب الشيوعي الفلسطيني وقيادة الكومنترن راحت تضعف في عام 1937، ثم انقطعت بصورة نهائية عام 1938». ويضيف: «آخر وثيقة تضمنها الأرشيف فهي تعود إلى مطلع تشرين الثاني 1937 وتتضمن موقفاً مستفيضاً لموقف الحزب الشيوعي الفلسطيني من الأحداث الثورية التي كانت تشهدها فلسطين إثر اندلاع الاضراب العام ومن ثم الثورة المسلحة عام 1936». «يلاحظ أن تنامي الخطر الفاشي وما انطوى عليه من احتمال اندلاع حرب عالمية جديدة، والمذابح الجماعية التي صارت ترتكب بحق اليهود، قد أحدثا في تلك الفترة انعطافاً في موقف قيادة الكومنترن من المسالة الفلسطينية والمسالة اليهودية».

يبدو أن قيادة الكومنترن تحت هيمنة ستالين راحت تراهن برغماتياً، بحكم تعقد المسالة اليهودية في روسيا وشرق أوروبا قبيل الحرب العالمية الثانية، وهي واهمة، على الاشتراكية الصهيونية لمواجهة التمدد الفاشي في المشرق العربي، ولكسب ود يهود أوروبا الشرقية ويهود روسيا. هذا الوهم يلخصه كلام الشريف: «منذ عام 1938 صارت دوريات الكومنترن الرسمية، بخاصة مجلة «الأممية الشيوعية» تتطرق في كل عدد تقريباً من أعدادها إلى الحملة الفاشية التي استهدفت اليهود، وتحذر من تحركات الفاشيين في الشرق الأدنى، وتؤكد ضرورة العمل على حماية السلم العالمي». إنّ هذا الوهم يتلخص بأنه يتعامى عن التحالف الضمني بين النازية والصهيونية بما يخص الحل الصهيوني للمسألة اليهودية، وهو دفع اليهود في أوروبا للهجرة إلى فلسطين سواء بالقوة والترهيب (النازية) أو بالإقناع والترغيب (الصهيونية).

لم ينظر البلاشفة مع صعود قيادة ستالين ونظام الحزب الواحد إلى الأحزاب الاشتراكية الصهيونية على أنها خطر يهدد الثورة.

يقول دويتشر: «كانت قضية استئثار الحزب بجميع القضايا غير واردة في عهد لينين. لكن نظام الحزب الواحد كان ينذر بالسوء من قبل. فقد كان النقاش الحر والمفتوح قائماً حتى عام 1924 وامتد إلى السنتين والثلاث التاليات (1927). وكان اضطهاد الأحزاب الأخرى يسير بشكل تدريجي. ولندلل على ذلك بمثل الحزب الاشتراكي الصهيوني (بوعالي صهيون) Poaly Zion، الذي لم يقم بصورة شرعية حتى عام 1925 أو 1926. وبالرغم من معارضة البلاشفة للصهيونية فإن الاضطهاد الشامل للرأي الصهيوني لم يكن ضمن برنامجهم». ويضيف: «الصهيونية لم تضع كل آمالها على الاشتراكية والتضامن الأممي إنما وضعت آمالها على تكوين دولة يهودية مستقلة (بمساعدة النظام الإمبريالي البريطاني). باختصار أدارت الصهيونية ظهرها للثورة في أحسن الأحوال إلى تجاهلها. غير أنه لم يكن هناك سبب موضوعي لاعتبار الصهيونية عقيدة خطرة ومخربة. إن الحجة القائلة بأن الصهيونية تهدد الثورة الروسية زائفة وسخيفة بالنظر إلى ضعف وعجز التجمعات اليهودية في روسيا بكاملها» (اليهودي اللايهودي). لم يكن التهديد الصهيوني لروسيا كدولة قومية، بل كان تهديداً أممياً، لأن الصهيونية كانت قد تحالفت لحظة انتصار الثورة الروسية مع عتاة رأس المال المالي العالمي عبر وعد بلفور قبيل انتصار الثورة الاشتراكية عام 1917. إن تكريس فكرة بناء الاشتراكية في بلد واحد، جعل التساهل مع الاشتراكية الصهيونية ضرباً من تحصيل الحاصل.

لكن الاشتراكية الصهيونية كان لها أثر أبعد على الثورة الاشتراكية الأممية مرة أخرى، في المشرق العربي عبر دخولها على خط تاسيس أحزاب شيوعية في فلسطين وسوريا ولبنان ومصر وصولاً حتى السودان. وهو ما لم يكن ضمن حسابات ستالين. يقول دويتشر: «إن سنوات العزلة، وخيبة الأمل من تلقي العون من الخارج، وانهزام الشيوعية في اوروبا، كل هذه قد مهدت لمذهب ستالين في بناء الاشتراكية في بلد واحد» (اليهودي اللايهودي) وتهميش البعد الأممي للثورة الروسية.

من المثير حقاً أن نلاحظ عدم انتصار ثورة اشتراكية بوجود الأممية الشيوعية، فبعد أن تم حلها بقرار من ستالين 1943 انتصرت الثورة الاشتراكية الصينية عام 1949 وبعدها الثورة الكوبية عام 1959. ولم تنتصر الثورة الروسية إلا بعد خروجها بعد خمس سنوات على الأممية الشيوعية الثانية، وضد إرادتها.

منذ عام 1929 صار يبرز اسم ماديار كمسؤول عن علاقة القسم الشرقي للأممية الشيوعية بالحزب الشيوعي الفلسطيني إلى جانب أفيغدور (يئيل كوسي) الذي كان من أوائل موفدي الكومنترن إلى مصر في مطلع العشرينيات. في الجانب الفلسطيني فقد كان المسؤول الرئيسي عن الصلة مع قيادة الكومنترن طوال العشرينيات ومطلع الثلاثينيات جوزيف بيرغر برزيلاي أو بوب، وهو جوزيف ميكائيل زلسينيك، الذي هاجر إلى فلسطين من بولونيا في أيلول 1920 وانضم إلى الحزب الشيوعي اليهودي (بوعالي صهيون) ثم تزعم الانشقاق الذي وقع في داخله عام 1922 وأفضى إلى تشكيل حزب الشيوعيين الفلسطينيين، وأصبح بعد توحيد الاتجاهين في تموز 1923 وحتى مطلع الثلاثينيات الرجل الثاني في قيادة الحزب الشيوعي الفلسطيني بعد أبو زيام، ثم بات بمثابة الشخص الأول من عام 1930 إلى عام 1932.

في فترة بدء التعريب أواخر العشرينيات وبدء الثلاثينيات كلفت قيادة الكومنترن في عام 1931 أحد قادة الحزب الشيوعي السوري ويدعى حسان (اللبناني الأصل) التعاون مع السوري ولبنان في تشرين الأول 1924 حيث تسلط الأضواء على المساعي التي بذلتها مجموعات «التوبرية» اليهودية المختلفة والتي كانت مرتبطة بالاتحاد العالمي «اليساري» بوعالي صهيون، منذ مطلع العشرينيات وقبل اعتراف الكومنترن بحزبهم من أجل مدّ نشاطهم إلى مصر وسوريا. كما تسلط وثائق الأرشيف أضواء جديدة على الجهود الحثيثة التي بذلتها قيادة الحزب الشيوعي الفلسطيني لإقناع قيادة الكومنترن باهمية إقامة فيدرالية للأحزاب الشيوعية في البلدان العربية وبخاصة في فلسطين ومصر وسوريا، بلعب الشيوعيون الفلسطينيون في إطارها الدور الرئيس.

* كاتب سوري

مراجع:

(1) ماهر الشريف (جمع وتقديم)، فلسطين في الأرشيف السري للكومنترن، دار المدى للثقافة والنشر، ط1 2004

(2) إسحق دويتشر: اليهودي اللايهودي، ترجمة ماهر الكيالي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط3 1986 بيروت.

كتب للمراجعة:

(1) رفعت السعيد: تاريخ الحركة الشيوعية المصرية المجلد الأول 1900-1940

(2) فؤاد الشمالي: كتابات مجهولة



## عشرينية الاحتلال الأميركي
# تغيير الوسائل وثبات الأهداف

سعد الله مزرعاني*

قيل أن التاريخ يكتبه المنتصرون. قيل أيضاً أن التاريخ يُكتب في ضوء مصالح اليوم لا حقائق الأمس. ترتّب على ذلك، على مر العصور، نتائج استطاعت أن تخلق الكثير من التقاليد والأعراف والقيم والمعتقدات، بمقاييس عدة، تلك النتائج هي الأبقى والأكثر تأثيراً، على رغم مرور الحقب والقرون والدهور، وعلى رغم ما أصاب الدنيا ومن فيها، من تبدّلات ومتغيّرات قلبت بعض الوقائع أو الرواسخ رأساً على عقب. حقيقة أن التاريخ لا يكتب خارج تأثير عاملي القوة والمصلحة (الدائمة أو المؤقتة) ماثلة في صياغة كل ما أشرنا إليه. لذلك، فإن معارفنا ومعتقداتنا، تكون، غالباً، هشة، ونسبية دائماً!

هذه المقدمة ذات صلة بالذكرى العشرين للغزو الأميركي للعراق الذي بدأ بغارات جوّية مجنونة، في 19 آذار 2003، كان هدفها اغتيال الرئيس العراقي. تمكّن الغزاة من بسط سيطرتهم على «بلاد الرافدين» خلال حوالي 3 أسابيع! ذلك الحدث الكبير بدأ بكذبة مجلجلة: السيطرة على أسلحة الدمار الشامل ومنع الرئيس العراقي صدام حسين من استخدامها على غرار ما فعل بالأسلحة الكيماوية التي استخدمها ضد مدن كردية. تقول صحيفة «الشرق الأوسط» السعودية (العدد 16182 تاريخ 2023/3/19) في قراءة ذات نفس جديد أملاه التعثر في اليمن والحرب في أوكرانيا وتراجع الدور الأميركي في العالم (نسبياً): «كان الغزو بمثابة الزلزال... لم يستمع الرئيس بوش الابن لتحذيرات كثيرة، غربية وعربية... انتصار الأميركيين السريع لم يتمكن من محو «الخطأ» الذي قاموا به، إذ تبين زيف مبرراتهم للغزو التي قدموها للعالم». تضيف: «اتخذت أميركا قرار الحرب وانهمكت أجهزتها بالبحث عن ذرائع» (ص 4 من العدد نفسه في سياق مقابلة مع الزعيم الكردي الأبرز مسعود بارزاني).

لم يتمكن الأميركيون من إثبات صحة ما زعموا أنه سبب غزوهم للعراق: لم يجدوا أثراً لأسلحة دمار شامل ولا إثباتات على علاقة بين «القاعدة» والنظام العراقي. ومع ذلك مضوا قدماً، وبالقوة، في محاولة فرض مشروعهم («الشرق الأوسط الكبير» الممتد من باكستان حتى موريتانيا)، من خلال إطلاق إنذارات وتهديدات ضد سوريا... وشن العدوان الأميركي- الإسرائيلي ضد لبنان (تموز عام 2006) والذي وصفته كوندوليسا رايس، وزيرة خارجية أميركا آنذاك، بأنه «مخاض لولادة شرق أوسط جديد»! طبعاً، قالت ذلك قبيل أن تسفر نتائجه عن هزيمة للصهاينة الغزاة ولمن حرّض عليه وخطط له في واشنطن!

ينبغي أن نضيف هنا، بأن الصحيفة السعودية التي أشارت إلى تحذير سابق، من أن خطوة غزو العراق «ستفتح باب جهنم بإدخال العراق في فوضى واحتقان داخلي وستسمح بانتشار التطرف والإرهاب»، قد كررت هذا الكلام على لسان المسؤول الأردني (أبو الراغب) الذي ذكر، بدوره، بأن الملك عبدالله الثاني قد حذّر هو الآخر، بوش من «فتح أبواب جهنم»! أمّا بول بريمر، حاكم العراق، وبعد أن أعلن الجيش الأميركي نفسه، رسمياً، «قوة احتلال»، فقد كرّر نفس «الخطأ» الأميركي بالقول للصحيفة السعودية: «لا قانون دولياً ينص على الحصول على موافقة من الأمم المتحدة كي ندافع عن المصالح الأميركية»! نتوقف هنا لنتساءل: ماذا سيقول حكام روسيا لو قرأوا هذا الرأي الرسمي بشأن «عمليتهم» العسكرية الحالية في أوكرانيا؟! وماذا سيكون رد الأميركيين اليوم؟!

في «تقاليد» السياسة الأميركية، منذ انخراطها الواسع دولياً بعد الحرب العالمية الثانية، وخصوصاً بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ومنظومته (1991)، أن تعلن إداراتها أهدافها العامة

> الأساليب قد تغيّرت كمحصلة لتراكم التجارب والخسائر والهزائم على مدى السنوات؛ غاب التهديد بالغزو المباشر، شديد التكلفة، لمصلحة «الحرب الناعمة»، أو الحروب بالواسطة

وأحياناً بشكل مباشر ومتحد، بل وجذّاب ونبيل أيضاً! ليس صدفة، في هذا السياق، أن ذكرى مرور 20 عاماً على غزو العراق قد وقعت بين إعلان استراتيجيتين للأمن القومي الأميركي: الأولى عام 2002 من قبل رئيس «جمهوري» (بوش الابن و«المحافظون الجدد»)، والثانية من قبل رئيس «ديموقراطي» هو الرئيس الحالي بايدن، في تشرين الأول من العام الماضي. هذا يشير إلى وحدة أهداف الحزبين العامة، وحتى إلى وحدة الوسائل بما فيها أقذرها، المعتمدة، غالباً، على رغم مرور السنين وتبدّل الظروف، من قبل الدولة الأميركية «العميقة» الدائمة. «استراتيجية الأمن القومي الأميركي» الصادرة عن البيت الأبيض (قبل غزو العراق وبعد غزو أفغانستان) تباهت وهدّدت بأن أميركا تملك قوة «غير قابلة للتحدي»، وأنها ستضع هذه القوة «في خدمة المصالح الاقتصادية الأميركية ونمط الحياة الأميركية»، وهي لن تتردّد لهذا الغرض في خوض حروب قد يكون بعضها «وقائياً» أو «استباقياً»... غزو أفغانستان والعراق جاء في هذا السياق تماماً!

في العام الماضي، صدرت أيضاً، ككل عام، استراتيجية الأمن القومي الجديدة. العدوّان الأساسيان هما، من دون موارية، الصين وروسيا. لكن لا بد من ملاحظة أن الأساليب قد تغيّرت كمحصلة لتراكم التجارب والخسائر والهزائم على مدى السنوات؛ غاب التهديد بالغزو المباشر، شديد التكلفة، لمصلحة «الحرب الناعمة»، أو الحروب بالواسطة: عبر إثارة التناقضات بين الدول أو في داخلها، استخدام أسلحة الحصار والعقوبات، الإبقاء على الحضور العسكري المحدود للتوجيه والتحريض وتأمين استمرارية النزاعات وللتحكم بنتائجها... إطلاق وتأجيج مرحلة جديدة من سباق التسلح، وفي السياق التخلص، عبر إثارة الحروب، وحتى نفاد الكمية، من المنظومات القديمة من الأسلحة لمصلحة منظومات جديدة (الحرب في أوكرانيا نموذجاً). ذكر تقرير معهد استوكهولم الدولي أن الإنفاق العسكري عام 2021 تجاوز تريليوني دولار، وتجارة السلاح 592 مليار دولار. فكيف في عام الحرب الأوكرانية الممتدة من أوائل عام 2022 إلى اليوم؟ الولايات المتحدة دائماً في الطليعة: إنفاقاً وبيعاً للأسلحة وتوسعاً بالانتشار والقواعد وآخرها في بولونيا منذ حوالي أسبوع. ميزانية واشنطن العسكرية تساوي ضعفي موازنات الصين وروسيا وألمانيا والهند مجتمعة. في امتداد ذلك، ونظراً للتشجيع الأميركي لتايوان على الانفصال، أمر الرئيس الصيني بتحويل جيش بلاده إلى قوة عسكرية «متفوقة عالمياً»، روسيا التي دُفعت لشن هجوم وقائي في أوكرانيا، تكرس جهداً كبيراً وتنفق مالاً وتبذل دماً من أجل أمنها ووحدتها... وكل التطورات الميدانية تشير إلى احتمال خروج الصراعات والنزاعات عن السيطرة، مما يهدد وجود البشرية برمتها! لا ينبغي أن ننسى بأنه، وكالعادة، في كل استراتيجيات أميركا العامة والموجهة إلى الشرق الأوسط وخصوصاً، تحتل إسرائيل موقعاً مميزاً لجهة دعم عدوانيتها التوسعية ونهجها الإجرامي لتصفية كامل حقوق الشعب الفلسطيني.

على رغم ذلك يتواصل تراجع الدور الأميركي. عبثاً تسعى واشنطن لاستمرار التفرد والاستئثار. وحدة القوى المتضررة من الهيمنة الأميركية خيار صائب لتحقيق المزيد من النجاحات. تعزيز التعاون الصيني- الروسي والاتفاق السعودي- الإيراني برعاية بكين، خطوتان في الاتجاه الصحيح. وينبغي أن يندرجا ضمن مسار السعي للحد من الهيمنة الأميركية ولبناء منظومات اقتصادية أمنية حصينة، دولية وإقليمية.

* كاتب وسياسي لبناني

على الغلاف

مع إعلان السعودية اتفاقها مع سوريا على عودة الخدمات القنصلية المتبادلة في كليهما، تفتتح الرياض مرحلة جديدة في مسار انفتاحها على دمشق، يُتوقّع ان تتقوّى خلال الفترة المقبلة مع زيارة منتظَرة لوزير الخارجية السعودي، فيصل بن فرحان، إلى العاصمة السورية في الاسابيع الآتية. وإذ سيكون من شأن الخطوات السعودية المتلاحقة هذه، أن تمنح زخماً كبيراً لعملية كسْر العزلة الجارية عن الحكومة السورية، بدفع روسي، فهي ستسهم، في المقابل، في تعزيز الحافزية الاميركية إلى بذل مزيد من الجهد على طريق عرقلة هذا الانفتاح، وهو ما اعلنه بصراحة انتوني بلينكن، كاشفاً أنه راسَل العواصم المعنيّة بضرورة فرملة ما تقوم به حيال دمشق

# السعودية - سوريا
# نهاية قطيعة... بداية توازن

علاء حلبي

أعلنت السعودية، رسمياً، العمل على إعادة علاقاتها مع سوريا عن طريق تفعيل الخدمات القنصلية، وهو ما يُتوقّع أن يَدخل حيّز التنفيذ مع حلول عيد الفطر في شهر نيسان المقبل، ليُطوى بذلك أكثر من عقْد من القطيعة بين البلدَين اللذَين لطالما فرضت علاقتهما توازناً إقليمياً انعكس في مراحل عديدة على دول أخرى، أبرزُها لبنان الذي يعيش في الوقت الحالي فراغاً رئاسياً. وعلى الرغم من حصْر الإعلان السعودي عن استعادة العلاقات بالخدمات القنصلية، فهو يأتي بعد جولات عديدة من المباحثات، سواء الأمنية المباشرة بين البلدَين، أو السياسية التي بدأت عام 2019 عبر مبادرة روسية انضمت إليها لاحقاً سلطنة عمان والإمارات، بينما زاد زخمُها التوافق السعودي - الإيراني، والذي وصفه الرئيس السوري، بشار الأسد، خلال لقاء مصوَّر أثناء زيارته لموسكو، قبل نحو عشرة أيام، بأنه «مفاجأة سارّة».

على أن الأسد الذي نوّه إلى أن السعودية ابتعدت منذ سنوات عن التدخّل في الشؤون الداخلية السورية و«لم تدعم أيّاً من الفصائل»، وفق تعبيره، استبعد عودة سوريا إلى «جامعة الدول العربية» في وضعها الحالي، في إشارة إلى ما يتردّد عن دعوة سعودية منتظرة لدمشق للمشاركة في قمّة الرياض المقبلة، معتبراً أن العلاقات الثنائية أكثر أهمّية بالنسبة إلى بلاده. ولا يُعتبر الموقف السعودي، على رغم تأخّره، مفاجئاً؛ إذ أبدت الرياض مرونة متزايدة تجاه دمشق خلال العامَين الماضيَين، تعزّزت خلال الأسابيع الفائتة مع إعلان المملكة وجود توافُق عربي على ضرورة التواصل مع سوريا. وعبّر عن ذلك وزير الخارجية السعودي، فيصل بن فرحان، الذي يُتوقّع أن يزور دمشق خلال الأسابيع القليلة المقبلة، بالقول: «الإجماع يتزايد في العالم العربي على أن عزل سوريا لا يجدي، وأن الحوار مع دمشق ضروري، وخاصة لمعالجة الوضع الإنساني هناك (...) هناك توافق في الآراء في العالم العربي، الوضع الراهن لا يمكن أن يستمرّ. وهذا يعني أنه يتعيّن علينا إيجاد سبيل لتجاوزه».

ويأتي توقيت إعادة تفعيل الخدمات القنصلية في البلدَين، ليفتح الباب أمام ملفّ الحج الشائك، والذي استعملته السعودية خلال السنوات الماضية كأداة ضغط سياسية، بعد تسليمها إيّاه لـ«الائتلاف السوري» المُعارض، الأمر الذي حرم الآلاف السوريين من الحج، وأجبر كثيرين على السفر إلى العراق أو تركيا أو لبنان بحثاً عن طريق لأداء الفريضة. وكان «الائتلاف»، الذي ينشط من تركيا، أعلن أن المملكة حدّدت حصة

> تُعتبر الاتفاقة السعودية خطوة جديدة في كسْر حالة الجمود العربي مع دمشق

سوريا هذا العام بـ22500 حاج، واضعاً عبر «لجنة الحج» التي قام بتأسيسها بعد تسليمه الملفّ، آلية لتسجيل الطلبات، علماً أن الحج يُعتبر أحد أبرز مصادر دخْل التشكيل المُعارض، حيث تتجاوز تكاليفه لكلّ شخص 8 آلاف دولار، على الرغم من حديث «الائتلاف» عن أن متوسّط تكاليفه بلغ العام الماضي حوالي 4500 دولار. وأيّاً يكن، فإن مسألة الحج تبدو اليوم مفتوحة على ثلاثة احتمالات: إمّا سحْبها من يد المعارضة وإعادتها إلى وضعها الطبيعي عبر وزارة الأوقاف السورية؛ أو تأجيل هذه الخطوة إلى العام المقبل منعاً لحدوث التباسات؛ أو إيجاد آلية تَفتح باب أداء الفريضة أمام السوريين الآتين من دمشق جزئياً في العام الجاري، على أن تتمّ إعادة كامل الملفّ إلى دمشق العام المقبل.

وفي المجمل، تُعتبر الالتفاتة السعودية خطوة جديدة على طريق كسْر حالة الجمود العربي حيال سوريا، لتنضمّ الرياض بذلك إلى ركْب العواصم التي استعادت علاقاتها مع دمشق، ومن بينها: أبو ظبي ومسقط والجزائر وتونس وبغداد والمنامة وعمّان والقاهرة. وفي المقابل، تتابع الولايات المتحدة حملة التصعيد السياسي ضدّ الحكومة السورية، في محاولة لإعاقة هذا الانفتاح عبر جميع الوسائل المتاحة، وهو ما عبّر عنه وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، خلال جلسة استماع في لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب أوّل من أمس، حيث أكد أنه بعث بشكل شخصي برسائل عبر الأقنية الرسمية إلى الدول التي تعمل للتطبيع مع سوريا، وتحديداً الإمارات والبحرين والجزائر وعمان ومصر، من أجل إبلاغها الموقف الأميركي الرافض لذلك. وجاء إعلان بلينكن في وقت طالب فيه أربعة مسؤولين عن العلاقات الخارجية في الكونغرس الأميركي، عبر رسالتَين تمّ توجيههما إلى وزيرَي الخارجية والخزانة الأميركيَين، بالتشدّد في تطبيق «قانون قيصر»، الذي يتيح فرْض عقوبات على أيّ كيانات تتواصل مع دمشق.

بالتوازي مع ذلك، استضافت العاصمة الأردنية عمّان اجتماعاً ضمّ ممثّلين عن 12 دولة عربية وغربية، أبرزُها الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا وبريطانيا والسعودية وقطر والعراق والأردن والإمارات وتركيا، بالإضافة إلى ممثّلين عن «الجامعة العربية» والمفوضية الأوروبية والأمم المتحدة، لمناقشة الملفّ السوري. ويتبنّى الأردن مبادرة لحلّ الأزمة السورية منذ ثلاث سنوات، تقوم على ضرورة تغيير استراتيجية الحلّ السياسي في ظلّ استعصاء الأزمة، وفشل محاولات إسقاط نظام الحُكم في سوريا، الأمر الذي يجعل التواصل مع دمشق أمراً لا بدّ منه. وتدعو المبادرة إلى خطوات دقيقة، تُقابلها إجراءات سياسية تحاول عمّان استخلاصها وتحديدها، وهو ما أعلنت دمشق دعمها له، غير أن هذا الاجتماع لم يُخرج بأيّ جديد، بل تضمّن بيانه الختامي كلمات فضفاضة ومكرّرة عن اجتماعات سابقة مشابهة، من بينها «تجديد الدعوة إلى وقف إطلاق نار على مستوى البلاد، وإلى وصول المساعدات الإنسانية بصورة مستمرّة ومن دون عراقيل إلى جميع السوريين من خلال كلّ السبل، بما في ذلك عبر الحدود وعبر الخطوط»، و«دعم قرار مجلس الأمن الدولي الرقم 2254».

أمّا المستجدّ الوحيد الذي يمكن تسجيله في الاجتماع، فهو مناقشة آثار الزلزال المدمّر الذي ضرب تركيا وسوريا، حيث رحّب المشاركون بموافقة دمشق على فتْح معبرَين إضافيَّين عبر الحدود (باب السلامة والراعي) لإيصال المساعدات إلى الشمال السوري، ودعوا المجتمع الدولي إلى توفير المساعدات الإنسانية، بما في ذلك من خلال الاستجابة الطارئة ومشاريع التعافي المبكر لكلّ السوريين المحتاجين. كما رحّبوا بالنتائج التي حقّقها «مؤتمر المانحين» الذي عُقد في بروكسل الأسبوع الماضي لجمع التبرّعات لتركيا وسوريا، والذي استهجنت دمشق لأنه من دون أيّ تمثيل حكومي سوري، واستبعاد المنظّمات التي تعمل في مناطق سيطرة الحكومة السورية وعلى رأسها «الهلال الأحمر السوري» منه. والجدير ذكره، هنا، أنه من المقرّر أن يتمّ استكمال النقاش في الشقّ الإنساني خلال مؤتمر بروكسل السنوي السابع، والذي سيُعقد في الخامس عشر من شهر حزيران المقبل.

استبعد الأسد عودة سوريا إلى «جامعة الدول العربية»، في وضعها الحالي (أ ف ب)

تقرير

## أوّل قتيل أميركي في سوريا
# المقاومة تبدأ الآن

الحسكة - أيهم مرعي

لم يمضِ وقت قصير على إعلان الولايات المتحدة اختراق الطائرات الروسية - أكثر من 20 مرّة - الأجواء فوق «قاعدة التنف»، وتالياً انتهاك اتّفاق غير معلَن بين البلدَين في سوريا، حتى تعرّضت قاعدة «التحالف الدولي» في خراب الجير في ريف الحسكة الشمالي الشرقي، لاستهداف صاروخي، أوقع خسائر بشرية في صفوف الأميركيين، للمرّة الأولى منذ بدء «المقاومة الشعبية» باستهداف القواعد الأميركية غير الشرعية في البلاد، في حزيران عام 2021. وفيما كانت الطائرات الروسية تواصل عمليّات الرصد والمراقبة في أجواء منطقة الـ55 كلم و«قاعدة التنف»، نجحت إحدى الطائرات المسيّرة التي يُرجّح أنها تابعة لفصائل سورية مدعومة من إيران، في استهداف «قاعدة ومطار خراب الجير» في ريف البعيرية، بعدد من الصواريخ، وهو ما خلّف خسائر بشرية ومادية فيها.

ويبدو ممّا تقدّم، أن هناك تنسيقاً روسيّاً - إيرانيّا غير معلن للتصعيد ضدّ الوجود الأميركي في سوريا، بهدف الضغط على الولايات المتحدة لإجبارها على اتّخاذ قرار بالانسحاب من القواعد التي تتواجد فيها شمال البلاد وشرقها. والظاهر أيضاً أن الجانب الروسي ركّز اهتمامه على مراقبة وتعقّب تحرّكات الأميركيين في التنف جنوب البلاد، فيما تولّى الجانب الإيراني مهامّ مراقبة واستهداف القواعد الأميركية في محافظتَي الحسكة ودير الزور، في الشمال الشرقي منها. وفي هذا الإطار، أفادت مصادر ميدانية، «الأخبار»، بأن «طائرة مسيّرة تابعة للمقاومة الشعبية السورية المدعومة من إيران، نجحت في اختراق نظام مراقبة خاص نشرته الولايات المتحدة في عموم قواعدها في سوريا، واستهدفت بعدّة صواريخ هُنغارياً هو عبارة عن غرف منامة، ما أدّى إلى وقوع خسائر بشرية ومادية»، مشيرة إلى أن «الاستهداف وقع بعد ظهر الخميس، من دون تحديد الوجهة التي انطلقت منها الطائرة المسيّرة». ولفتت المصادر إلى أن «نجاح الطائرات المسيّرة في إسقاط قتلى في صفوف الأميركيين، يُعتبر تطوّراً نوعيّاً في عملها»، متوقّعةً أن «تصعّد المقاومة من عمليّاتها حتى الوصول إلى هدفها الرئيس في الضغط على قوات الاحتلال الأميركي، لمغادرة المنطقة نهائيّاً».

وبعمليّتها هذه، تكون «المقاومة الشعبية» قد تمكّنت من خرْق نظام مراقبة عالي التقنية، يتضمّن رادارات وكاميرات حرارية ونظام دفاع جوي نصبته الولايات المتحدة في جميع قواعدها في سوريا. كما أن استهداف «مطار خراب الجير» خصوصاً، وإنْ لم يكن الأوّل من نوعه، يمثّل نجاحاً إضافيّاً للمقاومة، لكون المنطقة تقع تحت سيطرة «قسد» منذ أكثر من 10 سنوات، فيما تبعد أقرب نقطة من أماكن وجود المقاومة المفترضة في دير الزور، عنه، أكثر من 200 كلم. ومن هنا، ثمّة ثلاثة احتمالات لنقطة انطلاق المسيّرة، وجميعها كارثيّة بالنسبة إلى الأميركيين: فإمّا أنها نجحت في قطْع أكثر من 200 كلم من مناطق سيطرة الجيش السوري في دير الزور متجاوزةً سلسلة من القواعد الأميركية في الدير والحسكة، أو أنها انطلقت من محيط القاعدة، أو أنها انطلقت من داخل الحدود العراقية الملاصقة للقاعدة، وهو احتمال يبدو ضعيفاً.

وأمام هذه السيناريوات، ساد التخبّط صفوف القوات الأميركية الموجودة في القاعدة، والتي نفّذت، بالتعاون مع «قسد» سلسلة اعتقالات بحقّ مدنيين في القرى والتجمّعات السكنية المحيطة، بتُهمة تسريب معلومات عن تحرّكات القوات الأميركية ومراكزها في المنطقة. كذلك، شهدت أجواء محافظتَي الحسكة ودير الزور، تحليقاً متواصلاً للطيران الأميركي الحربي والمسيّر، في موازاة استنفار داخل القواعد ونشر دوريات تابعة لـ«قسد» في محيط «العمر» و«كونيكو»، تخوّفاً من وقوع هجمات مشابهة لهجوم «خراب الجير». وبعد مرور 12 ساعة على الاستهداف، وتأكيد وقوع خسائر بشرية في صفوف الأميركيين، نفّذت طائرات حربيّة أميركية، غارات جويّة على عدّة مواقع لقوات محلية سورية مدعومة من إيران في مدينة دير الزور وبادية البوكمال. وأعلنت وزارة الدفاع الأميركية («البنتاغون»)، في بيان، «شنّ غارات محدودة ودقيقة ضدّ جماعات مدعومة من إيران شرق سوريا، رداً على هجوم طائرة من دون طيار أسفر عن مقتل متعاقد أميركي وإصابة خمسة جنود». وأشار البيان إلى أن «أجهزة الاستخبارات حدّدت أن المسيّرة من صنع إيراني»، مضيفاً أنه «تمّ تنفيذ الغارات الجوية، رداً على الهجوم الذي وقع الخميس، بالإضافة إلى سلسلة من الهجمات الأخرى ضدّ قوات التحالف الدولي من مجموعات تابعة لإيران».

من جهتها، أكدت مصادر ميدانية سورية في دير الزور، في تصريح إلى «الأخبار»، أن «طائرات تابعة للاحتلال الأميركي اعتدت بعدّة غارات على بناءين عسكريَّين توجد فيهما قوات ردبفة في منطقة هرابش، بالقرب من مطار دير الزور العسكري،

> ساد التخبط صفوف القوات الأميركية الموجودة في «قاعدة التنف»

ما أدّى إلى ارتقاء خمسة شهداء وأربعة جرحى»، مضيفاً أن «العدوان طاول أيضاً نقطة عسكرية لقوات ردبفة في بادية القورية في ريف الميادين، ما أدّى إلى استشهاد عنصرَين وجرح خمسة أفراد من القوات الردبفة». وعادت «المقاومة الشعبية» للردّ على الاعتداءات الأميركية مجدّداً، باستهداف صاروخي لقاعدة حقل «العمر» النفطية، شمال شرقي دير الزور، بعد ظهر الجمعة، من دون معلومات عن حجم الخسائر، ووسط استمرار حالة التوتّر في عموم المنطقة.

في هذا الوقت، حذّر «المركز الاستشاري الإيراني»، في بيان، أمس، الأميركيين من استهداف مراكزه وقواته، قائلاً: «نملك اليد الطولى ولدينا القدرة على الردّ في حال تمّ استهداف مراكزنا وقواتنا على الأراضي السورية». كما أوضح أن العدوان استهدف «نقاطاً مدنية» هي عبارة عن «مخازن تغذية ومراكز خدمات»، لافتاً إلى سقوط «عدد من الشهداء والجرحى الأبرياء الذين لا ذنب لهم». كما أشار البيان إلى أن الاحتلال الأميركي يحاول، من خلال اعتدائه على المنطقة منذ سنوات، «فرْض معادلة، ولطالما كانت ذريعتهم أنهم يردّون على مصادر نيران»، مضيفاً أنه «تبيّن أنهم يسعون، بحسب ما يعتقدون ويُشيعون، إلى استهداف أسلحة دقيقة وتجهيزات حسّاسة تنقلها إيران، وتُشكّل خطراً على ربيبتهم إسرائيل». وفي أعقاب إطلاق التحذير الإيراني، تمّ استهداف القاعدة الأميركية في حقل العمر النفطي في ريف دير الزور الشرقي، بعدة قذائف صاروخية.



# منظومة إقليميّة للتكيّف مع «عالم فوكا»

وليد شرارة

المصالحات التي يشهدها الإقليم، وآخرها تلك التي تمّت بين إيران والسعودية، أو المتوقّعة بين هذه الأخيرة وسوريا، هي نتاج لسياسات تكيُّف اعتمدتها معظم دوله للتعامل مع تحدّيات ومخاطر دخول النظام الدولي في مرحلة انتقالية صعبة. فانحدار هيمنة الولايات المتحدة التي ترتّبت على رأس هرم هذا النظام لعقود طويلة، واحتدام المواجهة الاستراتيجية بينها وبين روسيا والصين، وما استتبعه ذلك من تراجع لأولوية الشرق الأوسط على جدول أعمالها هي التحوّلات البنيوية المركزيّة التي تُفسّر، إلى جانب عوامل أخرى ظرفيّة، سياسات التكيُّف المشار إليها. وقد تعاظمت، خلال هذه المرحلة، السمات التي طبعت الوضع الدولي منذ بداية التسعينيات، والمتأتّية عن جملة تحوّلات متفاعلة تكنولوجية واقتصادية واجتماعية وفكرية. والسمات المذكورة هي: التقلّب الشديد (Volatile)، واللايقين (Uncertainty)، والتعقيد (Complexity)، والغموض (Ambiguity)، أو باختصار «عالم فوكا» (VUCA WORLD)، وهي كلمة مؤلّفة من الأحرف الأولى للمفاهيم المذكورة.

وعلى الرغم من أن مفهوم «عالم فوكا» استخدمه للمرّة الأولى الاقتصاديان وارن بنيس وبيرت نانوس، في كتابهما «استراتيجيات للقيادة»، الصادر في عام 1985، برمّتها، يدفع بعض دوله إلى محاولة السعي لبناء «شبكات أمان» موازية للشبكات الأميركية، أو إحياء تلك التي كانت موجودة وتعطّلت بفعل هذا الغزو. المصالحة المذكور مع بداية التسعينيات.

فمع انهيار الاتحاد السوفياتي والمعسكر الاشتراكي وما عناه ذلك من «اختفاء» للعدو الواضح، وحلول بعض دول المنطقة وإعادة بنائها على أسس طائفية وعرقية، تدمير النظام الإقليمي العربي الذي كان قائماً قبل عام 2003، وما ترتّب عليه من علاقات عالمية يسود فيها التقلّب الشديد واللايقين بإيران، لتشرف واشنطن بعد هذا «الهدم»، على عملية «بناء» طبقاً لمخطّطاتها. أيّ مراجعة لتسلسل الأحداث لا تدع مجالاً للالتباس: غزت الولايات المتحدة العراق في 2003، وبدأ بعد ذلك مسار تدهور علاقات معظم الدول الخليجية مع سوريا، وصولاً

> انحسار نفوذ واشنطن في الإقليم يدفع بعض دوله إلى محاولة السعي لبناء «شبكات أمان» موازية لتلك الأميركية

تعاون بين بلدانه، وقطْع علاقات هذه البلدان بإيران، لتشرف واشنطن بعد ذلك على عملية «بناء» طبقاً لمخطّطاتها. أيّ مراجعة لتسلسل الأحداث لا تدع مجالاً للالتباس: غزت الولايات المتحدة العراق في 2003، وبدأ بعد ذلك مسار تدهور علاقات معظم الدول الخليجية مع سوريا، وصولاً إلى القطيعة الكاملة معها في 2005، ومع إيران، التي انقطعت العلاقات معها في مرحلة لاحقة. ما نراه حالياً من تطبيع للعلاقات بين جميع هذه الأطراف يتّصل بهزيمة المشاريع الأميركية في المنطقة وفشلها في إضعاف محور المقاومة، واتّضاح عقم رهان البعض على حماية واشنطن، وكذلك بقرار الأخيرة التفرّغ لأولوية المجابهة مع روسيا والصين. غير أنّ اعتبار أحد أخر حكم قرار التطبيع المشار إليه، وهو حاجة جميع دول الإقليم إلى استعادة قدْر معيّن من الاستقرار، والتعاون في ما بينها، للتفرّغ بنجاح أكبر لتحدّياتها الداخلية الاقتصادية والاجتماعية، مع الاختلاف في درجة خطورة تلك التحدّيات من ساحة إلى أخرى.

مشاريع التحديث الاقتصادية والتكنولوجية في السعودية تحتاج إلى استقرار لجذب المستثمرين، والأمر نفسه ينطبق على الإمارات. إيران تحتاج إلى الاستقرار لمواجهة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية لسنين طويلة من الحصار والضغوط الأميركية المختلفة. والأمر بطبيعة الحال ينطبق بقوّة أكبر على سوريا لإعادة إعمار ما دمّرته الحرب التي تعرّضت لها. ولا شكّ في أن تأمين شروط استقرار مستدام، لا ينهار بفعل هزّات أمنية أو تطوّرات خارجية سرعان ما تنعكس من الإقليم، كالمفاعيل المحتملة لتفاقم أزمة الغذاء العالمية على الأوضاع الداخلية في أكثر من دولة في المنطقة، يقتضي السعي إلى بناء منظومة إقليمية للأمن والتعاون توثّق أواصر التعاضد بين دوله، وتنمّي شبكة مصالح مشتركة في ما بينها. لقد تراجعت العقبة الرئيسة التي منعت التعاون بين شعوب المنطقة ودولها، وهي الهيمنة الأميركية على الإقليم، واتّسعت آفاق الممكن أمامها. ومع استعار الصراع بين الولايات المتحدة والعملاقَين الروسي والصيني، وانغماس الأولى المتزايد فيه، تتاح فرص تاريخية لا توجد مبرّرات لعدم التقاطها.

(من الويب)

قضية

# باكستان - أفغانستان: متلازمة الأمن المفقود

خضر خروبي

في عالم السياسة، قد لا تلعب المشتركات، دائماً، دوراً في تعزيز مناخات التقارب بين طرفَيْن متنازعين، أو أكثر. هذا هو واقع العلاقات الباكستانية - الأفغانية اليوم، حيث تبدو في أسوأ حالاتها منذ عقود، على رغم كثرة نقاط التقاطع الإثني، والثقافي - الديني، والسياسي، والتي تحوّلت، للمفارقة، إلى عناوين خلافية أكثر ممّا كانت عليه في أيّ وقت مضى. وإذا كانت عودة موجة التفجيرات إلى الداخل الباكستاني مرتبطة باستعادة الجماعات المتطرّفة، وفي طليعتها تنظيم «طالبان باكستان»، نشاطها، انطلاقاً من أراضي الجارة أفغانستان، في فترة ما بعد انسحاب القوّات الأميركية، فقد أنبأ المشهد الدموي الجديد، في خلال الأشهر الأخيرة، بإمكانية تجدُّد جولات القتال بين التنظيم المتطرّف، وحكومة إسلام أباد، على نحو ما حدث قبل عقْد من الزمان، حين دشّنت الأخيرة، في عام 2014، حملة عسكرية لوضْع حدّ لنشاط الأوّل، ومحاصرة انتشار عناصره في منطقة القبائل. ولا سيما في وزيرستان، الواقعة على الحدود بين البلدَين. وفي أعقاب نجاح باكستان في إبعاد خطر المتطرّفين عن تلك المنطقة، واضطرار العديد من قياداتهم مدّاك إلى الانتقال سواء في اتّجاه عدد من المدن الباكستانية، ولا سيما كراتشي، التي تحوّلت إلى موطئ قدم جديد للتنظيم، أو باتّجاه الأراضي الأفغانية، يُراهن «طالبان باكستان»، اليوم، على إعادة عقارب الساعة إلى الوراء، وإنْ بصورة معكوسة، عبر استغلال نجاحه في تكريس حضور ميداني موازٍ له في أفغانستان، للانتقام من إسلام أباد على خلفية مشاركتها في دعْم «الحرب الأميركية على الإرهاب» منذ عام 2001.

## «طالبان افغانستان» - باكستان: غرام وانتقام!

على ما يبدو، فإن استبشار رئيس الوزراء الباكستاني السابق، عمران خان، بانسحاب الجيش الأميركي من أفغانستان، والذي اعتبره مؤشّراً إلى أن الشعب الأفغاني «كسر سلاسل العبودية»، لم يكن في محلّه تماماً، إذ على رغم العلاقات الوثيقة تاريخياً بين حركة «طالبان» الأفغانية، وداعميها داخل أجهزة المخابرات والحكومات المتعاقبة في باكستان، حين مضت الأخيرة على مدى عقود في «لعبتها المزدوجة» بين دعم ما يُسمّى «شبكة حقاني» التابعة للحركة، من ناحية، والوقوف في صفّ «حلف شمال الأطلسي» في حملته ضدّها منذ عام 2001، من ناحية أخرى، لم تُوفّق إسلام أباد في تقديراتها بأن الحُكم الجديد في كابول سيكون حليفاً مخلصاً لها. وقد بلغ التوتّر بينهما أوجه بعد تعرّض سفارة باكستان في كابول لتفجير قبل نحو ثلاثة أشهر، غادر على إثره السفير الباكستاني إلى بلاده، وهو ما أعقبتْه مناوشات حدودية. ثمّ عاد التوتّر واحتدم أكثر بعد تصريحات لوزير الخارجية الباكستاني، بيلاوال بوتو زرداري، دعا فيها «طالبان» الأفغانية إلى أن «تفي بوعودها بشأن نبذ الإرهاب»، مستنكراً اتّخاذ «جماعات إرهابية» من أفغانستان مقرّاً لها. وفي حديث على هامش «مؤتمر ميونخ للأمن»، ألمح زرداري إلى عدم تجاوُب حكومة كابول الجديدة مع مطالب بلاده لوضع حدّ لنشاط تلك الجماعات.

هذا الانزعاج الباكستاني المستجدّ، تردّدت أصداؤه داخل المؤسّسة الأمنية المعروفة بقربها من الحركة؛ إذ اعتبر مسؤولون استخباريون باكستانيون، أخيراً، أن «شبكة حقاني» و«طالبان باكستان» هما «وجهان لعملة واحدة»، في إشارة إلى مخاوف ممّا يحمله هذا التحالف القائم على تزاوج بين «العقيدة الوهابية المتطرّفة» لـ«طالبان» و«الأجندة الانفصالية القبلية (البشتونية)» للثانية، من مخاطر على وحدة باكستان كدولة اتّحادية. على أن التساهل الرسمي حيال التنظيمات «الجهادية»، وغضّ الطرف عن انتشار المدارس الدينية ذات المرجعية الوهابية داخل عدد من المدن الباكستانية، ضمن أجندة جيوسياسية مرتبطة بالصراع مع نيودلهي، كرّسا تغاطياً شعبياً مع تلك التنظيمات والمدارس، بشكل خاص في المناطق التي تقطنها غالبية من قبائل البشتون، التي تنحدر منها العناصر «الطالبانية». ومع الوقت، خرج من «قمقم» المقاربة الأمنية الباكستانية، القائمة على التمييز بين «الإرهابي الطيّب» و«الإرهابي الشرّير» خلال الحرب الأفغانية، مشروع إقامة «إمارة إسلامية» في شبه القارة الهندية، أو «غزوة الهند» وفق الأدبيّات «الجهادية».

شهدت باكستان ارتفاع عدد الاعتداءات الإرهابية بنسبة 151٪ خلال العام الأول من تولّي «طالبان» سدّة الحكم (أ ف ب)

من جهتها، لم تتعاون حركة «طالبان» الأفغانية، منذ تسلّمها سدّة الحكم، مع إسلام أباد في ملفّات عدّة، أبرزها ملفّ ترسيم الحدود، إضافة إلى ضبْط نشاط المسلّحين المتطرّفين على أراضيها، وفي طليعتهم عناصر تنظيمَي «داعش - فرع خراسان»، و«طالبان باكستان». ووفق أحدث التقديرات، يزيد عدد هؤلاء المقاتلين، ممّن يتشاطرون الرغبة في تحدّي القوّات الباكستانية، وإضعاف معنويّات مقاتليها، تمهيداً لتكريس سيطرتهم على المنطقة الحدودية، على 6000 مقاتل، من بينهم ما يقارب 4000 من «طالبان باكستان» يتمركزون هناك. ومع تمسّك كابول برفضها الاعتراف بـ«خطّ دورند»، المفصّل باكستانياً كخطّ حدود نهائي بين البلدَين، فضلاً عن رفْضها التعاون مع إسلام أباد لكبح جماح «طالبان باكستان» لأسباب عدّة من ضمنها الخوف من حدوث انشقاقات في صفوفها، يكثر الحديث عن بروز أجنحة داخل «طالبان» الأفغانية أقلّ خضوعاً لتأثير المؤسّستَين العسكرية والسياسية في باكستان، لحساب دول أخرى، في طليعتها قطر. وبدلاً من الاستجابة لمطالب «الحليف القديم» المُشار إليها، اكتفت الحركة بأداء دور الوساطة بين إسلام أباد و«طالبان باكستان»، الذي يتّسق إيديولوجياً وإثنياً مع نسخته الأفغانية، وهو ما أسفر عن اتّفاق لوقف إطلاق النار في حزيران الماضي، سرعان ما سقط بعد نحو خمسة أشهر.

## الوضع الامني في قلب السجال السياسي

وفق تقديرات بعض المحلّلين، فإن الخصم اللدود لإسلام أباد استغلّ المفاوضات بينه وبين حكومة عمران خان السابقة، من أجل إعادة تنظيم صفوفه، وسط تقارير بشأن عودة العديد من مُقاتليه من الداخل الأفغاني إلى معاقلهم السابقة، ولا سيما في بيشاور، إضافة إلى وادي سوات، وعدد من المناطق الحدودية. وفي ظلّ تزايد نسبة تعرّض قطاعات معينة من المجتمع المحلّي في تلك المناطق، وبخاصة رجال الأعمال وحتى النوّاب، لتهديدات أمنية وعمليات ابتزاز مالية من عناصر التنظيم المتطرّف، خرج الآلاف في مدينة سوات في تظاهرات احتجاجية واسعة أواخر عام 2022 للتنديد بحالة الفلتان الأمني، ما فاقم من حجم الضغوطات على الحكومة في إسلام أباد، المتفاقمة أصلاً بسبب الأزمة الاقتصادية والسياسية التي تعصف بالبلاد. كذلك، خرجت تظاهرات مشابهة في مدن باكستانية أخرى في الآونة الأخيرة، كوزيرستان، وبيشاور، المعروفة تاريخياً كبيئة حاضنة لـ«طالبان باكستان».

على أن الحالة الاعتراضية المستجدّة لم تَحُد، في الواقع، تقتصر على «المجتمع البشتوني» حصراً، بل أصبحت تمتدّ إلى مسؤولين سابقين، إذ عبّر المستشار السياسي الخاص برئيس الوزراء الباكستاني السابق، رؤوف حسن، عن شيء من الندم المزروج بالخيبة حيال ما أبدته حكومة عمران خان من حُسن نيّة تجاه تنظيم «طالبان باكستان»، حين تفاوضت معه، وأفرجت عن قياداته في السجون، كاشفاً أن خان كان يأمل بالاستفادة من الديناميات الإقليمية المتغيّرة بعد سيطرة «طالبان» على كابول، لتجاوز عقود من الوضع الأمني الهشّ، مستدركاً بأنه «من الواضح أن هذا لم يَحدث». ورأى حسن أن المفاوضات أكسبت «طالبان باكستان» مزيداً من القوّة، وأعطته شرعية مجانية، بالتوازي مع الفشل في انتزاع وعد من «طالبان أفغانستان» بكبح نشاطه. أمّا اللافت فهو أن «حالة الغضب» على حكومة شهباز شريف وعجزها عن معالجة الاضطراب الأمني، تغلغلت حتى في أوساط الشرطة الباكستانية؛ ففي أعقاب الهجوم الأخير على بيشاور، والذي راح ضحيّته نحو مئة قتيل من بينهم 20 ضابطاً، نظّم عدد من أفراد الشرطة تظاهرات واسعة في المدينة، احتجاجاً على عدم تزويدهم بالمعدّات العسكرية اللازمة للتصدّي للعناصر الإرهابيين، على عكْس الجيش الذي تتوفّر له ميزانية أكبر، وأسلحة نوعية أكثر للقيام بهذا الدور. وعلى مدى الأشهر الأخيرة، تحوّل الملفّ الأمني المتردّي، مستفيداً من بيئة خصبة لأجندات الجماعات المتطرّفة، إلى مادة سجالية بين حكومة شهباز شريف، والمعارض السياسي عمران خان، على خلفيّة اتّهام الأولى الأخير بغضّ الطرف عن خطر تلك الجماعات خلال فترة ولايته.

> النُّخبة السياسية في باكستان تبدو غارقة في خلافاتها التي حرفت أنظارها عن الهمّ الأمني

ومهما يكن من أمر، فإن النُّخبة السياسية في باكستان تبدو غارقة في خلافاتها التي حرفت أنظارها عن الهمّ الأمني، في حين تَظهر المؤسّسة العسكرية أمام خيارَين: إمّا الخوض في حرب مكلفة بشرياً ومالياً ضدّ تنظيم «طالبان باكستان» لا تطيقها البلاد حالياً، أو البقاء في حالة من «الأخذ والردّ» الأمني والميداني بين الطرفين، مع ما يعنيه ذلك من توقّع المزيد من الهجمات الإرهابية مستقبلاً من قِبَل التنظيم، وبالتالي استمرار توهين السمعة الاستثمارية لباكستان بصورة أكبر. ومن هذا المنطلق، تُشدّد مجلّة «فورين بوليسي» على أنه يتعيّن على القادة السياسيين في إسلام أباد إنهاء سنوات من عدم اليقين بشأن سياستهم على صعيد «مكافحة الإرهاب»، واتّخاذ قرار وطني واضح وجامع قبل أن يتسنّى لمقاتلي «طالبان باكستان» استغلال حالة الفوضى السياسية والمشكلات الاقتصادية لتنظيم حالة تمرّد مسلّح أشمل وأوسع. وتلفت المجلّة إلى أن اتّخاذ قرار سياسي بهذا الشأن يتطلّب دعماً كاملاً من جانب قادة الجيش، مستدركةً بأنه لا مؤشّرات حالية إلى أن البلد بصدد السير في قرار من النوع المذكور. في المقابل، تعتبر مجلّة «ناشونال إنترست» أنه لا توجد حلول سهلة لهزيمة «طالبان باكستان» بالنسبة إلى حكومة شريف، في ظلّ صعوبة ضبْط الحدود، وحالة التعاطف الشعبي مع التنظيم، مضيفةً أنه لا مفرّ من تقبُّل إسلام أباد لذلك الواقع على المدى القصير. أمّا الخيارات المتاحة على المدى البعيد، فهي لا بدّ أن تشمل البدء جدّياً بمكافحة الفكر المتطرّف داخل البلاد، إلى جانب الدخول في محادثات سياسية مع قادة قبائل البشتون لمعالجة هواجسهم بصدق وشفافية، وفق المجلّة الأميركية.

المقال كاملاً على الموقع



قضية

# قادة إسرائيل لنتنياهو: جيشنا مهدَّد... والأعداء يتربّصون

علي حيدر

تحوّلت التقديرات والتوصيات التي قدّمها قادة الأجهزة الاستخبارية والعسكرية الإسرائيلية لرئيس حكومة العدو، بنيامين نتنياهو، إلى حدث محوري على الساحة الداخلية، حيث تداخل مسار «الانقلاب القضائي»، وما نتج منه من احتجاجات، مع تفاقم المخاطر الأمنية في الداخل والخارج. يُضاف إلى ما تقدّم، اتّساع نطاق «التمرّد» داخل الجيش، والذي بلغ مستوى دفع رئيس الأركان، هرتسي هليفي، إلى التحذير من أن مواصلة هذا المسار ستحمل المزيد من رجال الاستخبارات على إنهاء عقودهم، وستُوسّع نطاق الرفض ليشمل الجنود النظاميين أيضاً، لا جنود الاحتياط فقط. إزاء ذلك، تكاد تُجمع التقارير الإسرائيلية على أنه ليس بالإمكان مواجهة التحدّيات المحدقة بالكيان مجتمعة، من دون تقديم بعضها على البعض الآخر، والذي يعني فرملة الخطّة التي تسبّبت بالتأزّم الداخلي ونقلت الانقسام إلى داخل الجيش.

ولعلّ الشهادة الأبرز التي أدّت إلى تعاظم المخاوف والتحذيرات، هي تلك التي قدّمها وزير الأمن يوآف غالانت، ورئيس أركان الجيش، إضافة إلى رئيس «الشاباك» رونين بار. إذ تناول هؤلاء نظرة أعداء إسرائيل إلى حالة التمزّق الداخلي التي تعانيها، وإمكانية أن تترجَم تلك النظرة إلى خطوات عملية. وفي هذا المجال، أكد بار ارتفاع مستوى التهديدات في الساحة الفلسطينية، توازياً مع تعمّق «الصدع في المجتمع الإسرائيلي»، الأمر الذي «سيؤدّي بدولة إسرائيل إلى مكان خطير». كذلك، حذّرت بقيّة الأجهزة المختصّة من ارتفاع احتمال نشوب مواجهة عسكرية على الجبهة الشمالية، في وقت يعيش فيه الكيان صراعاً لم يعهده طوال تاريخه.

> لم تفلح كل اجراس الإنذار التي قُرعت في زحزحة الحكومة عن خياراتها الداخلية

وممّا يزيد الصورة قتامةً، أن كلّ ما تقدّم يترافق مع حالة اهتزاز - في أقلّ التوصيفات - يشهدها الجيش، تهدّد كفاءته وجهوزيته للمواجهة، وبحسب تقارير إسرائيلية، فإن كبار قادة الجيش والأجهزة الأمنية يقدّمون يومياً، لوزير الأمن، توقّعات مرعبة حول إمكانية تضرّر تلك الكفاءة. توقّعاتٌ تولّى غالانت بدوره نقلها إلى نتنياهو، متناولاً أيضاً التوتّر في العلاقات مع الولايات المتحدة، والخوف الجماعي من عدم الاستقرار.

على أن نتنياهو سمع ولم يقتنع. ومع أنّ مصدراً رفيعاً وصف رئيس الحكومة بأنه منفصل عن الواقع، إلا أن العامل الرئيس وراء تردّد الرجل يتمثّل في مخاوفه من أنّ أيّ تراجع عن المسار القائم حالياً قد يؤدي إلى تفكّك حكومته وانفضاض بعض حلفائه عنه، وهو ما سيمثّل فشلاً مدوّياً له ستكون له تداعياته السياسية والشخصية. ومن أجل تجنّب هذا السيناريو، عمد في البداية إلى الطلب من هليفي وغالانت معالجة تمرّد رجال الاحتياط، ليجيبه هذان بأنه لا يمكن الفصل بين التشريع والاحتجاجات. وعلى إثر ذلك، اختار خلال الكلمة التي وجّهها إلى الإسرائيليين، تقديم وعود تطمينية ضبابية، في الوقت الذي أكد فيه مواصلة المسار التشريعي، وهو ما أثار ردود فعل صاخبة من قِبل المعارضة التي أكدت الاستمرار في تصعيد الاحتجاجات. وممّا يزيد الموقف صعوبةً بالنسبة إلى نتنياهو، هو أن أيّ مواجهة عسكرية ستنشب في أيّ من الجبهات، ستضع الحكومة موضع تساؤل وتشكيك، حول ما إن كانت تهدف إلى إنقاذ نفسها أو رئيسها أو استكمال الانقلاب القضائي، أو كلّ تلك الغايات معاً، من خلال أجندتها «الخلاصية» التي قد تجرّ إسرائيل إلى مناطق خطرة. وبمعنى ذلك، في ما يعنيه، احتمال فقدان الحكومة التضامن والمشروعية الداخلية، وربّما الخارجية، حتى في لحظات دخولها في مواجهة مع «الأعداء».

على رغم كلّ ما تقدّم، لم تفلح أجراس الإنذار في زحزحة الحكومة عن خياراتها الداخلية. ولعلّ أكثر ما يقلق الجهات المهنية، هو اقتران ذلك مع تصاعد منسوب المبادرة العملياتية لأعداء إسرائيل، في ظلّ تجذّر الانقسام في مجتمعها. ويضع هذا الموقف الكيان أمام تحدٍّ أكثر تعقيداً وخطورة ممّا واجهه في أيّ وقت مضى، وإزاء مفترق طرق تبدو معه الأزمة الداخلية كأنها لامست نقطة اللاعودة.

يخشى نتنياهو من أن أي تراجع عن المسار القائم حالياً قد يؤدي الى تفكّك حكومته (أ ف ب)

## استراحة

### كلمات متقاطعة 4277

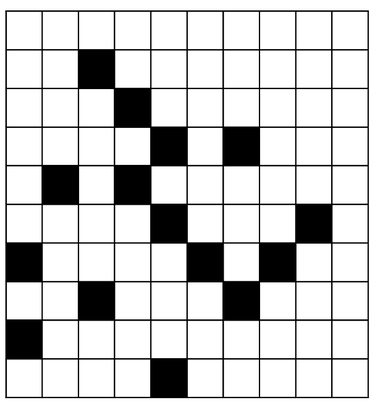

**أفقيا**

1- من الطيور – 2- عازف كمان فلسطيني – سقي – 3- ينسقان الغرفة – حيوانات بحرية – 4- مسكن – من رجال الدين – 5- تطلعاتهُ المستقبلية – 6- من الحيوانات – متين وراسخ – 7- متشابهان – مدينة مصرية – 8- عاتب – مدينة نيجيرية – ثوب بال – 9- نادي كرة قدم إيطالي – 10- مدينة سعودية – معامل شهيرة في ألمانيا للصناعات الثقيلة والأسلحة

**عمودياً**

1- من رجالات الاستقلال في لبنان – 2- مقابر الفراعنة – قرد بالأجنبية – 3- إتفاقية بين الكرسي الرسولي والحكومة الإيطالية – مقياس طول – 4- بياض في أظفار الأحداث – من الحيوانات – جرذ بالأجنبية – 5- رياح بحرية هائلة – سلام – 6- علمُ اللغة وفهْمها – والدي – 7- فلّ العقدة –دروب – 8- حاكم سلطنة – للمساحة – 9- ينظر – عائلة سياسي ومهندس وعالم فرنسي ووزير حربية راحل – 10- عائلة رئيس أميركي راحل

حلول الشبكة السابقة

**أفقيا**

1- معتقل انصار – 2- تيرشكوفا – 3- حنك – رجعي – 4- فعيل – آت – مع – 5- انابوليس – 6- لو – سانت بول – 7- شبر – تقي – 11 – 8- مسرب – ترس – 9- عرزال – سمسم – 10- بيروت – دور

**عمودياً**

1- متحف الشمع – 2- عين عنوب – رب – 3- تركيا – رمزي – 4- قش – ليس – سار – 5- لكش – واترلو – 6- او – النقب – 7- ثرثيتي – 8- صاج – سبّ – تمدّ – 9- عم – وارسو – 10- ربيع الأسمر

### sudoku 4277

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 5 | | 6 | 1 | | 7 | 2 | | 3 |
| 4 | | 2 | | | | 6 | | 5 |
| 1 | | | | 2 | | | | 7 |
| | 1 | | | 6 | | | 3 | |
| 6 | | | | 1 | | 7 | | |
| 3 | | | 8 | | | | | 9 |
| | 5 | 1 | | 8 | | 9 | 4 | |
| 8 | 4 | | | 7 | | | 5 | |
| | | | | 9 | | | | |

### شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أو عمودي.

### حل الشبكة 4276

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 4 | 8 | 2 | 1 | 3 | 5 | 7 | 6 | 9 |
| 9 | 1 | 3 | 7 | 8 | 6 | 2 | 5 | 4 |
| 7 | 5 | 6 | 2 | 9 | 4 | 3 | 8 | 1 |
| 6 | 9 | 4 | 3 | 5 | 7 | 1 | 2 | 8 |
| 2 | 3 | 8 | 4 | 6 | 1 | 9 | 7 | 5 |
| 1 | 7 | 5 | 8 | 2 | 9 | 4 | 3 | 6 |
| 5 | 6 | 7 | 9 | 4 | 2 | 8 | 1 | 3 |
| 3 | 2 | 9 | 5 | 1 | 8 | 6 | 4 | 7 |
| 8 | 4 | 1 | 6 | 7 | 3 | 5 | 9 | 2 |

### مشاهير 4277

| 11 | 10 | 9 | 8 | 7 | 6 | 5 | 4 | 3 | 2 | 1 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | | | | | |

لاعب كرة قدم سوفييتي سابق ومدرب كرة قدم أوكراني حالي. نال جائزة الكرة الذهبية

■ 1+3+9+10+8+10 = 7+8 الأحصنة ■ 5+7+4+2+1+1 = آلة لتدخين التبغ

■ 5+6 = هاج الدم

إعداد نعوم مسعود

حل الشبكة الماضية: طنطاوي جوهري

البلاد

هذه المقالة كتبها الأسير القائد مروان البرغوثي من قسم العزل في سجن نفحة-صحراء النقب المحتلة، ونشرت في مجلة الدراسات الفلسطينية في عددها الصادر حديثاً (ربيع 2023، العدد 134، بعنوان: حوارة: الفاشيّة العارية) ويعيد ملحق «البلاد» نشرها هنا:

# الفرصة الفلسطينية في الأزمة الصهيونية

مروان البرغوثي *

حين عمل منظرو الصهيونية على ترسيم ملامح مشروعهم الاستعماري، كانوا يؤسسون حلمهم على وقع التحولات المتسارعة في المركز الاستعماري الغربي، ومجمل التحولات الدولية والإقليمية. وعندما بدأوا بوضع الفكرة في وقائع ومنجزات، كانوا يشتغلون في واقع بعيد ومختلف عن مكان الحلم والفكرة.

لا يعني ما تقدم أن واقع مشروع الصهيونية بعيد بالضرورة عن الفكرة الصهيونية مثلما صاغها منظّروها الأوائل، غير أن منهج الصهيونية الاستعماري والمتمثل في الدولة المستعمِرة كان أمام منعطف حاد، وتحولات تاريخية ستحمل نتائج بعيدة المدى على المستعمَرة، وعلى مشروع الصهيونية الأكبر. فعندما تبنّت الصهيونية أهدافها المركزية، اختارت بعناية أدوات ووسائل وأساليب ملائمة لتلك الأهداف، وعملت بداية على اختيار تموضعاتها السياسية إلى جانب قوى عظمى، أو على التحالف مع قوى عظمى. وعندما عمدت إلى تنظيم شؤونها الداخلية، اختارت الاحتكام إلى العمل المؤسساتي بطابع ديمقراطي أدائي يكفل لمختلف مركّباتها حيزاً في التنفيذ والتأثير، ويضمن أدوات تحييد الخلافات المستمرة. ولعل أبرز سمات الصهيونية كان ذلك الإصرار على إقامة نظام سياسي بأدوات ديمقراطية، وهي ديمقراطية يهودية، وديمقراطية المستعمَرة التي تحرم السكان الأصليين من أي دور أو قيمة أو تأثير ذي معنى أو مغزى.

لقد ارتكبت الصهيونية تطهيراً عرقياً ونكبة وتهجيراً ومجازر، وبنت باليد ذاتها مؤسسات المستعمَرة من حكومة إلى برلمان منتخب وقضاء مستقل، وغير ذلك من مكونات مجتمع المستعمَرة. وعاشت أعوام استعمارها واحتلالها وهيمنتها وعنصريتها بتوافق وبتقسيم أدوار بين مركّبات قوتها العسكرية والاقتصادية والأمنية والسياسية والقضائية والإعلامية والثقافية. ولم يكن للصهيونية أن تحقق نجاحاتها لولا قدرتها على إدارة العلاقة بين مختلف المكونات، وبين العسكري والأمني، والمدني والسياسي والقضائي، والديني والعلماني، والأشكينازي والشرقي.

أمّا اليوم، وعلى وقع التحولات المتسارعة في المشهد الداخلي، فإن المكتسبات كلها باتت مهددة بسبب صراعات وصدامات قد تؤثر في مرتكزات الصهيونية وأعمدتها السياسية وتُضعفها. ومن أبرز هذه المكتسبات التي هي عرضة للزعزعة، تلك المتصلة بالعلاقة بين العسكري والمدني. فالجيش، والمؤسسة العسكرية والأمنية، اللذان بُنيا على قاعدة العلمانية الأشكينازية، وكانا موضع إجماع وقدسية فيما مضى، وشكّلا، في المشروع الصهيوني الاستعماري، الضمانة الأساسية لوجود المستعمَرة، شهدا منذ فترة تحولاً لمصلحة الصهيونية الدينية والمتدينين، وبات الأمر أكثر خطراً اليوم مع انقضاض الأحزاب الفاشية في الحكومة على المؤسستين العسكرية والأمنية اللتين تمتلكان سلطة تقدير المخاطر وتقدير التهديدات وتُعتبر تقاريرهما من أهم المرجعيات، وهما المصدر القومي الذي يستند إليه السياسيون في اتخاذ القرارات، وهذا عدا المكانة والحصانة اللتين يتمتع بهما الجيش والعاملون في المؤسسة الأمنية. فبتنا نسمع، عبر مفردات الخطاب الشعبوي، أن السياسي هو الحاكم المطلق على العسكري والأمني، وبالتالي، بات يتعين على الجيش والأمن الانصياع الكامل لسياسات الحكومة وتوجهاتها، وهي توجهات استيطانية استعمارية عنصرية تقضي على مساحات المناورة التي كانت تحتفظ بها الحكومات السابقة، وتمكّنها من ممارسة دورها الاستعماري بعيداً عن السخط والضجيج الإعلامي.

لقد أسفرت الانتخابات البرلمانية الأخيرة في دولة المستعمَرة الصهيونية عن فوز اليمين القومي الديني المتطرف والفاشي الذي تمكّن من تشكيل حكومة اعتمدت برنامجاً هجومياً استهدف الانقلاب على مؤسسات المستعمَرة من جهة، وتصعيد وتيرة التهويد والاستعمار والاستيطان في الضفة والقدس، وتشديد الحصار والعدوان على قطاع غزة، والانقضاض على المكتسبات والحقوق التي أنجزها الفلسطينيون داخل المستعمَرة، من جهة أُخرى. وتدل نتائج الانتخابات على انزياح المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين القومي الديني، لكنها لا تعبّر بالضرورة عن حدوث تحولات محورية وعاصفة في سياق هذه المستعمَرة، وإنما تكشف سقوط جميع الأقنعة التجميلية عن التناقضات الداخلية الحادة التي تعانيها المستعمَرة منذ عقود طويلة.

لقد سعت القيادة الصهيونية منذ تأسيس المستعمَرة لإيجاد وإبداع ما يكفل التوازن بين الدولة ككيان سياسي، والدين كمنظومة لاهوتية واسعة وجامعة في معادلة تديين الصهيونية وصهينة الدين. إن هذه التناقضات التي تتصاعد حدّتها داخل السياق الصهيوني، باتت تعبّر، بصورة جلية، عن الطابع الفاشي للنمط القومي الصهيوني الذي تماهى مع الصهيونية الدينية، وهنا تغدو التناقضات والتصدعات بين مركّبات مجتمع المستعمَرة تخوماً، وربما صدوعاً، داخل المنظومة القومية الفاشية ذات التجليات اليمينية المتطرفة واليسارية الصهيونية. ولذا، يمكن القول إن الائتلاف الحكومي أفرز تصاعداً وتمركزاً للصدع أو التناقض بين التيار السياسي اليميني القومي الديني الشعبوي، ومركز الدولة ممثلاً في مؤسساتها التي تُعدّ المحكمة العليا دُرّة تاجها، والتي يتم الانقضاض عليها من اليمين المتطرف. وتعاني الصهيونية جرّاء تفكيك أو تقليص آليات العمل السياسي والحكومي التي كثيراً ما تغنّت الصهيونية بطابعها الليبرالي الديمقراطي. والمفارقة، في هذا الجانب، هي أن شعار إسرائيل دولة يهودية وديمقراطية لا يستثني فقط العرب الفلسطينيين هذه المرة، وإنما يُقصي كذلك، أو سيعمل على إقصاء، جميع التيارات السياسية المعارضة للمنظومة الحكومية الفاشية الحالية. ووصل الأمر ببعض قادة الصهيونية الدينية إلى المطالبة باعتقال قادة المعارضة، فضلاً عن الانقضاض على المنظومة القضائية التي كثيراً ما كانت الصمغ اللاصق لمختلف الصدوع والتناقضات في المستعمَرة.

إن الانقضاضات على مؤسسات النظام السياسي للمستعمَرة لن تقف عند هذا الحد، ذلك بأن تداعياتها ستطال نواحي أُخرى أهمها منظمات المجتمع المدني، والمؤسسات الحقوقية، وقضايا الجندر، ومَن هو اليهودي... وغير ذلك. وتجدر الإشارة إلى أن التحولات في المجتمع الاستعماري مستمرة عملياً منذ عقود، وهي أسفرت في أحد تجلياتها عمّا عبّرت عنه نتائج الانتخابات الأخيرة من نهاية للتيار العلماني الصهيوني واليسار الصهيوني اللذين قادا المشروع الاستعماري الصهيوني منذ مطلع القرن العشرين. فهذان الاثنان أسسا المستعمَرة، وقاداها خلال العقود الثلاثة الأولى، وشكّلا هويتها وسياستها، وحدّدا معادلة تحالفاتها ووظائفها، وتمكّنا من صهينة جميع ما أنتجته الحداثة الأوروبية من الاستعمار الاستيطاني إلى العلمانية الاشتراكية القومية، والعنف، والإرهاب، والعنصرية التي وظّفاها لتنفيذ أكبر عملية تطهير عرقي وتهجير جماعي عرفتها فلسطين في تاريخها القديم والحديث. وقد تلاشى معظم قواعد ومؤسسات التيار العمالي مثل: الكيبوتس؛ التعاونيات؛ «الهستدروت» (نقابة العمال)؛ حزب العمل؛ دولة الرفاه.

فمنذ مطلع ثمانينيات القرن الماضي، جرت عمليات تحوُّل في بُنية المستعمَرة استُكملت مع مطلع الألفية الثالثة، حين تمت تصفية نظام دولة الرفاه لمصلحة الليبرالية الجديدة، وخُصخصت أغلبية الشركات الحكومية، وجرى تقليص واسع للضمانات الاجتماعية، الأمر الذي ولّد نخباً جديدة، سياسية وعسكرية واقتصادية وثقافية وإعلامية، ورثت النخبة القديمة المتقشفة.

**هذه الحكومة الفاشية لن تكتفي بما هو قائم، بل ستعمل على إضعاف ما تبقّى من السلطة الفلسطينية وتحويلها إلى جهاز بيروقراطي هامشي خدماتي**

**الخطوة الأولى العاجلة والمطلوبة فلسطينياً هي عقد مؤتمر وطني للحوار الشامل بمشاركة جميع ممثلي القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلامية والأكاديمية**

ولعل الشيء الوحيد الثابت الذي لم يتغير هو سمة هذه النخبة ذات الهوية الإثنية الأشكينازية، فهي ذاتها في الأمس واليوم، من دون أن تتغير أيديولوجيتها الاستعمارية، العنصرية والعدوانية. فمبادئ الصهيونية لم تتغير قط منذ 130 عاماً: الهجرة؛ الأرض؛ الاستيطان؛ القوة العسكرية والأمنية المتفوقة؛ التحالف مع قوى عظمى؛ التوسع الاستعماري. وعلى الرغم من مرور ثلاثة أرباع القرن على قيام الدولة المستعمِرة، ومن جميع التحولات التي شهدها المجتمع الصهيوني، فإن نظام التراتبية في المستعمَرة استمر على حاله، إذ بقيت الهيمنة الأشكينازية هي السائدة، ولم يتمكن اليهود الشرقيون من اختراق هذه الهيمنة، وخصوصاً في المنصب الأهم في المستعمَرة، والذي هو منصب رئيس الحكومة.

لقد بات من الواضح أن هناك تفوّقاً كاملاً لإسرائيليي المستعمَرة في دولة يهودية استعمارية عنصرية يحظى بها اليهود فقط بالحقوق الكاملة، بينما يحظى الفلسطينيون فيها ببعض الحقوق مع التنكر الكامل لهويتهم وحقوقهم القومية، وتهميشها. أمّا الفلسطينيون في قطاع غزة، والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، فهم سكان مقيمون بلا حقوق مطلقاً، وليس لديهم أي شكل من أشكال السيادة لا على الأرض ولا على أنفسهم، ويخضعون بشكل كامل لسلطة الاستعمار والحصار. كما أن إسرائيل المستعمِرة تحولت من دولة وظيفية، إلى حدّ كبير في عقودها الأولى، إلى لاعب رئيسي في المنطقة، وانتقلت من الهامش إلى المركز، بل إلى قوة عظمى على الصعيد الإقليمي، ولديها طموح كبير إلى أن تتحول إلى قوة عالمية أو إلى لاعب على المستوى الدولي، يشجعها على ذلك ما حققته في العقدين الأخيرين من إنجازات اقتصادية، وانتقالها إلى اقتصاد التقنية العالية، وتبوؤها مكانة متقدمة في صناعة الأمن الوطني وأنظمة الرقابة وتكنولوجيا التجسس. وفي هذا السياق، تضاعفت صادرات إسرائيل من الصناعات العسكرية، وتزايد نجاحها في تعزيز علاقاتها على المستوى الإقليمي والدولي، وتطبيع علاقاتها مع العديد من الدول العربية، مستفيدة من تشرذم النظام العربي وضعفه وانقسامه وعجزه. وقد وظّفت إسرائيل المستعمِرة هذا كله، ولا تزال، من أجل تهميش القضية الفلسطينية، وتنفيذ استراتيجيا الضم الزاحف والتهويد، وتصعيد وتيرة الاستعمار الاستيطاني وتقويض إمكان قيام دولة فلسطينية مستقلة.

أمّا على الصعيد الفلسطيني، فإن هذه الحكومة الفاشية لن تكتفي بما هو قائم، بل ستعمل على إضعاف ما تبقّى من السلطة الفلسطينية وتحويلها إلى جهاز بيروقراطي هامشي خدماتي. ومن المرجح أن تسعى الحكومة الحالية لتصعيد وتيرة الاستيطان والتهويد والمصادرة وتعزيز الضم الزاحف، وتكريس نظام الاستعمار والأبارتهايد الاستيطاني، وتقويض الوضع القائم في القدس والأقصى، وتضييق الخناق على الفلسطينيين في المستعمَرة. ومن المتوقع أن تقوم الحكومة الفاشية بسلسلة إجراءات، منها سنّ مجموعة من التشريعات والقوانين لتهيئة الأرضية من أجل تنفيذ واستكمال مسلسل التطهير العرقي والتهجير. ولا شك في أن هذا السيناريو ربما يكون ممكناً وإن كان ليس من السهولة الإقدام عليه، أو النجاح في إنجازه. وستحاول هذه الحكومة «حسم الصراع» مع الفلسطينيين، بما في ذلك سيناريو تقويض السلطة، والعودة إلى الإدارة العسكرية الاستعمارية المباشرة للضفة الغربية.

والسؤال الآن، في ضوء هذه الاستراتيجيا الصهيونية الواضحة، هو: ما العمل، وما الذي يمكن أن يقوم به الفلسطينيون؟

سأحاول الإجابة عن هذا السؤال ما أمكن، منطلقاً من حقيقة أن النظام العربي يمر في أسوأ حالاته منذ عقود، ويعيش أزمة عميقة، ودوله قرارها غير مستقل وتسير بشكل غير مسبوق في ركب التبعية، ويهرول بلا كوابح نحو التطبيع مع المستعمِر الصهيوني، على حساب القضية الفلسطينية. أمّا النظام السياسي الفلسطيني فمنقسم وعاجز ومأزوم، ويشهد حالة تآكل، بينما السلطة الفلسطينية هي سلطة من دون سلطة، واستعمار بلا كلفة، فضلاً عن أن حالة الانقسام السياسي والجغرافي والمؤسساتي ألحقت ضرراً بالغاً بالنظام الفلسطيني.

ومع ذلك، أعتقد، جازماً، أنه يتوجب علينا أن ننطلق من حقيقة أُخرى في المشهد الفلسطيني والعربي. فعلى الرغم من مرور مئة عام على الصراع ومواجهة الغزو الاستعماري الصهيوني الإحلالي، ومن التطهير العرقي والنكبة والمجازر والعدوان المستمر، فإن الشعب الفلسطيني سجّل أسطورة في الصمود والبقاء والمقاومة، إذ يعيش ما بين النهر والبحر نحو سبعة ملايين من الفلسطينيين في مقابل سبعة ملايين من اليهود. وهؤلاء الفلسطينيون ليسوا كمّاً ديموغرافياً أو رقماً إحصائياً، بل هم فاعل حضاري وسياسي واقتصادي وثقافي واجتماعي ونضالي وتحرري مقاوم. أمّا النصف الآخر من الفلسطينيين الموجودين في الشتات والمنافي والاغتراب، فإن فلسطين تسكن وجدانهم وقلوبهم وعقولهم، وهم فاعل أساسي في معادلة الصمود، ويؤدون دوراً مهماً على المستويات كافة. كما أن مقاومة الجيل الجديد، ونجاح الفلسطينيين في شتى المجالات في فلسطين وخارجها، يشكلان مصدر إلهام وحافزاً على مواصلة مسيرة التحرر الوطني.

انطلاقاً من هذا الواقع، فإن الخطوة الأولى العاجلة والمطلوبة فلسطينياً هي عقد مؤتمر وطني للحوار الشامل بمشاركة جميع ممثلي القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلامية والأكاديمية، وبتمثيل القطاعات والشرائح والأجيال كلها، وممثلي المرأة والطلبة والشبيبة والأسرى المحررين وقادة الرأي العام في الداخل والخارج، وذلك بهدف بلورة استراتيجيا فلسطينية جديدة تقود إلى إنهاء الانقسام وإنجاز المصالحة والوحدة الوطنية، وإعادة بناء وتطوير منظمة التحرير، وإعادة النظر في وظائف السلطة الفلسطينية، وخصوصاً الأمنية منها، وترتيب البيت الفلسطيني الداخلي، والاتفاق على جدول زمني لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية وعضوية المجلس الوطني، وتوليد نخبة سياسية قيادية نضالية فلسطينية جديدة عبر صناديق الاقتراع، والاستناد إلى «وثيقة الأسرى للوفاق الوطني» بصفتها وثيقة الإجماع الوطني الشعبي والسياسي الفلسطيني الوحيدة، والتمسك بمبدأ الوحدة الوطنية والمقاومة الشاملة كطريق للنصر والحرية، إلى جانب استنهاض وتأطير طاقات شعبنا في كل مكان، والاستفادة من الانقسام الداخلي في دولة المستعمِر، وتوظيفه للعمل على عزل هذه الحكومة ومحاصرتها إقليمياً ودولياً، واشتراط إلزامها بحق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره، وحق اللاجئين في العودة، والاعتراف بدولة فلسطينية عاصمتها القدس الشريف، ووقف الاستيطان والحصار والعدوان والتهويد، والعمل على حشد موقف عربي وإقليمي ودولي لتأييد هذا البرنامج، إلى جانب تفعيل المقاومة الشاملة.

* أسير وقيادي فلسطيني، عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح»، يواصل الاحتلال اعتقاله منذ 2002 وقد حكم عليه بخمس مؤبدات



# على قدر أهل العزم أتت العزائم!

بعد أكثر من شهر من الطوارئ داخل سجون الاحتلال الصهيوني، وبعدما علمت مصلحة السجون الإسرائيلية ودولة الاحتلال بأن السجينات والسجناء الفلسطينيين عقدوا العزم على خوض إضراب مفتوح عن الطعام حتى النصر أو الشهادة، وأن ذلك سيصب زيتاً حارّاً على نار لاهبة في مختلف أنحاء فلسطين، رضخت مصلحة السجون ووزارة الأمن القومي الإسرائيلية، التي يترأسها إيتمار بن غفير، ووافقت على إلغاء ما فرضته من تدابير تعسفية لاإنسانية. ليست تلك المرة الأولى، ولن تكون الأخيرة

مصعب بشير

لم يتأخّر إيتمار بن غفير، وزير الأمن القومي الإسرائيلي، عن البرّ بوعوده الانتخابية، فكانت نقطة البدء تضييق الخناق على السجينات والسجناء الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية التي يعدّها بن غفير «مخيمات صيفية يجب أن تتحول إلى سجون». فجاء الإعلان عن الإضراب المفتوح عن الطعام سبيلاً أخيراً للانتصار على «الذات والدنيا معاً» كما قال السجناء والسجينات في بيانهم الذي صدر قبل أيام.

## تصحيحٌ لا بد منه

كان الغرض من الإضراب تصحيح الأوضاع الاعتقالية، وضبط البوصلة النضالية للشعب الفلسطيني. ومن المنطلق ذاته، لا بد من تصحيح المصطلحات؛ فالحديث يدور هنا حول إضراب مفتوح عن الطعام يخوضه ببسالة سجيناتٌ وسجناءُ فلسطينيون، سجناء لا أسرى. فَكلِمة «أسير» بالعربية جناسٌ زائفٌ مع كلمة «أسير אסיר» العبرية، وقد اعتُمدت ترجمةٌ حرفيةٌ خاطئةٌ، بناءً على ذلك؛ فـ«أسير» بالعبرية تعني سجين، أما أسير بالعربية فتعني من تمّ أسره في ساحة المعركة. وبما أن جزءاً أساسياً من قِراعنا مع الاستعمار الصهيوني قراعٌ قانوني، فإنّ تحرّي الدقّة في المدلولات أمرٌ مهمٌ للغاية، فنضال شعبنا ضد الاستعمار ينطوي على عملٍ مسلّح، لكنه ليس مواجهةً تقليديةً بين جيشين يقع فيها أسرى، بل كفاح شعبٍ ضد قوةٍ استعمارية. وخروج الأسير يتمّ إما بتبادلٍ للأسرى أو بعد أن تضع الحرب أوزارها، وهذا ما لا ينطبق على حالتنا الفلسطينية، على الرغم من حدوث تبادلاتٍ منذ بدء الكفاح المسلح الفلسطيني أواخر الستينيات، فالاستعمار الصهيوني إحلالي ولا يزال مستمراً. مع ذلك، فقد سُجِّلت - على سبيل المثال - حالات تبادلٍ لسُجناء مشابهةٍ بين حركة التحرر الفييتنامية والسلطات الاستعمارية الفرنسية في الخمسينيات، وجبهة تحرير موزمبيق والسلطات الاستعمارية البرتغالية عام 1972. وقد أسر جيش التحرير الوطني الجزائري عسكريين فرنسيين خلال الثورة، وعاملهم معاملة السجناء، إلّا أنّ تعنّت فرنسا حال دون تبادلٍ للسجناء. لذلك، فإن الحديث عن تطبيق اتفاقيات جِنيف كان واجباً قبل توقيع اتفاق أوسلو الكارثي. أمّا الآن، فالحديث عن تطبيقها يعني انتهاء الاستعمار، وهو ما يعني فناء أعمار الكثير من سجنائنا لدى الاحتلال الصهيوني، قبل أن يتمّ ذلك. وعليه، فإنّهم ليسوا أسرى ولا أسيرات، إذا لم يؤخذوا في معارك تقليدية، بل سجناء وسجينات بسبب نضالاتهم ضد الاحتلال.

## دعوة لتصحيح ما جرى تصحيحه داخل السجون

تقسم السلطات الإسرائيلية نزلاء سجونها إلى فئتين: الأولى «السجناء الجنائيون»، والثانية «السجناء الأمنيون». الجنائيون هم من اقترفوا مخالفات وجنح وجنايات وجرائم، أما «الأمنيون» فهم كل من أقدم على فعل مناهض للاستعمار الصهيوني، وهم في نظر إسرائيل «خطر على الأمن».

بُعيد قيام دولة إسرائيل، كان الصهاينة يسجنون المناضلين والمناضلات في نفس الأقسام والغرف التي تؤوي المجرمين، وبعدما أخذ مدّ الكفاح المسلّح يتقدم منذ 1965، أصبح كمّ المناضلين والمناضلات في السجون معتبراً، فبدأت مرحلة إثبات الذات والمطالبة بالانفصال عن الأقسام الجنائية. وبرغم إرهاب مصلحة السجون والمخابرات الإسرائيلية - التي كانت تحت حكومات اليسار العلماني الصهيوني المحبوب عالمياً - واستخدامهما للمجرمين ضد المناضلين الفلسطينيين والعرب الذين منحتهم حقوقاً حياتية أقلّ ممّا تمنحه للجنائيين، تمكّن المناضلون من تنظيم إضرابات جماعية عن الطعام، فشلت في البداية، ثم نجحت في تحقيق مطلبهم المتمثل في وضعهم في أقسام منفصلة عن «المدنيين» أواخر الستينيات.

**تبدّلت الحال بالنضالات، إلى أن صار لازماً على الطرفَين أن يخاطب كلٌّ منهما الآخر بـ«لو سمحت». لذا يرى السجناء أنهم يعيشون بين «إنجازات» لا بين امتيازات**

لكن الحياة الاعتقالية في الأقسام «الأمنية» لم تكن - وليست - أفضل مما هي عليه عند الـ«المدنيين». فبحسب «القوانين» الإسرائيلية، يحقّ للسجين الأمني ما يأتي: «بطانيّتان، بزّتان لزيّ السجون، خُفّ، صحن من الفول وبيضتان مسلوقتان، وساعة واحدة للتنزّه في ساحة السجن يومياً. أمّا كل ما يمكن تخيّله داخل السجن، أي سجن من أسِرَّة، ومرحاض آدمي، وأغطية، ومخدات، وكتب، وصحف، وأدوات للطبخ، ومَقصَف (كانتين)، وزيارات...إلخ»، فهو في «القانون» الإسرائيلي: «امتيازات». وقد تأتّت هذه «الامتيازات» بالتضحيات، والإضرابات عن الطعام، والمواجهات بالقبضات مع قوات القمع الصهيونية المدججة بالسلاح. كان على السجينة أو السجين أن يخاطب السجان بـ«سيدي» قبل أيّ جملة، ثم تبدّلت الحال بالنضالات، إلى أن صار لازماً على الطرفين أن يخاطب كل منهما الآخر بـ«لو سمحت».

لذا يرى السجناء أنهم يعيشون بين «إنجازات» لا بين امتيازات.

## جدلية الداخل والخارج

لا ريب في أن السجون تشكّل خندق المواجهة الأوّل مع المنظومة الصهيونية، التي تسعى إلى جعل السجين كائناً محطّماً أو مريضاً نفسياً أو كائناً أحيائياً، يفكر في غرائزه وحسب. لكن أعظم إنجاز حققه المناضلون والمناضلات في السجون الإسرائيلية، هو «التنظيم والتمثيل». فالسجناء موزعون حسب الفصائل، إذ يختار السجين حسب ميوله السياسية أو الفكرية، أيّ غرفٍ يريد قضاء حكمه فيها، ولكل غرفة ممثلها، ولكل قسم ممثله، ولكل فصيل ممثله، ولكل سجن لجنة من ممثلي الفصائل تمثّله أمام إدارة السجن، كما أن هناك لجنة مكونة من ممثلي الفصائل تمثّل الكل الاعتقالي أمام مصلحة السجون والمخابرات الإسرائيلية. وقد اعترف النظام الصهيوني بحق التمثيل وبتنظيم «الحركة الوطنية في السجون» (الاسم المتعارف عليه فلسطينياً للتنظيم الاعتقالي) بعد إضراب عام 1981 الذي استشهد فيه ثلاثة مناضلين فلسطينيين، وهكذا أصبح تعامل إدارة السجون يتم بين تنظيم وتنظيم، لا بين إدارة وكل سجين على حدة.

تتناسب إنجازات الحركة الوطنية في السجون طردياً مع الحالة الثورية الفلسطينية خارج السجون؛ فمن الستينيات حتى توقيع اتفاق أوسلو ونهاية الانتفاضة الشعبية الأولى، كان المدّ جارفاً، وكان لسان الشعب الفلسطيني يقول: «إننا موجودون وستعترفون بذلك عاجلاً أو آجلاً»، وهو ما تمّ بعد عناء. أما في التسعينيات بعد توقيع «أوسلو»، وانخفاض عدد السجناء والسجينات بشكل كبير، راحت إنجازات الحركة الوطنية في السجون تتلاشى، رغم غياب العنف من طرف مصلحة السجون، ومع الانتفاضة الثانية طرأ تحسّنٌ نسبي، قبل أن يعود الأمر إلى السوء في ظلّ ترهّل وانقسام في المشهد الفلسطيني.

## ومضة وسط ظلام دامس

مرة أخرى، وجدت «الحركة الوطنية في السجون» نفسها مضطرّة إلى الدفاع عن إنجازاتها في لحظة ملتهبة، فلم تدع مجالاً للشك في أنها ستخوض معركة أمعاء خاوية، لن تجدي معها نفعاً القوة الغاشمة، ويبدو أن النداء الذي وجّهه السجناء والسجينات للشعب ومقاومته الحيّة كان مؤثّراً، فعلى الرغم من أن مجموعات «عرين الأسود» كانت الوحيدة التي ردّت بالإيجاب في بلاغ ناري طال شراره السلطة الفلسطينية وإسرائيل، إلا أن ذلك يُعدّ كافياً لدفع النظام الاستعماري الصهيوني إلى إعادة النظر في أسلوب تعامله مع السجينات والسجناء الفلسطينيين. فمجموعات «عرين الأسود» هي الوحيدة القادرة اليوم على جمع التأييد في أماكن وجود الشعب الفلسطيني كافة، وقد ثبت ذلك عندما لبّت الجماهير نداء «العرين» بتنفيذ وقفات تضامنية في مختلف أرجاء البلاد، وهو ما يستحيل أن يقدر عليه فصيل فلسطيني، مهما كان تاريخه أو توجّهه الفكري أو السياسي.

صحيحٌ أن «العرين» حالة رد فعل شعبي مسلح، وأن أفقه الثوري ليس بعرض قاعدته الشعبية، إلا أن قدرته على إشعال البلاد حالياً جاءت في الوقت المناسب، فتراجعت الحكومة الإسرائيلية، وتنفّس السجناء والسجينات الصعداء إلى حين. فمن الوارد جداً أن يكون التراجع الإسرائيلي تكتيكياً، لامتصاص النقمة الفلسطينية، وللتفرغ لحل الأزمة الداخلية، ثم العودة مجدداً للانقضاض على «الحركة الوطنية في السجون»، فذلك مطلب لدى الناخب اليميني الصهيوني.

إنّ انتصار السجينات والسجناء الآن ضروريٌ، لنفخ الروح الجمعية الفلسطينية ببعض الثقة الثورية، وربما لزرع وعي بأن وجود حالة تنظيمية ملتحمة بالجماهير، أمر ممكن وقابل للتطور، وقادر على نصرة السجينات والسجناء وإحراز شيء ملموس على الأرض. ولعل أهم الأشياء الواجب إحرازها الآن، الخلاص من الهياكل الفصائلية القائمة، والخلاص من سلطة التنسيق الأمني التي حسمت أمرها ضد الشعب، وأخيراً وليس آخراً، شمل السجين المناضل خضر عدنان - الذي يخوض إضرابه الرابع المفتوح عن الطعام منذ ما يربو عن الـ 40 يوماً - في فعل جماعي يعيده إلى أسرته.

# البلاد

## هاي إسرائيل مش فلسطين!

**مطر عدوان**

بات مضحكاً مبكياً الخطأ الذي تكرر مراراً في استخدام «خريطة فلسطين» مضافاً إليها الجولان المحتل الذي ضمته إسرائيل عام 1981، بوقاحة منقطعة النظير، كما تعمل اليوم على «حسم الصراع»، باستمرارها بتنفيذ ما بدأته في النكبة عام 1948.

خريطة فلسطين المحتلة، مضموماً إليها الجولان المحتل، هذه خريطة «إسرائيل»، طبعاً قبل أن يخرج وزير مالية الاحتلال من فرنسا، ويعتلي منصة، عليها خريطة، مضموماً إليها الأردن ومناطق أخرى. والخطأ فيها مع كل أسف يأتي من مؤسسات فلسطينية عاملة في الشأن الوطني، وأظن أن هذه المؤسسات لم ترتكب هذه الخطيئة عمداً، بل ما أظنه عن كيف تجري هذه الأخطاء هو المضحك الداعي إلى السخرية، على الأغلب، أن القيّمين على هذه المؤسسات يكلفون مصمماً، بإنجاز تصور للتصميم الذي يريدونه للبوستر أو البروشور أو أي شيء آخر، والمصمم سيجتهد لتأمين صور وخرائط، بدقة مرتفعة، فيلجأ غالباً للبحث باللغة الإنكليزية، وربما يكتب «Israel Map» ليحظى بخريطة ممتازة، تناسب عمل المصممين من ناحية الدقة. وفي الغالب أيضاً، لن يكون هذا المصمم «مثقفاً» في الخرائط، فينجز تصميمه ويسلمه، ويقبض ما اتفق عليه، ويمضي في حال سبيله. لكن المصيبة، هي عند القيمين على المؤسسة أو المؤسسات التي طلبت التصميم ووافقت عليه وطبعته، ولم تنتبه. ولن أقول إن إسرائيل هي من دست هذا السم، في عقولنا، لكن ما ساقوله، إن السم يبدو موجوداً في عقولنا، لأن «الدعاية» باتت الشغل الشاغل للعديد من الفعاليات الفلسطينية، ولم أكتب ما أكتب، لولا أن هذه الظاهرة تكررت، من مؤسسات تعنى بتوثيق القضية الفلسطينية، وبعضها «يتبع» لفصائل فلسطينية كبرى. وفي إحدى المرات، وقع هذا الخطأ لدى مؤسسة عريقة في تعليم الصحافة الاستقصائية في الأردن، عدا عن أنه في العام الماضي، والذي قبله، انتشرت حملة في وسائل التواصل الإجتماعي تحت هاشتاغ «#لماذا_أراك_في_كل_شيء» ظهرت تحته تصاميم جميلة في الشكل، إلا أن بعضها، كان فيه الخطأ المذكور، والمبكي، أن قلة من علقوا على هذا الخطأ. وقبل نحو عامين أو أكثر، علق على جدران المخيمات في لبنان «بوستر» فيه الخريطة الخطأ، وعلى حد علمي لم ينتبه أحد للأمر، حتى الفصائل الموجودة في هذه المخيمات، وبقي هذا التصميم في المخيمات، حتى صار جزءاً من الجدران، وراح مع المطر وعوامل الطبيعة المختلفة.

مناسبة الحديث، أن مؤسسة فلسطينية (ليس مهماً ذكر اسمها) تقوم بدور تثقيفي وطني رائد بالفعل، توزع مطبوعة تعريفية بنشاطها، فيها هذه الخريطة الخطأ، وحتى اليوم لم تسحبها من التداول، وإن قيامها بسحب هذه المطبوعة من التداول، لا يقل قيمة وطنية عن الدور الكبير الذي تقوم به، لكن عدم سحبها، سيضعها في دائرة عدم الموثوقية، لأن الخطأ يمكن رده وتلافيه وتصحيحه، بينما الاستمرار فيه يحتاج إلى وقفة ونظر في المفاهيم الجديدة لدى المؤسسات، منها أن الهدف من العمل هو «الدعاية والإعلان».

وهدف الكلام ها هنا، أن المعركة مع الاحتلال الإسرائيلي، في جانب منها معركة دعاية وإعلام، إلا أننا، كما يبدو، لم نتقنها بعد!

# يوم الأرض: ذاكرة المستقبل

**موسى جرادات**

على أبواب الذكرى السابعة والأربعين، ليوم الأرض الفلسطيني، ما زالت فلسطين تعيش لحظة الألم، وما زال أهلها يعانون قسوة المحتل، وما زال الاحتلال يعيش أوهامه، بقدرته على نفي أهل الأرض.

بالأمس البعيد كانت النكبة، التي شردت أهل البلاد، ومن تبقى منهم، تعرضوا لكل أشكال القمع، فالاحتلال الصهيوني هو مدرسة الإرهاب المنظم، الذي لا يحمل في جعبته سوى أدوات الهدم، وقهر الآخر.

ففي منتصف السبعينيات، أرادت حكومة الاحتلال أن تستكمل عملية مصادرة أراضي الفلسطينيين في الجليل، تحت مسمى مشروع «تطوير الجليل»، فيما سمّاه الفلسطينيون مشروع تهويد الجليل، لأنه بكل بساطة هذا المشروع، الذي غلف بحكايات جميلة، يستند في الأصل إلى مصادرة 21 ألف دونم زراعي، تعود ملكيتها للفلسطينيين الذين يسكنون الجليل، لتبدأ أول مواجهة فعلية، بين من تبقى على الأرض الفلسطينية في العام 1948، وبين دولة الاحتلال.

هذه المواجهة التي أسهمت، إلى حد بعيد، في كسر حاجز الخوف، بين السكان الأصليين، والمحتلين الذين لم يكونوا قد جربوا جيداً رد الفعل الفلسطيني، أي رد الشعب المتعرّض للاحتلال.

في يوم الأرض الفلسطيني، الذي يحيا في كل عام، ليس كاستذكار للحظة تاريخية فقط، إنما كلحظة لا تزال قائمة ومتجددة حتى وقتنا هذا، فالاحتلال هو الاحتلال بكل ما يفعل، والفلسطينيون هم الفلسطينيون، لا يمكن لشيء أن ينزعهم من أرضهم. فهذا الشعب يناضل منذ مئة عام تقريباً، فقاوم بريطانيا، ويقاوم اليوم «إسرائيل»، ويستمر بلا هوادة أو توقف، من جيل إلى جيل. فالأجيال المتعاقبة تدخل دورة النضال، عبر مشاركتها في إحياء هذا اليوم، لترث ذاكرة فلسطينية بامتياز، ذاكرة تعرف أصل الحكاية وبداياتها. ففي الواقع الذي يحياه الفلسطيني في المناطق المحتلة عام 1948، والذي يحاول الاحتلال فرض «الأسرلة» عليه، تحضر فلسطين دوماً في ذاكرة الماضي والحاضر، مؤكدة هوية الأرض وأهلها، نافية عن هؤلاء الغرباء ما يدعونه من تاريخ للأرض، وهذا مثلاً ما شهدناه عام 2021، في أثناء معركة «سيف القدس».

هكذا يعيش الوعي الفلسطيني، ولهذا يدرّب الأجيال، على الحفاظ على الذاكرة. ويوم الأرض الخالد الذي سقط فيه الشهداء، قبل 47 عاماً في دير حنا وعرابة البطوف وسخنين، هو أحد أهم الأيام التي تصقل الذاكرة وتحفزها، وتجعلها ممراً للعبور نحو مستقبل خال من الاحتلال.

يوم الأرض، وحّد الأهل في مناطق 48 الشعب الفلسطيني في كل البقاع، في باقي فلسطين المحتلة، وفي الشتات. فهذا اليوم أصبح ملكاً لكل الفلسطينيين، شكّل محطة مفصلية في تاريخ الصراع؛ فمن أراد الاحتلال أن يحوّلهم إلى عبيد في المصنع الإسرائيلي، قالوا بالفم الملآن إنهم أصحاب الأرض، بعد أن كسروا العصا التي ظن قادة إسرائيل أن غلاظتها ستنفع.

تكرر الأمر مع انتفاضة الأقصى، فالقتال الدموي أطلق النار على الفلسطينيين في الجليل والمثلث والنقب وفي كل المدن المحتلة عام 1948، بعد أن هب الشعب في «داخل الداخل» فقتل وجرح واعتقل، وأعاد الكرة مرة أخرى في هبة الكرامة قبل عامين. والملاحظ في تلك الأفعال الإسرائيلية بحق شعبنا في الداخل، أن تفعيل قوانين الطوارئ، يتم فقط لمواجهة الفلسطينيين وقمعهم، ومع كل مواجهة تتفاجأ المؤسسة الأمنية الاحتلالية، وكذلك المؤسسات الإعلامية والبحثية، أن القوم ما زالوا على عهدهم الأول، ولم ينسوا من هم، ولم يقبلوا بإسرائيل، ولا بمحاولاتها المخادعة لما تحاول أن تروجه عن «المساواة».

**ما بين التحفز الصهيوني والمقاومة المتجددة، ينفتح فصل جديد من الصراع، الكل الفلسطيني يعيش لحظة الجمع والوعي في مواجهة عدو القى عن وجهه كل الاقنعة**

والفلسطينيون أنفسهم لا يابهون بكل تلك المحاولات، فاصل الأمر رفض الاحتلال، ودولته، لذا فهم ينشدون «فدائي»، ويرفعون علم فلسطين، أينما تمكنوا. هذا ما ناضل من أجله من انتفضوا في يوم الأرض ومن استشهد منهم، والذين ساروا على دربهم وهديهم حتى الآن. فالكل يشكلون رواية واحدة لشعب واحد، تم تقسيمه في الجغرافيا قدراً، ووضع في أقفاص مختلفة، لعله ينسى، يتناسى، يتوب، يتراجع قيد أنملة، كل هذا لم يحدث، قرن من الزمان والفلسطيني في مختبر الألم، وفي كل لحظة يثبت أن وعيه وذاكرته مربوطة في الوطن.

والمفارقة الكبرى أتت قبل أيام، عبر تصريحات وزير المالية في حكومة الاحتلال بتسلئيل سموتريش، الذي اعتبر فيها وجود الشعب الفلسطيني كذبة مختلقة قبل مئة عام، وأنه لا أساس لوجود هذا الشعب، والمفارقة الأخرى أن خطابه جاء عن عاصمة «الأنوار» باريس من دون أن يرده أحد، بعد أن اعتلى منصة، عليها خريطة فلسطين والأردن وبعض أجزاء من سوريا، على أنها دولة «إسرائيل». وفي المقابل، أرادت الشرطة الألمانية، قبل عام، اعتقال رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، بعد تصريحات شبّه فيها سلوك المحتل بـ«الهولوكوست»، مجرد التشبيه في السلوك أصبح تهمة في الديموقراطيات الغربية الحديثة، لكنها لا تمنع من إنكار شعوب، كالفلسطيني والأردني والسوري.

عبد الرحمن المزين (1970)

في يوم الأرض هذا العام، عام التحفز الصهيوني الذي تمثله أعتى حكومات اليمين فاشية، والتي تدعو صراحة إلى مزيد من المصادرة للأراضي، وإقامة المستوطنات، والتي لا تفرق أيضاً بين الجليل والضفة والنقب، فالكل سواء في أجندتها التي لا ترى فيها إلا «شعبها». في المقابل، تعيش فلسطين بداية تجدّداً للمقاومة المسلحة في الضفة الغربية، وما بين التحفز الصهيوني والمقاومة المتجددة، ينفتح فصل جديد من الصراع، الكل الفلسطيني يعيش لحظة الجمع والوعي في مواجهة عدو ألقى عن وجهه كل الأقنعة، ويريد اقتلاع ما تبقى من الفلسطينيين من أرضهم.

هذه حقبة جديدة، ترسم فيها معالم ووجهة الحركة الصهيونية، وما أفرزته من مؤسسات طوال العقود الثمانية الماضية، وترسم أيضاً معالم الحركة الوطنية الفلسطينية، التي تجدد نفسها هي الأخرى، بعد أن سقطت أوهام السلام الموعود.

# تثبيت إدانة إسرائيل بجرم الأبارتهايد: أفقه، محدوديته، ومخاطره المحتملة

**عادة الكرمي* الان علم الدين****

شهدت السنون الأخيرة أمراً لافتاً من ناحية الحديث السياسي والقانوني والإعلامي عن «أبارتهايد» إسرائيل، أي ممارستها الفصل العنصري، بحق الفلسطينيين. وفي حين يعتبر البعض هذا التطوّر حجر الأساس في نضالنا بوجه العدوّ، يرى البعض الآخر أنه ليس سوى تعبير إضافي لوصف عنجهية العدوّ. فما حقيقة الأمر؟ ما هي مدلولات كلمة «أبارتهايد» القانونية، ما الأفق التي يفتحها، وما هي محدوديتها ومخاطرها المحتملة؟

### ما «الابارتهايد»، وما القيمة من إدانة إسرائيل به؟

يشير الفصل العنصري، أو «الأبارتهايد»، إلى «أية أفعال لا إنسانية... تُرتكب في سياق نظام مؤسسي قوامه الاضطهاد المنهجي والسيطرة المنهجية من جانب جماعة عرقية واحدة إزاء أية جماعة أو جماعات عرقية أخرى، وترتكب بنية الإبقاء على ذلك النظام»، بحسب القانون الدولي العرفي ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. على هذا النحو، يشير هذا التعريف القانوني للأبارتهايد إلى ممارسات دولة لا إلى جوهرها. ومن اللافت أنه يُعَدّ قانونيّاً «جريمة ضد الإنسانية» بنظر الأمم المتّحدة.

لذا، من اللافت العدد المتزايد من الشخصيات والمجموعات التي أدانت إسرائيل مستعملةً تعبير «أبارتهايد» خلال السنوات القليلة الماضية، ومنهم مسؤولون في الأمم المتحدة كمايكل لينك وسول تاكاهاشي، وسياسيون غربيون كالنائبة البريطانية كلير شورت والرئيس الأميركي السابق جيمي كارتر، وسياسيون إسرائيليون بارزون كرئيس «الموساد» السابق مئير داغان، وجمعيات إسرائيلية «كيش دين» و«بتسيلم»، وجمعيات دولية كـ«منظّمة العفو الدولية» و«هيومن رايتس ووتش»، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا). وسنعود لدراسة تقارير هذه الجمعيات.

ولا شكّ في أن هذه التغييرات علامات فارقة في تاريخ الموقف الدولي المنحاز دائماً للعدوّ. فهي من جهة مؤشر، ليس فقط على وعي سياسيين ومسؤولين مؤثرين ومنهم الأفريقي ومنهم الشرق أوسطي ومنهم الصيني) ولا يتشاركون مساحة جغرافية واحدة. وخطر القبول بزعمهم القائل أنهم «جماعة قومية» هو، أوّلاً، خطوة تجاه الاعتراف بحقّ هذه «الجماعة القومية» في تقرير مصيرها وبالتالي الانزلاق نحو تثبيت قانوني لـ«حقّهم» في قرار العيش في دولة خاصة بهم في فلسطين. وثانياً وثانياً الطائفي القائل بأن البشر فئات عرقية لكلّ منها حقّ تقرير المصير. ونشير هنا إلى توضيح «هيومن رايتس ووتش» بخصوص تبنّي تعريف واسع لمفهوم «الجماعة العرقية» والذي قد يكون مثالاً يحتذى به.

ثالثاً، لا يجب أن يغيب عن البال الفرق بين مفهوم الفصل العنصري وتعريفه القانوني. الأيديولوجية الصهيونية، بتسييسها للهوية وزعمها أن يهود العامية يشكّلون قومية ذات حقوق ومنها الحقّ في إقامة دولة خاصّة بها، وبسعيها الاستعماري الاستيطاني لإنشاء هذه الدولة على أرض فلسطين، هي عودة اللاجئين حتى اليوم أبرز مثال لجوهرها العنصري، فهو يأتي في سياق سعيها للمحافظة على «طهارتها العرقية» بصفتها «دولة يهودية»، وهذا هو فصل عنصري بحد ذاته. إلا أنّ مقاربة المسألة قانونيّاً تحمل تحدّيات عدّة. فالتعريف القانوني للأبارتهايد يشير إلى «السيطرة المنهجية من جانب جماعة عرقية واحدة إزاء أية جماعة أو جماعات عرقية أخرى» وليس إلى سعي دولة أن تكون هو فصل عنصري» (المُشار إليه سابقاً) لا يتطرّق أبداً إلى اللاجئين الفلسطينيين بصفتهم ضحايا الفصل العنصري، ربّما باعتبارهم خارج الحدود الجغرافية لأرض فلسطين!

أمّا تقارير منظّمة العفو الدولية و«هيومن رايتس ووتش»، فتعتبر أن فصل إسرائيل العنصري بطاول اللاجئين الفلسطينيين وأنّ منعهم وأحفادهم من العودة إلى أرضهم يشكّل أبارتهايداً، ولو كانت إشارتهم إلى ذلك عابرة في بعض الأحيان. لكنهم من ناحية أخرى لا يعتبرون أن القانون الإسرائيلي العنصري الذي يقضي بـ«حقّ» كل يهود العالم بالجنسية الإسرائيلية (وبالتالي باستيطان فلسطين) مشمولاً ضمن الأبارتهايد. وإحدى نتائج قصور هذه المقاربة هو تبنّي حتّى بعض الصهاينة لهذه التقارير ونعت إسرائيل بالأبارتهايد كجزء من سعيهم في المحافظة على دولة خاصة باليهود!

أمّا تقرير «الإسكوا»، فيمتاز، أولاً، باعتباره بصريح العبارة أن دولة إسرائيل نفسها هي «دولة عنصرية» (والكلمة الإنكليزية المستعملة هنا هي racial وليست racist، في إشارة لغوية إلى جوهرها) وأنها «مصمّمة» للسيطرة العنصرية. وثانياً، بتطرّقه واستناده ليس فقط إلى ممارساتها العنصرية بل أيضاً إلى الأيديولوجية الصهيونية القائلة بقيام «دولة خاصة باليهود». لذا، ليس من المفاجئ أن يكون الإسرائيليون قد فعلوا كل ما في وسعهم كي يُسحب هذا التقرير بالذات من موقع الأمم المتّحدة.

ملصق لحركة المقاطعة ضمن فعاليات اسبوع مقاومة الاستعمار والابارتهايد

**ينبغي النظر إلى المعركة القانونية لإدانة إسرائيل بالأبارتهايد كإحدى ساحات المواجهة ضد العدوّ، من دون التغاضي عن ساحات المواجهة الأخرى، ومنها المقاومة المسلّحة المشروعة**

ختاماً، إنّ المعركة القانونية الهادفة إلى أوسع إدانة قانونية وسياسية وإعلامية ومجتمعية لإسرائيل بالأبارتهايد تشكّل إحدى ساحات مواجهتنا العدوّ، وقد تثبت أنها أداة محوريّة لعزل إسرائيل دولياً، لكنّها، بكونها قاصرة عن مقارعة شرعية الدولة اليهودية، قاصرة عن تحقيق هدفنا بإزالة الاحتلال الاستيطاني. فممارسات العدو العنصرية ليست سوى نتيجة لجوهر الأيديولوجية الصهيونية القائمة على تسييس الهويّة واعتبار البشر قوميات عرقية-دينية وصاحبة حقوق جماعيّة. والحلّ، بالتالي، لا يمكن إلّا أن يكون بمشروع سياسي يشكّل النقيض الجوهري للمشروع الصهيوني، وهو المشروع الفلسطيني التاريخي: إقامة دولة ديموقراطية واحدة، من النهر إلى البحر.

* طبيبة وناشطة سياسية وكاتبة فلسطينية مقيمة في لندن، ومن مؤلفاتها «Jerusalem Today: What Future for the Peace Process?» و«In Search of Fatima»، و«One State» المعدّ نشره قريباً

** ناشط في «مبادرة الدولة الديموقراطية الواحدة»، وعضو في حزب «مواطنون ومواطنات في دولة»

الأخبار
al-akhbar
السبت 25 آذار 2023 العدد 4882

رمضان 2023

# الدراما الاجتماعيّة السوريّة خارج السباق

**وسام كنعان**

خرجت أربعة أعمال سورية اجتماعية معاصرة من السباق الرمضاني هذا الموسم، لأسباب منوّعة. فيما وقع «دوّار شمالي» (كتابة حازم سليمان وإخراج عامر فهد وإنتاج آي سي ميديا) ضحية الرقابة (راجع الكادر)، فشلت شركة الإنتاج «إيبلا الدولية» في تسويق «مال القبّان» (كتابة علي وجيه ويامن حجلي، وإخراج سيف السبيعي، وإنتاج ـ بطولة: بسّام كوسا، سلاف فواخرجي، خالد القيش وغيرهم). نحن أمام نوع اجتماعي يقترح مجموعة قصص من الواقع السوري، بطريقة تحاكي الوضع المعيشي الراهن وما يتخلله من أزمات ومشاكل يواجهها الناس في يومياتهم. وينطلق العمل من بيئة حدثية خاصة مترفة بالغنى، وهي سوق الهال الذي يُعتبر شرياناً رئيسياً لا يتوقف عن النبض، مهما قست الحياة أو اشتعلت الحروب.

الواقع نفسه ينسحب على «كانون» (تأليف علاء المهنا، ومعالجة درامية خالد إبراهيم، وإخراج إياد نحاس، وإنتاج جميل الغيث وناصر الجوابرة ـ بطولة: بسام كوسا، مهيار خضور، ميلاد يوسف، رنا الأبيض، سلمى المصري، هبة نور، جوان الخضر، طارق مرعشلي، عبد الفتاح المزين، علاء قاسم، أحمد رافع، حسام الشاه، فرح خضر، محمد قنوع، راما زين العابدين، سارة بركة وإنجي مراد) الذي ينطلق من القاع الدمشقي، ليسلّط الضوء على نماذج حياتية مسحوقة، يظهّرها بأسلوب مختلف من خلال رصد وقراءة درامية لبيئة جديدة لم يسبق للدراما أن دخلتها، من خلال حكاية بوليسية تجري في قالب تشويقي، بشرط أن تنتهي كلّ حلقة بحدث جسيم مرتبط بما يليه.

أمل بوشوشة في مشهد من المسلسل

## مطاردات على «دوّار شمالي»

لم تنفع كلّ محاولات شركة I See Media في تخطّي قبضة الرقابة السورية رغم تكرار المناورات من أكثر من باب. والنتيجة رفض قطعي وحاسم لنصّ «تحت الرماد» (استقرّ الاسم النهائي على «دوّار شمالي»)، ومطاردات بوليسية غير متوقّعة. حتى عندما قررت الشركة التصوير خارج البلاد، لاحقها الرقيب! بدأت القصّة حين كانت الشركة قد تقدّمت من خلال المخرج عامر فهد الذي كان سيشرف على الإنتاج في سوريا، بنصّ مسلسل ثلاثيني بعنوان «تحت الرماد» (كتابة حازم سليمان وإخراج عامر فهد). لكنّ الرقابة رفضته بذريعة إثارته لـ«الفتن الطائفية، وتحريكه رياح مواجهة إسلامية مسيحية». طبعاً، تشير تقارير قرّاء النصوص الدرامية التي اطّلعنا على بعضها، إلى وقوع النص في هذا المأزق في البداية، لكنّها لم تكن مشكلة جوهرية، بل كان يمكن تعديلها من دون التأثير على الدراما وتمرير العمل، وخصوصاً أنّ كلّ مسلسل يُنجز يشغّل قرابة 500 شخص في زمن اقتصادي لئيم وانتشار العوز والجوع الفعلي في البلاد. وقد خضعت فعلاً الخطوط للتعديل، وأعيد تقديم النص من جديد، لكنّ «اللجنة الوطنية للدراما» المسؤولة عن الموضوع، التي تمثّلها مجموعة مشتركة من لجنة صناعة السينما ومؤسسة الإنتاج التلفزيوني ومؤسسة السينما ونقابة الفنانين ووزارة الإعلام، أحالت النص هذه المرة على جهات أمنية عليا. بدورها، كلّفت الأخيرة قرّاء مختصين ليعود النص بتوصيات لتعديلات جذرية جديدة. هنا، اختارت الشركة أن تنقل تصويرها إلى لبنان، بخاصة أن الظروف الإنتاجية والخدمية غير متوافرة بسهولة في الشام. وبالفعل، أخذت موافقة الأمن العام اللبناني، وصوّرت كلّ المسلسل هناك. علماً أنّ المشروع حصل على موافقة رقابة إماراتية، وكان يُفترض عرضه حصرياً على تلفزيون «أبو ظبي». لكنّ «اللجنة الوطنية للدراما» في سوريا سرعان ما وجّهت كتاباً موقّعاً من كلّ أعضائها، إلى عدد من المحطات الفضائية تنوّه فيه بأنّ العمل لم يحصل على موافقة رقابية سورية. وبناءً على تلك التوصيات الرقابية المتشددة وربما نتيجة العلاقات الودية الإماراتية السورية هذه الأيام، أُوقف العمل عن العرض بعدما انطلقت إعلاناته فعلاً. علماً أنّ الشركة المنتجة نفّذت تعديلات جذرية على العمل، ونفت وجود أي تناحرات دينية، وأحالت سبب الصراع في العمل إلى أطماع عقارية في حارة شامية استراتيجية، وغيّرت الاسم ليصبح «دوّار شمالي»، وهو اسم خط الميكرو الذي يجوب العاصمة من أفقر أحيائها وعشوائياتها على خطٍّ موازٍ، لم يستطع «كسر عضم 2» (السراديب/ كتابة هلال الأحمد ورفعت الخطيب، وإخراج كنان اسكندراني، وإنتاج «كلاكيت» ـ بطولة: رشيد عساف، فايز قزق، كرم الشعراني، محمد حداقي، محمد الأحمد، وفاء الموصللي وغيرهم) اللحاق بالموسم. وفي هذا العمل، كنا سنتابع قصة رجل فاسد بشدّة ووصل إلى خواتيم مؤذية. حقّق الموسم الأوّل من العمل جماهيرية كبيرة، دفعت شركة الإنتاج إلى الاستمرار فيه مع تغيير كبير في خريطة الأحداث والكاتب والمخرج.

حتى أرقى واجهاتها المترفة، على أساس أن يكون المسلسل بمثابة عين راصدة ليوميات المدينة الاجتماعية وحياتها الاعتيادية وسط تصعيد الحكاية.

يستغرب بعض المراقبين السوريين هذا التعنّت الرقابي وهذه المطاردة التي تحصل للمرّة الأولى لعمل صُوّر خارج سوريا، وكان سيُعرض على محطّات غير سورية. يلمّحون إلى عملية تصفية حسابات يقودها منتجون سوريون مسيطرون محلياً، نتيجة خلافات سابقة مع الشركة المنتجة. ويطرح بعضهم سؤالاً واضحاً: لماذا هذه الاستماتة في وجه مسلسل أراد أن يُصوّر في البلاد بشكل قانوني، علماً أنه سبق لأعمال لم تُمنح إجازات رقابية وصُوّرت خارج سوريا، عُرضت من دون أن يعترض طريقها أحد؟

**وسام...**

(كأنّها عارضة؟!)

## العرض ليس آتياً

**تحرير «إنّما»**

سيُوصونك بالصبر والخَرَس، وبالتغاضي عمّا يزعجك. الابتعاد عن وجع الرأس هو التصرّف الأمثل، وإذا ازداد الأمر قذارة سيربّتون كتفيكِ من بين أكتاف آخرين مثلك، وسينصحونكم كلّكم مجدّداً بالتخلّص مما يثقلكم، أو الصراخ بوجهه كردّة فعل مهذّبة. التخلّص من الشيء يعني أنه قائم، غير أن التخلّص من الغائب يتطلّب اتخاذ خطوات أشدّ عنفاً، تتمثّل بإضرام النار والتشويه والاقتلاع إن احتاج الأمر. العرض غير قائم، وربّما لن يأتي. لسنا ننتظر شيئاً مثلما يفعل بطلي صاموئيل بيكيت ببلاهة، ولا كائن واحد، ولا حتى هبوط نور مدوٍّ من السماء. هذا ما استنتجه باكراً الفنانون الماكرون والكارهون، كارهو الملل أوّلاً، كارهو مونوتونيّة العرض، مَن ضاقوا ذرعاً بعالم لا يُحرّك ساكناً، ما عدا بثّ الضجيج الأجوف. الفنان الفرنسي المشاكس بيار بينونسيلي (1929 - 2021) عرِف أن العرض الذي يركن إلى الاطمئنان الأيقوني يحتاج إلى حركة ما: التدمير مثلاً، قطعه إلى نصفين بحركة مأسوية تصنع ذروته، كما حينما قام بتكسير نسخة من «نافورة» (1917) الفنان الفرنسي مارسيل دوشان (1887 - 1968). ولأن دوشان قام بتحويل المرحاض إلى نافورة، وقرّر تكرار عمله الفني هذا بنسخ عدّة، قرّر بينونسيلي بدوره حمل مطرقته وتكسير القطعة الفنية مجدّداً أثناء عرضها في «مركز بومبيدو» في باريس عام 2004، بعدما كان قد أردى بالمطرقة نسخة أخرى من العمل عام 1993، وبالَ عليها حينها، في محاولة لإعادة المرحاض إلى وظيفته ومعناه الأوّلين. والمفارقة الهازئة التي يقوم عليها هذا التدخّل الفني هي أن بينونسيلي اعتبر نفسه من أتباع الفنان الفرنسي الدادائي مارسيل دوشان، الذي دعا يوماً إلى استخدام لوحات الفنان الكلاسيكي رابرانت كألواح لكيّ الثياب، ما يُضمِر رغبة بإتلافها وإذابة طبقاتها اللونية.

كان التدمير ملهاة بينونسيلي المفضّلة. في إحدى ليالي عيد الميلاد، ارتدى الفنان الضخم ثياب بابا نويل وبدأ بتحطيم الألعاب وتكسيرها أمام أعين الأطفال في أحد المراكز التجاريّة في فرنسا. قلَبَ لهم العرض وخطّه السردي المُتوقّع والمطمئن، فبكى الأطفال بدلاً من أن يضحكوا (وهو التعبير الوحيد المُتوقّع منهم في الأعياد والاحتفالات)، وكان ذلك بمثابة صفعة وجّهها الفنان إليهم باكراً، كي يستفيقوا فلا ينساقوا لاحقاً إلى الطابع الاستهلاكي الرأسمالي الذي اقترن بعيد الميلاد.

حين ينتفي العرض أو الاستعراض، أو يتحوّل إلى حدث يدعو إلى التثاؤب فحسب، من دون أن يُفضي إلى النوم، تقع مهمّة إيقاظه عندها على عاتق المتلقّي. ابتعِدوا عن وجع الرأس، سيقولون لكم، مربّتين على أكتافكم وهم لا يعلمون أن الوجع ينخر بالعظام والأطراف وفي القصبة الهوائيّة لدى أي محاولة لاستنشاق الهواء. لن يدعوكم أحد إلى إضرام الوقت حين لا ينقضي، وأن تقتلعوا التذمّر من الحنجرة والوجع من جذره كما حين فعل بينونسيلي ذات مرّة، فاقتطع شقفة لحم من إصبع يده كاحتجاج سياسي، ما جعله الفنان الأوّل الذي يعرِض قطعة من جسده في المتحف.

لقراءة ملحق «إنما»

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

مجلس التحرير
امل الاندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

المدير الفني
صلاح الموسى

المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
تلفاكس: 01759500 01759597
ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
التوزيع
شركة الاوائل
15ـ 01/ 666314 ـ 03 / 828381
الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com

الأخبار
al-akhbar
السبت 25 آذار 2023
العدد 4882 السنة السابعة عشرة
Samedi 25 Mars 2023 nº 4882 17ème année

# كلمات

ملحق
أسبوعي
www.al-akhbar.com

# نـــزار قبانـــي

## كي لا نفقد قارة شعرية بكامل عشاقها

**خليل صويلح**

على الأرجح، ليست مصادفة أن يولد نزار قباني (21 آذار/ مارس 1923 ـ 30 نيسان/ إبريل 1998) في مثل هذا التوقيت! نقصد الانقلاب الربيعي، ويوم الشعر العالمي، فهو منذ ذلك التاريخ يهدينا شعراً بمذاق مختلف اجتاز الشوارع والساحات والمنابر، ثم اقتحم أسرّة العشاق. شاعر غرّد خارج السرب، مؤسّساً لقصيدة عربية إيقاعية مغايرة في المبنى والمعنى، مثل خزّاف يحوّل الطين إلى صلصال، أو مثل بركان أطاح الأرض المستقرة. هكذا، بوصفة سحرية، استدرج الذائقة إلى ضفاف خصبة بالمعاني والدلالات الشعرية، منتقلاً من الغريزي إلى الجمالي. هكذا أيضاً دخل منطقة النار مشعلاً الحرائق في كل مكان برفع الكلفة بينه وبين «لسان العرب» و«محيط المحيط»، وأقنع اللغة أن تجلس مع الناس في المقاهي والحدائق العامة، وتقرأ صحف اليوم حتى لا تنسى الكلام وفق ما يقول في «قصتي مع الشعر». نظنّ أن معجم صاحب «قالت لي السمراء» تسلّل إلى معظم تجارب الشعراء اللاحقين بنسبٍ مختلفة، فهو كما قال عنه الراحل صلاح ستيتية: «موسيقار الكمان، من يلعب بكمانه على السطح»، فيما عدّه محمود درويش «أمير الشعراء العرب» كأنه «خطّ يخترق تاريخ الشعر العربي غير مكترث بأسئلة الحداثة. كان أنيقاً كريش الطواويس» فيما قال عنه محمد الماغوط بأنه كان «أنيقاً كخط كوفي».

اليوم سنجد كتب نزار قباني على الأرصفة، وفي واجهات المكتبات، بطبعات جديدة، أكثر مما نجد الأدوية في الصيدليات، كأنه لم يغب يوماً، على رغم تجاهل المؤسسات الثقافية لذكراه المئوية. ففي لحظة الزمهرير العمومي، كان لا بد من أن يُنسى الشاعر الذي أهدانا خبزاً طازجاً، وأعاد تعريف بياض الياسمين الدمشقي بمعجمٍ خاصٍّ به دون سواه، أو لنقل الشاعر الذي خلخل المعجم الشعريّ العربي، وأدخل عليه لغة الحياة بقصائده الجريئة ومفرداته اليومية الأليفة. في المقابل، لم تمنحه دمشق متحفاً، أو تمثالاً يحرس إحدى ساحات المدينة، كما لن نجد زهوراً فوق ضريحه في «مقبرة الباب الصغير» على غرار ما يفعله عشّاق الشعراء الآخرين في العالم.

تكمن ظاهرة نزار قباني، بمعاكسته التيار، وبثورته على معجم الخدر والغيبوبة والدروشة، إذ أثار عاصفة غير مسبوقة منذ أن أصدر ديوانه الأول «قالت لي السمراء»، لتتلوها عواصف أخرى، حول قصيدته «خبز وحشيش وقمر»، ثم حول «متى يعلنون دفن العرب». لكن ماذا لو أن نزار قباني لم يُسجّل على قيد نفوس الشعر بذهابه إلى شأنٍ آخر؟ سنكتشف بالتأكيد حجم الخسارة، كما لو أننا نفقد قارّة شعرية كاملة بكامل عشاقها. لنستعد إذاً، هذا السيف المسلول من العشق والهجاء والغضب، كي تكون حياتنا أقلّ شقاءً، وأكثر حباً. ألم يقل يوماً: «أكتبُ لأغيّر طقس العالم... وأجعل الشمس أكثر حناناً... والسماء أكثر زُرقة... والبحر أقلّ ملوحة»؟

ملف

## كتابها «التفكير الحرّ» ينتقل إلى المكتبة العربيّة

# حنة أرندت: مسار إشكاليّ وفكر راهن

**مصطفى شلش**

تصاعد أفكار اليمين المتطرّف والحركات الشعبوية في الولايات المتحدة وإيطاليا والبرازيل والهند، تزامناً مع تجربة الإغلاق العالمي خلال جائحة كوفيد 19 حين أحكمت الحكومات قبضتها على حياة الشعوب، أدّى إلى تزايد الانقسام داخل النظرية السياسية بين أولئك الذين يجادلون بأن الديمقراطية الليبرالية هي الحل للديكتاتورية الشمولية، وأولئك الذين قد يجادلون بأن عناصر الشمولية متأصلة في الديمقراطية نفسها، مُحتكمين إلى تلك الفروق الأرسطية التي تقول بأنّه لا يمكن أن يكون لديك شكل خالص لأي نظام سياسي.

نقاش يجعل أعمال الفيلسوفة الألمانية الأميركية حنة أرندت (1906 – 1975) ذات أهمية راهنة، علماً أنّها تنتمي إلى القائلين بأن عناصر الشمولية ستستمر في الوجود في العالم أينما كانت هناك معاناة سياسية واجتماعية واقتصادية بغضّ النظر عن شكل النظام السياسي، لكنّ أعمالها تناولت بشكل تحليلي نقد معاداة السامية والاستعمار والعنصرية والنازية والستالينية.

> خطر الإيديولوجيات، والشعبوية، وتنامي العنصرية، والصوابية السياسية، وغلق المجال العام أمام الحريات

حنة أرندت التي تعود إلى الواجهة من خلال ترجمة كتابها «التفكير الحر» (ترجمة مالك سلمان ـ دار الساقي/ راجع المقال أدناه)، ولدت عام 1906 لأبوين يهوديين بالقرب من هانوفر، ونشأت في الدوائر المتعلمة في كونيغسبيرغ في عام 1924، بدأت بدراسة الفلسفة واللاهوت، أولاً في ماربورغ، ولاحقاً في فرايبورغ وهايدلبرغ، وحصلت على الدكتوراه في الفلسفة عام 1928.

في وقت باكر عام 1931، توقّعت أرندت أنّ النازيين سيصلون إلى السلطة، ما دفعها إلى الهجرة إلى فرنسا لتعمل مع بعض المنظمات الصهيونية الشبابية لمساعدة اليهود في باريس إلى جانب عملها الأكاديمي. هناك التقت بهاينريش بلوشر، الرجل الذي سيصبح زوجها في ما بعد. وجراء نشاطها في الأوساط اليهودية، سُجنت في معسكر اعتقال جنوب غرب فرنسا، قبل أن تتمكن من الفرار عام 1941 مع زوجها ووالدتها إلى نيويورك عبر لشبونة، لتحصل لاحقاً على الجنسية الأميركية عام 1951.

خلال الأربعينيات، كتبت أرندت مقالات عن معاداة السامية واللاجئين والحاجة إلى جيش يهودي في عدد من المجلات الألمانية في المهجر. عملت كذلك محررةً في Schocken Books وشغلت منصب المدير التنفيذي لـ«منظمة إعادة الإعمار الثقافي اليهودي». شهدت الخمسينيات نشر أعمال أرندت الرئيسية: «أصول الشمولية» (1951) دراستها الثاقبة للأسس الفكرية والتاريخية للأنظمة النازية والستالينية، و«الوضع البشري» (1958) الذي قدّم روايتها لتراجع الحياة العامة في العصر الحديث. أما كتاب «في الثورة» الذي نُشر عام 1963، فقد كان تعبيراً عن تأثرها الشديد بالنمط السياسي الأميركي المتعلق بالديمقراطية الدستورية والحرية السياسية، بالإضافة إلى عملها الإشكالي «أيخمان في القدس – تفاهة الشر» الذي لقي صدى واسعاً في العالم الفكري بين مؤيد ومُعارض، إذ تناولت فيه جرائم أحد قادة النازية ومدى قانونية مُحاكمته. وقد أصدرت العديد من المؤلفات مثل: «بين الماضي والمستقبل»؛ «الرجال في الأوقات المظلمة»؛ و«أزمات الجمهورية»، وكتابها الأخير غير المكتمل بعنوان «حياة العقل». نُشر مُعظم تلك الأعمال بعد وفاتها عام 1975.

لم تتولّ أرندت أبداً وظيفة أكاديمية ثابتة، مع ذلك كانت أول أستاذة جامعية في «جامعة برينستون»، ودرّست أيضاً في «جامعة شيكاغو»، و«جامعة كاليفورنيا بيركلي»، و«جامعة ويسليان»، بالإضافة إلى مساهماتها في مجلات The New York Review of Books و Commonweal و Dissent و The New Yorker.

لم تكتب أرندت بصفة الأكاديمية أو الفيلسوفة واحتجّت بشدة على اللقب الأخير، وخصوصاً بعد عام 1933 بعد حرق الرايخستاغ وتنامي العداء الشديد لليهود في ألمانيا، عام 1933 إلى منتصف الأربعينيات، عندما كان ذلك ضرورياً من الناحية السياسية. لكن بشكل عام كانت أرندت معادية للإيديولوجية بعمق، ما يعني أنّها لن تشترك في نوع الديمقراطية الليبرالية التي يكتب عنها المنظّرون السياسيون المعاصرون اليوم.

لأرندت مواقف جدلية: عارضت حكم المحكمة العليا في قضية «براون ضد مجلس التعليم»، وهي القضية التي ستصبح الأكثر شهرة. يومها، رفع أولبفر براون دعوى قضائية جماعية ضد مجلس التعليم في كانساس عام 1951 يرغب بدخول ابنته ليندا براون إلى أحد مدارس البيض. عُرضت القضية أمام المحكمة العليا، التي أقرّت بأنّ الفصل في المدارس العامة كان له تأثير ضارّ على الأطفال الملوّنين وأسهم في الشعور بالدونية، لكنه لم يخلّ بالمساواة. انتقدت أرندت هذا الحكم على أساس العمل السياسي، ورأت أن على الناس تحمّل المسؤولية والتصرف على المستوى اليومي للسياسة بدلاً من أن تفرض المحكمة العليا نوعاً من السياسة، فهذا يؤدي إلى تدخل أكبر من الحكومة الفيدرالية والسلطة القضائية في حياة الناس، ما يسمح بمزيد من الاستبداد. وقالت إنها لا تعتقد أن من مسؤولية الحكومة الاتحادية سنّ تشريعات للمساواة الاجتماعية. وعلى الجانب الآخر من ذلك، اعتقدت أن تشريع الحكومة الفيدرالية للمساواة الاجتماعية من شأنه أن يؤدي إلى رد فعل عنيف واسع النطاق وربما المزيد من التحيز. واعلنت أنّ المساواة لا يمكن فرضها، بل يجب كسبها.

رفضت بشدة السياسة المركزة حول الهويات، إذ اعتبرت أنّ الهوية هي «الفرد» وفقط، وعارضت محاولات خلق موضوع كوني للأغراض السياسية. اختلفت مع أفكار روزا لوكسمبورغ حول النسوية (1912)، إذ كانت روزا ترى مشاكل المرأة باعتبارها مشكلات اقتصادية داخل المجتمع الطبقي. لكن بالنسبة إلى أرندت، هناك ما نحن عليه، ما يظهر منا إلى العالم. تقول في كتابها «الوضع البشري» إنّه بمجرد أن يسألنا أحدهم «من يكون هذا الشخص؟» ننزلق بسرعة كبيرة إلى تأطيره، فإن سألتَ: مَن ذاك الشخص هناك؟ إنها امرأة طويلة. لكن هذا ما أرغبه، بل إنّ الإجابة الصحيحة «لتحديد ماهية شخص ما»، هي ما يتم الكشف عنه من خلال كلامه وأفعاله. تُريد أرندت تجنيب الإيديولوجيا وكشف ما هو فريد عند الناس، وخصوصاً كشف طريقة تفكيرهم، والأصل الداخلي لشخصيتهم. وكان نقد أرندت لاذعاً لشخصية نسوية أخرى هي سيمون دو بوفوار التي عرفتها في باريس خلال الأربعينيات، وكتبت عنها في مراسلاتها مع ماري مكارثي، إذ أوردت أنّ سيمون ليست ذكية جداً. غبية. وأن من الأفضل مغازلتها من إضاعة وقتكم في محاولة التحدث معها.

في مقال لأرندت بعنوان «نحن لاجئون»، تُقدم مثالاً لشخصية السيد كوهين. كان كوهين أفضل مواطن ألماني حتى أُجبر على مغادرة ألمانيا، ثم كان أفضل مواطن فرنسي حتى أُجبر على مغادرة فرنسا، ثم كان أفضل مواطن سويسري وهكذا. فقط لأنه يهودي، كان محكوماً عليه بحياة بائسة كمتسائل من نوع يوليسيس، طالما أنه غير راغب في قبول ما هو عليه. كان هذا مُلخص تجربة اللجوء الحقيقية التي مرّت بها في باريس في الأربعينيات.

تقول في مقابلتها (عام 1964) مع غونتر غاوس بأنّ الشيء الوحيد الذي بقي لها بعد الحرب هو لغتها الأم: اللغة الألمانية. لذا رفضت أن تفقد لهجتها. كانت لغة القصائد الألمانية التي حفظتها عندما كانت طفلة في عقلها جعلتها «غريبة» و«منبوذة» في المجتمع الأميركي، لكنّها أعطتها مساحتها الخاصة من التمرد.

رفضت أرندت نبذ ما هي عليه، وتعاملت بوصفها يهودية ألمانية مُهاجرة إلى أميركا. فهمت إلى حد كبير بأنها تقع بين عالمين، في الفراغ البيني، بين الماضي والمستقبل. انجرفت كثيراً في السياسة الأميركية، وكانت مفتونة بالنظام السياسي والديمقراطية الأميركيين، وكانت تعتقد حقاً أن هناك حرية مطلقة في الولايات المتحدة، وأنّ ما وَحّد الأميركيين لم يكن أي نوع من القومية العرقية أو الشوفينية بالمعنى التقليدي، بل إنّ الجميع يخضع لمبادئ الدستور. لذا في مراسلاتها المباكرة مع ياسبرز على وجه الخصوص، حرصت على مقارنة السياسة الأوروبية والسياسة الأميركية، وتفضيل الأخيرة.

لم يستمر هذا الانبهار طويلاً. قرب نهاية حياتها، حذّرت من ظهور الاستبداد في الولايات المتحدة، وخصوصاً من قبل السلطة التنفيذية، ورفضت تدخّل وسائل الإعلام في السياسة، إذ بدأ التلفزيون في تشكيل النقاش العام في الستينيات، ما دفع بتغيّرات سريعة وغير إيجابية في آليات الأحزاب السياسية في التعاطي مع الانتخابات السياسية الأميركية. عارضت النزعة العسكرية التي بدأت تظهر خلال حرب فيتنام، وشاهدت نسيج الحياة العامة يتآكل نتيجة إضرابات السياسة وانعدام استقرار المؤسسات الأميركية.

لعلّ أهم شيء يمكن أن تقدمه لنا أرندت هو التحذير من خطر الإيديولوجيات، والشعبوية، وتنامي العنصرية، والصوابية السياسية، وغلق المجال العام أمام الحريات. الحل ليس من أعلى عبر السلطات والحكومات والمحاكم، بل عن طريق الانخراط السياسي الجماعي الواعي المدفوع بتفكير نقدي تحليلي جادّ. أرندت نموذج تمرّد غير تقليدي بقي، رغم كل النقد والعداء ومحاولات الإقصاء، صادقاً لأفكاره، وإن كانت بيننا اليوم قد لا تُبالي كثيراً بصراخ اليساريين في ساحات الجامعات أو بعنف اليمينيين الرمزي. ستبقى مُستقلة. لعلّ هذه هي الفضيلة الغائبة عن عالمنا السياسي اليوم.

رفضت بشدة السياسة المركزة حول الهويات واختلفت مع أفكار روزا لوكسمبورغ ووصفت سيمون دو بوفوار بالغبية

ظهرت مركزية مفهوم «التفكير» لدى أرندت في كتابها «أيخمان في القدس»، مُعتبرة أن القائد النازي أوتو أدولف أيخمان (تولى تنظيم عمليات الهجرة القسرية والترحيل للشعب اليهودي لتنسيق ما يسمى بالحل النهائي وبين عامي 1942 و 1945، أرسل أكثر من مليون ونصف مليون يهودي إلى معسكرات الموت) لم يكن قادراً على التفكير في أي شخص آخر، فقط فكّر في نفسه، ولم يكن عاكساً لذاته. لكنها اعتبرت جرائمه ناجمة عن فشل في التفكير، وهي قراءة أفلاطونية مفادها أنّنا لا نستطيع إلا التفكير في الفضائل: الخير والشجاعة والسعادة. لكنها لم تكن كافية لأرندت لأنّ أفلاطون وصف الشر فقط، ولم يقدم إجابة عن أصل الشر. إنه يفسر فقط وجود الشر في العالم على النقيض من الأشكال المثالية، ما دفعها لكي تُعيد قراءة أوغسطين في اعترافاته (سبق لأرندت أن كتبت أطروحة أصلاً عنه). أراد أوغسطين أن يفهم طبيعة الشر ويثبت وجود الله، ويجادل بأن الشر ظاهرة، فالشر في القراءة الدينية ظاهرة تظهر إلى الوجود في العالم، لكنها ليست جزءاً من خَلق الله. لكن في قراءة أرندت فيها إلى الفينومينولوجيا الألمانية، فالشرّ لا ترتكبه الوحوش، بل البشر. لذا عندما خلقت مصطلح «تفاهة الشر»، فهي كتبت عن شكل خاص جداً من التفكير. وعندما قالت إن أيخمان كان يفتقر إلى القدرة على التفكير، كان ما تعنيه أنه يفتقر إلى القدرة على تخيل العالم من منظور آخر. أي أن الشر هو عدم وجود خيال مُتعاطف. وهذا ما تسميه عدم التفكير. ومن الممكن أن يُفكّر أيخمان، لكن مع افتقار إلى الشكل المحدد للخيال السياسي. وهذا يحسم الجدل حول هذا العمل، إذ تمّت مُهاجمة أرندت من قبل أغلب المثقفين الإسرائيليين آنذاك، الذين اتهموها بخيانة الشعب اليهودي، على الرغم من أنّ أرندت كانت منتبهة إلى التمييز بين المبادئ الأخلاقية التي تؤكد الضرورات الأخلاقية للعمل، وتحدثت كثيراً عن المسؤولية الأخلاقية، لكنّ قراءة البعض لها جاءت بناءً على أنّها ناشطة سياسية، فأغفلوا البعد الفلسفي في تفكيرها، ما جعل الكتاب يخرج عن سياقه ويأخذ بُعداً إشكالياً.

على صعيد آخر، فرّقت أرندت بشكل بديهي بين القيم الليبرالية والإيديولوجية الليبرالية، ما بدا واضحاً في تعبيرها الصريح عن القيم التي قد نربطها اليوم بالديمقراطية الليبرالية، مثل التعددية وحرية التعبير والحاجة إلى العمل السياسي، لكنها لا توافق على ما تسمّيه «أسطورة التقدم»، ولا ترى كيف يمكننا التمييز بين تاريخ التقدم وتاريخ الهمجية. خلال تكريمها في «جامعة تورنتو» عام 1972، سألها هانز مورجنثاو: «ماذا أنت؟ هل أنت ليبرالية، هل أنت جمهورية، هل أنت ديمقراطية؟» فقالت: «لا أعرف قط. ولا أعتقد أن هذا النوع من الأسئلة سيساعدنا في الرد على المشاكل السياسية الملحّة التي نواجهها اليوم». لكنها قالت إنّ الشيء الوحيد الذي «كنت عليه كان صهيونياً». كان ذلك من

## «التفكير الحرّ» في زمن الأزمات

**عفيف عثمان**

لا بد لنا في بادئ الأمر من النظر في استقبال الفكر العربي لترجمات حنّة أرندت. في هذا الشأن، كتب أستاذ التاريخ في «جامعة تورنتو» المختص في الشرق الأوسط، نيس هانسن، مقالاً شديد الأهمية بعنوان «قراءة حنة أرندت في الشرق الأوسط: ملاحظات أولية في الشمولية والثورة» (مجلة الدراسات الفلسطينية ـ العدد 95، 2013). تتبّع هانسن في هذا المقال، الاستخدام الغرضي لأفكار الفيلسوفة، رغم رفضها القاطع لهذه الصفة. في زعمها، إنّ الفيلسوف هو الشخص الذي «يعرف أنه لا يعرف شيئاً» وفقاً للمعلم اليوناني سقراط، وبالتالي ليس لديه ما يُعلمه للآخرين.

وكان سؤال الباحث الرئيس: «لماذا تستحضر أرندت في خدمة قضايا هي محل نزاع، ولم تتوافر العلاقة العربية مع أفكارها إلا مع اشتداد النزاعات؟ الصلات الأولى كانت غير منتظمة، فأولى الترجمات قام بها خيري حماد عام 1964 لكتاب «رأي في الثورات» (أعيد طبعه عام 2011). وفي عام 1974، ترجم عبد الرحمن بوشناق عملها «بين الماضي والمستقبل: ستة دروس في الفكر السياسي» (أعيد طبعه عام 2014). ويشير هانسن إلى أنه في ربيع عام 1983، قدّم قسم الفلسفة في الجامعة الأميركية في بيروت مساقاً للدراسات العليا بعنوان «تأملات فلسفية معاصرة في استخدام العنف السياسي» كُرّس لأعمال أرندت الرئيسة، نسقه المُدرس الأميركي فينس دولان. من دون أن نُدخل نظرية المؤامرة في صلب السرد، يتساءل الكاتب (بحق) عن السبب الذي دفع البروفسور الشاب (آنذاك) المقيم منذ عام 1980 في لبنان، لأن يُعلم في بيروت «الغربية» ويمكث فيها أعوام الحرب القاسية. ويطلعنا أنه في عام 2017، قدّم المعهد الإيراني للفلسفة في طهران، إيان حكم أحمدي نجاد، مساقاً للدراسات العليا عن أرندت بإشراف الأستاذة الأميركية الزائرة، نورما مورووتزي، وتقول هذه الأخيرة إن الطلبة شهدوا بأمّ أعينهم عقم إصلاحية خاتمي: «كانوا يتوقون إلى دراما سياسات الشارع وفوريتها». ومن ثم أتى انشغال المثقفين العرب اللاحق بأفكارها حول التوتاليتارية والثورة والعنف والسلطة بسبب ما أسماه هانسن «انقشاع» أوهام بعضهم حول الماركسية، فتجولوا «نحو نموذج من النقد أشد تأملاً»، فهاجروا من ماركس إلى ابن خلدون وإلى أرندت، أي ذهبوا من النقد الخارجي إلى النقد الداخلي. تتالت الترجمات وأكثرها نُشر في بيروت: «في العنف» (1992)، «أسس التوتاليتارية» (1993)، «في الثورة» (2008)، «أيخمان في القدس» (2014)، «ما السياسة؟» (2014)، «الوضع البشري» (2015)، «حياة العقل ـ التفكير» ( 2016)، «حياة العقل ـ الإرادة» (2017 )، وهذه الأعمال في مجملها تغطي ميادين تفكيرها وانشغالاتها العملية.

وبين أيدينا ترجمة جديدة لعملها الذي حمل بالعربية عنوان «التفكير الحر» أنجزها مالك سلمان (دار الساقي) والترجمة الحرفية من الإنكليزية تقول: «التفكير من دون رابزين ـ محاولة في الفهم 1953 ـ 1975» Thinking without a banister : essays in understanding المنشور عام 2018 بإشراف وتقديم جيروم كون (J. Kohn)، ورعاية القيّمين على تراثها الفكري، وهو يشرح بعض سياقات أفكارها والمناخ العام الذي هيمن على القرن العشرين الذي أثّرت فيه عميقاً.

الكتاب المذكور عبارة عن مجموعة من الدراسات والمقالات والمقابلات والخطب والرسائل والمداخلات والردود، وُضعت في مناسبات وأزمان متباعدة. لكنّ المسألة السياسية والسلطة والثورة تقع في قلبها، وبالتأكيد قضية الحرية، وقد قدّمت فيها معنى جديداً للحياة السياسية في زمن أزمة المجتمع الحديث. فداخلت في «الانعتاق» والثورة وشروطها ومعناها، والشمولية والحرب الباردة وفي الدولة القومية والتقليد والقيم والأخلاق، من دون أن تنسى توجيه التحية لأستاذها ومرشدها، الفيلسوف الألماني الأشهر مارتن هايدغر «في عامه الثمانين».

ولدخول عالم أرندت، من المفيد نقل قولها حول «التفكير من دون رابزين»: «عندما تصعد وتنزل الدرج يمكنك أن تتمسك به كيلا تقع. لكننا فقدنا هذا الرابزين. أنا أفكر بهذه الطريقة. وهذا ما أحاول أن أفعله في حقيقة الأمر».

تتحدث أرندت هنا عن الفهم والحكم من خلال الذات من دون الاعتماد على «المقولات المتصوّرة مسبقاً». هذا ما قصدته بعبارة «التفكير بدون رابزين» (من دون شيء نستند إليه) كما فعل نيتشه في «هكذا تكلم زرادشت»، إذ رأت

> أرندت أن فقدان المعايير المميّز لعصرنا يمثل أزمة وفرصة في الوقت نفسه

عندما يفكر المرء بدون تحديدات، فهو يفكر من دون الرجوع إلى مقوّلات الفكر التي لا جدال فيها. وعندما بحثنا نيتشه على الشك بنحو أفضل من ديكارت، فإنه بحثنا على التفكير من دون عوائق، ومثل هذا التفكير خطير لأنه يجب أن يكون فوق الخير والشر وبالتالي بدون الرجوع إلى «الأخلاق».

إن اهتمام أرندت بالتفكير الذاتي لازمها مدى عمرها، ويعود على الأقل إلى وقت عملها مع أستاذها هايدغر. أعلنت في مؤلفها «الوضع البشري» (1958) عن اهتمامها «بالتفكير في ما نفعله». مع ذلك، فإن تأملات أرندت الأولية والأكثر شمولاً حول التفكير جاءت إلى درجة كبيرة من تجربتها في محاكمة أدولف أيخمان (1961). لقد صُدمت في القدس بالدرجة التي كان فيها أيخمان إنساناً عادياً - ليس سادياً - ولا حتى معادياً للسامية بشكل خاص. وجدت أنّ ما كان محورياً بالنسبة إليه هو عدم تفكيره. والتحدي الذي تضعه لنفسها ولنا جميعاً هو إعادة تعلم فن التفكير.

رغبت المُنظرة السياسية في رؤية «الشر المحض» (الجذري بتعبير كانط الذي استعاده الفيلسوف الفرنسي بول ريكور لاحقاً) الهادف إلى التدمير الصرف، ذاك الذي «لا يتمتع بأي ارتباط جوهري بمعاداة السامية أو أي إيديولوجية أخرى»، وكانت قد رأت الشر في ظهور الأنظمة الشمولية (التوتاليتارية) ومصادرتها للحرية الإنسانية.

في نصها عن «الثقافة والسياسة» (1958) استعراض واسع للمفهومين ولا سيّما عند اليونان، إذ أدرك الإنسان نفسه «كائناً سياسياً» إلى صفته الإنتاجية من خلال العمل. وبناءً عليه، ترى المفكرة حاجة السياسة إلى الثقافة، لأن هذه الأخيرة تضمن استمرار أقوال وأفعال البشر الفانين، وإلى تداخلهما ثمة خاصية مشتركة بينهما هي انتماؤهما كظاهرتين إلى «العالم العام». تقرّ بأنّ الفضاء السياسي لا يزدهر ويعيش في «معزل عن جمال الأشياء الثقافية، وتلك الأبهة الساطعة التي تتجلى فيها الديمومة السياسية وخلود العالم».

ترى أرندت في «محاضرة في الحرية والسياسة» (1960) إلى الارتباط بينهما بخلاف التعريفات الكثيرة للحرية، فلا يمكن اختبارها، في شكل إيجابي إلا في «عالم السياسة والفعل، ففي المجتمعات الاستبدادية تغيب السياسة عن الفضاء العام: الحرية والسياسة متزامنتان في تجسّدهما الواقعي وترتبطان ببعضهما كوجهي العملة الواحدة». بيد أن العصر الحديث فصل بينهما وركّز على مسألة الأمان من دون الحرية، وجهدت الأنظمة الشمولية في قمع الحريات. غير أن أرندت تقدّر أنّه من العسير منع البشر من التصرّف بحرية، ذلك أن لا أحد يستطيع منع الناس «من التفكير والإنتاج وتجريدهم من الإرادة». لا تربط أرندت الحرية بحرية الإرادة أو الاختيار، كما يفعل أكثر الفلاسفة الغربيين التقليديين، بل تربطها بالفعل. فـ «الناس أحرار في سياق الفعل، وليس قبله أو بعده، وأن تكون حراً يعني أن تكون منخرطاً في الفعل». بالتالي، يتطلب ذلك ميداناً مناسباً للفعل. تشدّد على أنّ أشياء كثيرة تعتمد على الحرية الإنسانية، ولا سيّما «قدرة الإنسان على منع الكوارث» التي تحدث دائماً. وقد أكدت على الفعل في قولها أثناء مشاركتها في مؤتمر عن أعمالها نظّمته «جمعية تورنتو لدراسة الفكر الاجتماعي والسياسي» عام 1972: «إنني أؤمن أن الفعل مشروط بالعمل الجمعي، وأن التفكير شيء فردي، وهذان وضعان وجوديان مختلفان تماماً». حول سنّك عن موقعها في الانتماءات المعاصرة، أجابت بشفافية، بأنها لم تكن اشتراكية أو شيوعية، رغم أن أبويها كانا اشتراكيين، والمجموعة الوحيدة التي انضوت فيها هي «الصهيونية» بين عامَي 1933 و1943، ومن ثم انفصلت عنها، وهي تعبر عن ندمها، وتبرر هذا الانتماء بأنه كان للدفاع عن نفسها بصفتها يهودية، وكان أجدر بها أن تدافع عن نفسها بصفتها كائناً إنسانياً.

> قدّمت معنى جديداً للحياة السياسية في أزمة المجتمع الحديث

انتهت أرندت في تجربتها الفكرية الغنية إلى الانسحاب من العالم والانغماس في التفكير الذاتي، حين تبدّت لها صعوبة المهمة من دون شيء تتكئ عليه، وحين وجدت هوّة عميقة بين الماضي والمستقبل، وهي تنقل عن المفكر الفرنسي ألكسيس دو توكفيل قوله: «عندما لا يعود الماضي يلقي بضوئه على المستقبل، فإن عقل الإنسان يهيم في المجهول». لذا، رأت أن على المرء التفكير «كأنّ أحداً لم يفكر من قبل، ومن ثم يبدأ في التعلّم من الآخرين». وكما سبق أن عبّرت أرندت في «الوضع البشري»: «ليس اغتراب الأنا، كما كان ماركس يعتقد، هو خاصية العصر الحديث، بل هو الاغتراب عن العالم».

شذرات

# لوك فيري: في مسألة الجميل والذوق

يُعد الفيلسوف الفرنسي لوك فيري (1951) من الفلاسفة الغربيين المعاصرين الأكثر شيوعاً وتأثيراً، وقد شغل منصب وزير التربية والتعليم في فرنسا في عهد رئيس الوزراء جان بيار رافاران ما بين عامي 2002 و2004. وهو من بين الفلاسفة الجدد الذين أحدثوا تحولاً في مسار الفكر الإنساني المعاصر، إلى جانب كل من أندري كونت سبونفيل وميشال أونفري، متأثراً بفلسفات متعددة لمن صاحبهم أو تأثر بهم أمثال نيتشه أو دريدا أو فوكو أو دولوز.

لا تتمتع كتابات لوك فيري بنسقية معيّنة تضع فكره في خانة فلسفية أو فكرية معينة، بقدر ما تُعد فلسفته تجدُّداً يسعى إلى القبض على روح الإنسان المعاصر بكل تمفصلاته، بغيةَ رسم معالمه ومعالم العالم الذي يعيش فيه. لهذا لم يتوانَ على اعتبار الفلسفة عقيدة للخلاص، لخلاص هذا الإنسان المعاصر في كتابه «تعلم الحياة»، واضعاً أصبعه على مكامن الخلل والانزياح والتجدد عبر مؤلفاته المتعددة بدءاً من نشر مؤلفاته عام 1985 على رأسها «مقال في مناهضة الإنسية المعاصرة»، حيث ينتقد الفكر الفلسفي السائد، ليُصدر في ما بعد كتابه «النظام الإيكولوجي الجديد»، ثم أحد أهم مؤلفاته وأكثرها جدلاً: «الإنسان-الإله أو معنى الحياة».

لم يقتصر توجه لوك فيري الفلسفي على نقد ودراسة الإنسان المعاصر، بل سعى أيضاً للاهتمام بالجانب الفني والاستيتيقي (الجمالي) الذي يرى بأنه منطلق مهم لفهم الذات الإنسانية. كما هو معلوم، تزامنت ولادة الفلسفة الإغريقية، مع نوع من التفكير في الجمال الطبيعي، والفني. لم ينفصل التفكير الإنساني قط عن التفكير في الجمال والجميل، وإن انتظر التفكيرُ البشري إلى حدود انعطافات القرن الثامن عشر، كي يحظى الفن باستقلالية فلسفية، إذ سنبدأ بالحديث عن الإستيتيقا أو فلسفة الجمال. من هنا يسعى لوك فيري في مؤلفه «ميلاد الإستيتيقا ومسألة معايير الجميل» إلى البحث عن إعادة تتبع لحظات الفن الثلاث العظيمة في الفكر الغربي منذ الإغريق إلى يومنا هذا. في العصور القديمة، تم تعريف العمل الفني وفقاً لمعيار الموضوعية. لقد تم تكليفه بمهمة محددة ودقيقة: أن يعكس النظام العظيم للكون. أما في القرن السابع عشر وحتى القرن التاسع عشر، فكانت المشكلة هي التوفيق بين الذاتية، أي فكرة أن العمل يجب أن يرضي الإحساس، مع المعايير الكلاسيكية للجمال. أدى هذا إلى ولادة الجماليات في القرن الثامن عشر، لينتهي الأمر إلى ما يسمّيه لوك فيري «الفردية المتطرفة» التي ينادي بها الفن المعاصر.

وقد سبق لهذا الفيلسوف أن تطرّق إلى فلسفة الفن في مؤلفه الضخم «الإنسان الإستيتيقي» Homo Aestheticus، سنة 1990. هنا، يذهب إلى التعمق في المباحث الفلسفية الجمالية الكبرى التي أطّرت التفكير الغربي حول الجميل والجمال من فلسفة أفلاطون وبومغارتن وهيغل وكانط ونيتشه وشوبنهاور وغيرهم، بالإضافة إلى ولادة مفهوم الذوق وعلاقة التجسيد والروحاني في العمل الفني؛ غير أن إعادة نشره لهذا الكتاب الصغير «ميلاد الاستيتيقا» سنة 2013، كانت غايته كما يقول: «رغبة في إعادة كتابة هذا الكتاب [أي الإنسان الإستيتيقي] بطريقة تجعله مقروءاً من قبل غير المتخصصين في الفلسفة، وعامة الناس». في هذا العمل، حاول أن يلخّص مجمل فكره وفلسفته حول مفهوم العمل الفني ومفاهيم إستيتيقية شائكة على طول التاريخ، بشكل مختصر وموجز، كالجميل والجمال والحداثة والمعاصرة والذوق. أما بخصوص ميلاد الإستيتيقا، حسب لوك فيري، فالأمر عائد إلى ثورتين قلبتا تاريخ الفن وكانت لهما أثرهما البليغ على مفهوم العمل الفني والتلقي. يتعلق الأمر أولاً ببروز مفهوم «المؤلف»، ذلك الشخص العبقري، وثانياً بظهور «المتلقي»، ذلك الشخص صاحب الذوق، أو كما يسمّيه هذا الفيلسوف بـ«ابتكار الذوق». فالاستيتيقا، كما يخبرنا، هي ممارسة حديثة الوليدة.

تقديم وترجمة **عز الدين بوركة**

1. إن تعريف العمل الفني بأنّه ما يرضي حساسية الإنسان، يثير حتماً مسألة معايير الجمال: إذا كان الذوق أمراً ذاتياً، كما يُقال، كيف يمكننا أن نُفسر أنّه – وعلى الرغم من كل شي - هنالك إجماع حول الأعمال العظيمة، كما هو الأمر [حادث] حول المناظر الطبيعية الجميلة؟

2. إن ظهور المتلقي بصفته إنساناً ذا ذوق والفنان باعتباره عبقرياً، وهذا الطابع المزدوج لعلاقتنا بالجمال، مرتبط ارتباطاً وثيقاً بمسألة المعايير الجمالية والثورة الجمالية.

3. تكمنُ مفارقة العمل الفني في كونه تجسيداً للروحاني في المادي، وللملموس في الحسي، وللمثالي في الجسدي.

4. منذ فجر الفلسفة، عُرّف العمل الفني بأنه التجسيد، في مادة ملموسة، لفكرة عظيمة أو رموز عظيمة، لرؤية أخلاقية أو روحية للعالم.

5. بالنسبة إلى الإغريق، وقبل أي شيء، نُظر إلى العمل الفني على أنه كون مُصغّر microcosme، نظام متناغم يُجسّد بشكل مصغّر الانسجام والعدالة وجمال الكل العظيم.

6. مثّل الفن الصباغي الهولندي أوّل فن إنسانيّ وعلماني، لم يعد يسعى إلى تمثيل المتعالي الكوني أو السماوي، لكنه سعى إلى (تمثيل) جوهر الإنسانية.

7. يهدف الفن المعاصر، كما صاغ ذلك ليوتار إلى إبراز وجود اللاممثل، [أي] إلى عرض أو إعمال كل ما من شأنه تحرير (عملية) تفكيك أوهام الميتافيزيقيا واللاهوت: اللاعقلاني، اللاواعي، الاختلاف، الجسد والجنس.

8. لم يعد يُعرّف الجميل، بالنسبة إلى الفنانين الحداثيين، على أنه خاصية جوهرية للموضوع، لكن على أنه ما يؤثر على الحساسية أو الذاتية.

9. بينما نتجه صوب الفن المعاصر، يُصبح العمل الفني تدريجاً، أقل أهمية من مؤلفه.

10. الفنان العبقري هو ذلك الشخص الذي يستطيع إثبات قدرته على تحويل خصائص فولكلورية معيّنة إلى إبداع قادر على لمس الكوني والتحدث إلى العالم بأسره. يمكننا أن نعرّف مُوتسارت في أعماق الصين والهند.

11. من النادر جداً سماع الناس يرددون: «مُوتسارت فاشل» أو «باخ فاشل». يوجد، في واقع الأمر، نوع من الكونية للأعمال العظيمة.

12. من المفارقة أن الإجماع على الأعمال الفنية العظيمة أكبر من الإجماع على النظريات العلمية.

13. في الفنون التقليدية، كان من الضروري تقليد ما تم القيام به دائماً، حيث يُحظر الإبداع تقريباً.

14. منذ اللحظة التي اعتُبر فيها الفنان عبقرياً والأصالة أمراً حتمياً، أصبح التقليد خطيئة كبرى. تم الابتعاد عن المنطق القديم المتمثل في التقليد المتكرر للتقاليد والعادات.

15. ما هو الجميل لم يعد مبدأ متفوقاً على الإنسان، [بل] إنه بهاء الإنسان في حدّ ذاته.

**المصدر:**

Luc Ferry: La naissance de l'esthétique et la question des critères du beau, éd. Le figaro & Le Point, Paris 2013.

قصة

# الفرار من الجحيم

**جعفر يعقوب ***

حزمت حقائبي، سأخرج من بيتي أنا أيضاً.

عدت لسنوات حين باع الجميع بيوتهم، واحداً بعد آخر، كان سعر البيت يساوي أحلام رجل لم تطلع عليه الشّمس.

«وأخيراً سأقول للفقر اغربْ عنّي»، قال فرحان، وهو يفتح فمه كالتمساح، ويبتلع برميل هواء. كانت نظرات يائسة غاضبة ترشقه بالشتائم حيناً، وباللمز حيناً آخر، وقد باع بيته في قلب القرية. لكن سرعان ما لحقت فرحان عربات أخرى، ونزح الجميع إلى الشتات المجهول.

وفي ليلة وضحاها، أصبحت القرية مثل كهوف الغربان، وكنت النورس الوحيد القابض على الأرض. الغرباء يلتهمون قريتي بيتاً بيتاً، بثمن بخس، وكالجراد ينتشرون في السّوق، في المقهى، في البحر، على الأرصفة، وفي المتنزّه الذي كنّا نلعب فيه. ما أبشع الهواء الذي يأتي مشبّعاً برائحة طقوسهم السّوداء! كنت ببساطة مثل فراشة الحقول، أحتفظ بتذكار كلّ الأشياء في عيني، السّماء الزرقاء، صهيل الخيل، غناء النخيل، رَخَات البحر، قصص السّمر، وحكايات اللؤلؤ. وها أنا اليوم الغريب الذي يتسكّع في الشّوارع، يفرّ قسراً من الجحيم.

سألت صفيّة قبل أن يطلع الصّباح، ماذا سأقول لأحفادي عن بيتنا القديم؟ عن قرية يخبئ قمرها ألحان الموج؟ ماذا ادّخرت لهم من بقايا عطرها، من همسات أعشاشها، من ألوان تلالها، قبل أن ترحل الأسماء والشّوارع والجدران؟

خرجت من البيت، ليس بيدي شيء أتركه علامة على هذا البيت الذي ربّما أعود إليه في يوم ما، كلّ ما عندي هو حسرتي، دموعي التي تتصبّب، فكرت، لو تنفّرس دمعة عند عتبة البيت، فتكبر شجرة سدر، تفوح منها رائحة الزّمن الطيّب، وتبقى شاهداً على وجوه حنطيّة كانت هنا.

في تلك اللحظة، كنت أجرجر حقيبتي، كعصفور يبحث عن مأوى وسط الدخان! عيون الذئاب تتلصّص من النوافذ والشّرفات، تنهش جسدي، وأفواههم تعطس ضحكات شامتة، قميئة.

«اخرجْ من حارتنا، وابحثْ لك عن حظيرة تؤويك، أيّها...!»

ما أصعب أن أحمل التاريخ فوق كتفي! وأمشي في دهاليز لم تعد تعرفني! وجدران تغضّن بصرها عنّي، وربّما – بل أعتقد - تبصق على وجهي!

خطواتي متعبة، وقلبي حرائق مشتعلة. وقبل الخطوة الأخيرة التي سترميني خارج بوابة القرية، أفقت على صوت فرحان، كارتطام حائر، وبداه تمتدّان من وراء الغيم، وسمرته تتجعّد بالحزن: «إلى أين يا لقمان؟ إلى أين؟».

وقفتُ مشدوهاً، وعاد الصوت يتكرّر، يدوّي مثل أجيج الرّعد، وأنا كسفينة تائهة في لجّة الزّوبعة، غرقتُ في الجهات، لا أدري في تلك اللحظة أين أنا؛ على حافة البرزخ، أم غادرت الجحيم؟

لم أستفقْ إلّا وقدماي تنكصان إلى الوراء، أعود خطوة بعد خطوة، وأنا أشدّ بقوّة على يد زوجتي.

- إلى أين؟

- سنعود إلى البيت، سنعود، يا صفيّة.

* المنامة/ البحرين

قصائد

# عظامي شفّافة وهذا يكفي (*)

**فتحي عبد السميع**

**1- كُبْه**

الوردة تفرق بيْن الأنّات مزقْرقة
والغصْن المنكوب طرحْ

الوردة تشتلّ تمام توهّجها
هلْ طفح الكيْل؟
أخيراً
احْتَضن الحارات بشوق وفرحْ

أجراس تتألّق في جيد المشْرق
وأنا أجتاز أساريرَ السَنْطة
ولطالعة من نَهر تتبخْتر في الترتيلات
أعدّ شراكاً من قوْس قزحْ

هلْ طفح الكيْل؟
الكيْل طفحْ
والجُفر النّائم في الأوصال جمحْ.

**2- ترحال**

رمْل
وهجير
وعيون متكالبة
ومضارب تعوي
تلْك القارّة تشتعل بخطوي.
تل يتطاول
تل يذوي
دهستْ سهْوي
سيدة الغزلان
وغابتْ في الصحراء
ظلال تلفتُها تحْفر في أغواري
حتّى تتفجّر كلّ ينابيع الهذيان
وتطفو جدراني سُوقاً
أنْتهك الترحال بلا ما يحتضن
القامة
أو ما يزوي.
تل يتطاول
تل يذوي.
ما من جهة تنجو من عدْوي.

**3- الظل بمفرده**

يزْهو بظلّ غامض
وفراشة تمشي معه.
يعدو ويسقط
لا يكفّ عن السقوط ولا القيام
يلملم الورق القديم من الهواء
يفرّ خلْف أرانب تتسلّ
من أسطورة مفكوكة
يعدو ويسقط،
كيف يبحث عن ملاذ
في ضلوع الزوبعةْ؟

ماذا رأى قبْل انفجار جنونه
ماذا رأى؟
كيما يبعثر في الرمال صباحه
ويغازل الأغارْ
يرفع مثل مصباح رباطته
يلوّح للبعيد
بلا اكتراث بالصخور الجائعةْ.

عمّا قليل يستدير الظلّ ثانية
ويرجع وحده للأهْل
يبكي وهو يحكي عن طقوس
الفاجعةْ.

جوْف المتاهة لا نهائيّ
وتلك خطاه تخبط في العماء
وكلّما فقد النجوم
وساخت الأعضاء في ظمأ
يمرّر في قميص الذكريات
أصابعهْ.

أيّ المسالك غرّرتْ بجنونه
كيما يجاهر بالعداء لكلّ شيء
يكتفي من هذه الدنيا
بظلّ زاخر بزخارف
وفراشة سوداء
تحكي عن شموس في سراديب
وسر غاطس في الوحل
عن فجّ القشور
وحمْحمات القارعةْ
أيّ المهالك غرّرتْ بجروحه
جذبتْ دماه
فراح يحجل في الطلاسم
يقتفي ما لا نرآه
وأيّ شَدْو ضيّعهْ؟

**4- حجّر العزلة**

أختصر اللحظة في موّال أسود
وأبلّل بالعزلة ريقي.

الدرب هنا
بيْن الجنبيْن
هنا سرّ السّرّ
لماذا أنظر مثل المعتوه هناك
وأنتظر صباحاً لن يقبل؟
ما في الخارج غيْر الموت
اليوم عرفت طريقي.

أعبث في أزرار الذات
وأفتح للرعد مغاليقي.

أصطاد من المرآة بروقاً
وأحاول أنْ أبصر نفْسي
في كلّ الأشياء
أحاول أنْ أجْمع أشلاء القلب
من الجدران
أحاول أنْ أنزع من أفواه الموت
أباريقي.

أجلس في حجْر العزْلة
وأحرّر ما في جسدي
من زهْر
وفراشات
أتعلّم كيف أشيخ
بلا أسف
أو ظل لمرارات
كيف أمدّ يدي
إلى آخر نبْع في الروح
وكيف أربّي أغنّيتي وحريقي.
اليوم عرفت طريقي.

**5- لظّي أطوار غريبة**

ظلّي أمامي
عتمة صغيرة
لا تحيا إلا في النورْ
برهان وجودي
ومعناي الوحيدْ
أترك كلّ طريق
لا أرى ظلي يمتدّ فيه.

أضع أمام المصباح قبضتي
أترك ظلّها يكبر بالقدْر الذي يكفي
لتحطيم هؤلاء الذين يفسدون
حياتي
وعندما انجح في البكاء
أكمل سهرتي
صانعاً بظلال يدَيّ فوْق الحائط
حيوانات وزخارف.

لا أطفئ المصباح
وأقطع نوْمي عدة مرات
كي أتأكّد من أنّ ظلي تحْتي.
الموْتى وحدهم
ينامون عرايا
وظلالهم ليست تحْت ضلوعهم.

■■■

الطريق إلى موعدها
لم تكنْ مستقيمة
وكان ظلّي يسبقني بشارعيْن أو
ثلاثة.
وضعت أصابعي على أصابعها
وصرخت:
ظلّ يدينا ليس متطابقاً
حضنتها على الفوْر
لأتيح لظلّها فرصة أخيرة
كي يتطابق مع ظلّي.

في طريق العودة
كان الشارع خالياً
إلا من ظلّيْن حزينيْن
يميل كلّ منْهما إلى جهة.

■■■

مرّة انْشقّت منْجلاً
لفرْط إصراري
على قطْف قطعة من ظلّ شجرة
انْشقّت منْجلاً
كي اقتنع إلى الأبد
بأنّ الظلال لا تقطع أو تنالم
كيف أنظر الآن
إلى الثقوب التي يمتلئ بها ظلّي؟
كيف أنظر لصراخه وقفْزه
كلما اصطدم قلبه
بحصاة أو علبة فارغة؟

■■■

لظلّي أطوار غريبة
خطواته
لا تنسجم أحياناً مع خطواتي
لا أفهم أبداً
لماذا يمدّ رقبته
مثل ماسورة
ويكوّر باقي جسده
مثل دبسْك؟
لو طاوعته
ودست على الزناد.

■■■

مرّة سألت جدّتي
أيْن ظلّ النهر؟
حدّقتْ في الزراعات ولم تجبْني
ماتتْ جدّتي لكنها
تزورني في النّعاس.
أشحبها من يدها
انْظري يا جدّتي
الأولاد يسْبحونْ في ظلّي
البنات يغسلْن فيه الملابس
والمواعين
أمّا الرّجال
فيرْسلونه في المواسير
إلى الصحراء والأدوار العالية.

■■■

خمسة وثلاثون عاماً
تكفي بالكاد
لكي ينْتبه المرء إلى ظلّه
لست نادماً على أعوام
عبرْتها خلْف ظلال الآخرين
لقدْ غفرت لنفسي كلّ شيء
إلا تبوّلي في الخلاء
بلا اكتراث
بأنّ ما أبول عليه
ليْس سوى ظلّي.

**6- ظلّ على الباب المفتوح**

لا أنزل الأرض مرتيْن
مشاء ولا أجالس الوصوليين
أمشي وأنا واقف
وأمشي وأنا نائم
وأمشي وأنا أمشي
كلّ لحظة مرور ووداع
كلّ خطوة
رمية نرْد في شبّر جديد.
مشّاء ينحني كلّ فترة ويلتقط
شيئاً
يحمل مقطفاً ويفتّش في العروش.
كمنْ يجمع الطّماطم
ألمّ أسماء النّقصان التي نضجتْ
وأسري في الحياة
كما تسري شيخوخة في طفل
لا يكفّ أبداً عنْ مهاجمة البنات
وهنّ يغسلْن المواعين في الترْعة
يحكي عن بقرة نائمة في الماء
تبكي حوْلها حزمة من رزّع لا
يعرفه
يخْطف طرْحة ويجري
وكلّما أمسكتْ به بنت وضربته
راح يضْحك
حتّى يغالبه الدّمع فجاة ويبكي.
أنا الولد الذي يمشي إلى أمّه
باكياً فتضْحك.
بيْتي واسع
مثْل طرْقة بيْن عربتيْ قطار
مسافر لم يحجزْ مقْعداً
ظهْري مسنود على الباب المفتوح
أجتازْ حقولاً وبيوتاً ومحطات.
ألمّ ظلاً يستند على عتبة الجامع
يخلع مركوبه ويصفّق بالفرْدتيْن
يحملهما تحْت إبطه ويخطو
هكذا أدْخل الليل والنّهار
أخلع قدمي وأصفّق بهما
أحفظ ما يتساقط منْهما في جرّة
معتّقة
وأدفنها بلا علامة.
تجري أعمدة التلغراف
بيْنما أغنّي مع أقرباء
يتْقرفصونْ على أسلاكها
أضحك مثل فؤوس ترقص في
الأرض
وأبكي مثل حبال تجرّ الأبقار.
أمرّ في ألف ذاكرة كلّ لحظة
وقوفي مشي، ومشْيتي وقوف.
كثيراً ما مشيت أياماً وأسابيع
حوْل زهرة واحدة
ألمّ أسماءها
وهي تتجدّد كلّ يوم
وكلّما انصرفت أنْبني ضميري.
ينقصني تاهيل للسّتير بكفاءة
حوْل زهرة
تنْقصني أجيال تكمل الشّهيق
الذي بدأته
مشّاء لا يحبّ الوصول
لا مقعد لي في الحياة
وظهْري مسنود على بابها
المفتوح.

(*) مقتطفات من مختارات للشاعر المصري صدرت حديثاً عن «منشورات بتانة»، القاهرة.

فريد ستونهاوس ـ «الرحيل» (أكريليك على قماش مشمع)

نص

# التماعاتُ الحبّ

صفوان داحول. «حلم» (طباعة عالية الجودة على ورق قطني ـ 2011)

**أسامة غنم ***

التقيت اليوم بصديقة أنصت لها بدقة كلما تصادفنا. أخبرتني عن صديق مشترك قطع عمله الذي تحصّل عليه بعد جهد جهيد في دولة مجاورة وعاد ليعتني بوالده في مرحلة متقدمة من مرض صعب. حدثتني عن تدفئة غرفة وإمكانية التقاط مباريات يحبها الأب مع تغذية كهربائية وشبكة إنترنت شبه معدومتين. التمعت عيناها وهي تصفه.

تصف من تحب.

والتقيت أمس بصديق ممثل حدّثني عن صديق ممثل آخر من بلد آخر كانا يسكران في ذلك البلد خلال تصوير مسلسل ديني. حدّثه الممثل الآخر عن امرأة التقى بها هنا في زيارة لمدينتنا دامت خمسة أيام فقط قبل خمس سنين.

وصف لي صديقي التماع عينَي الممثل (الغريب) وهو يصف امرأة مدينتنا.

لم يعرف أنني أنا أيضاً أحببتها قبل تلك الأيام الخمسة بسبع سنوات.

مشيت اليوم في شارع بغداد قرب الثانية بعد الظهر. مشيت بعكس اتجاه السير عائداً من نصف المدينة الذي قضيت فيه نصف حياتي الأول إلى نصفها الثاني.

وعند مقبرة الدحداح، على جدارها الحجري بكلماته المغبشة في الدخان والشمس والغبار، على ذلك الجدار ثبت رأسي لبرهة حتى غامت الصورة.

غامت ثم أضاءت ورأيت وجوه من أحب ومن ناموا هناك إلى اليوم الموعود.

قمت بذلك بحركة غريبة تشبه الصدفة وما لا يفسر.

عاودت بعدها المشي ولم التق بأحد أعرفه بقية الطريق.

* دمشق

دراسة

# مريم في القرآن: فحص صلة الأنثى بالمقدّس

**عفيف عثمان**

من مفتتح كتابها الموسوم «السيّدة مريم في القرآن الكريم، من النص إلى الخطاب» (دار الساقي ـ 2022)، في طبعته الثانية المنقّحة والمزيدة بعد الأولى التي صدرت عام 2010، وبعد الطبعة الإنكليزية عام 2014، المستندة إلى أطروحة قُدّمت في عام 2006 لنيل شهادة الدكتوراه في جامعة تورنتو الكندية، تضعنا حُسنَ عبود في حضرة مفهوم التأويل سبيلاً إلى بحثها. التأويل الذي عدّه فيلسوف قرطبة، ابن رشد، في «فصل المقال»: «إخراج دلالة اللفظ من الدلالة الحقيقية إلى الدلالة المجازية، من غير أن يُخل ذلك بعادة لسان العرب في التجوّز، من تسمية الشيء بشبيهه وبسببه، أو لاحقه أو مقارنه أو غير ذلك من الأشياء التي عُدت في تعريف أصناف الكلام المجاز». وبجانبه ياتي مفهوما النص والخطاب، المنتميان إلى حقل الدراسات اللاسنيّة. ويفترض الخطاب وجود السامع الذي يتلقّاه، بينما يتوجه النص إلى متلقٍّ غائب يتلقّاه من طريق عينيه قراءة، أي أن الخطاب نشاط تواصلي يتأسّس: أولاً، على اللغة الملفوظة بينما النص مدوّنة مكتوبة، وثانياً، الخطاب لا يتجاوز سامعه إلى غيره، أي أنه مرتبط بلحظة إنتاجه بينما النص له ديمومة الكتابة، فهو يُقرأ في كل زمان ومكان. وترى الكاتبة في تقديمها أن القرآن يمارس تأثيره وفاعليته بوصفه خطاباً، كما أن للسيّدة مريم في الرؤية القرآنية خطاباً، وهو المتشكّل في الحقبة المكية الوسطى من تاريخ التنزيل (أي بين عامَي 616 و617)، وفاقاً للتقسيم الزمني (الكرونولوجي) الذي اقترحه المستشرق الألماني تيودور نولدكه (TH. Nöldke) في كتابه «تاريخ القرآن» (1860) في أجزائه الثلاثة.

المقاربة المقترحة هي مقاربة بِبانيّة لفهم بناء السور القرآنية في تركيبها وتعدّد أصواتها «بصفتها نصاً ومن ثم بصفتها خطاباً في سيرورة تطور»، بغرض الوصول إلى فهم مختلف عما هو سائد، بمساعدة العلوم الإنسانية الحديثة وما توفره من أدوات معرفية، في متابعة لمسار من الدراسات النسوية التي قاربت النص المقدّس من وجهة نظر المرأة وفاعلية حضورها فيه، كما فعلت الباحثة المغربية، أسماء المرابط، في «القرآن والنساء: قراءة للتحرر» (الرباط، 2010)، وبنت الشاطئ المصرية، عائشة عبد الرحمن، «في المفهوم الإسلامي لتحرير المرأة» (1967)، واستفادة من الدراسات التي رصدت الصلة بين الأدب والكتاب المقدّس، ورائدها في ذلك الناقد الأدبي الكندي، نورثروب فراي (N. Frey)، في «المدوّنة الكبرى: الكتاب المقدّس والأدب» (1990)، و«كلمات ذات قوة: الدراسة الثانية للكتاب المقدّس والأدب» (1990).

رغبة الكاتبة هي تقديم نظرة مختلفة إلى حضور السيدة مريم في القرآن الكريم وتوكيد أهمية العنصر النسائي في الإسلام، ومريم تحديداً بمثابة نقطة التقاء وتقارب بين المسيحية والإسلام. لذا، تشير الباحثة الألمانية أنجليكا نويفرث (A. Neuwirth) أستاذة الدراسات القرآنية، في المقدّمة المخصّصة للطبعة الإنكليزية إلى أن عبود اختارت مقاربة غير تقليدية أثبتت جدارتها في تمييز النص النهائي للقرآن «بوصفه متجاوزاً لطبقاته التاريخية»، ونجحت في «موضعة القصص في سياقها الزمني الصحيح، أي ما قبل القرآني»، ما يفتح الباب واسعاً على عملية التناص (Intertextuality)، أي إلى تلك العلاقات المتبادلة بين نص معين ونصوص أخرى، وهي لا تعني، بحسب التعريف الأكاديمي، تأثير نص في آخر أو تتبع المصادر التي استقى منها نص تضميناته من نصوص سابقة، بل تعني تفاعل أنظمة أسلوبية، وتشمل العلاقات التناصية إعادة الترتيب، والإيماء أو التلميح المتعلق بالموضوع أو البنية والتحويل والمحاكاة.

وفي تقريظه لجهد الباحثة، يعتبر رضوان السيّد، الذي يشغل حالياً منصب عميد كلية الدراسات العليا والبحث العلمي في «جامعة محمد بن زايد للعلوم الإنسانية» (الإمارات)، أنها نجحت في تقديم شخصية مريم «بوصفها نموذجاً متفرّداً للسيّدة القدسيّة، ونموذجاً للمرأة بعامة في فهم القرآن لها وفهم علائقها الأنثوية والجندرية والإنسانية عامة».

مدار البحث إذاً «سورة مريم» (القرآن الكريم، 19)، فتعرضها عبود في شكل وحدات أدبية، بغرض فحص علاقة الآيات والوحدات بعضها ببعض، وتبرز القسم القصصيّ (بشخصياته الرئيسة: زكريا ومريم وإبراهيم)، والقسم الحِجاجي، لتخلص إلى أن السورة «تتمتع بوحدة عضوية وشعورية متماسكة العناصر في الشكل والمحتوى». وتشير إلى أن نص البشارة يتناص مع إنجيليّ لوقا ومتى، والشكل الشعري مع قصيدة المدح الجاهلية. وهي تقدّر أن ما يوحّد قسمَي السورة هو عبارة «الرحمن» (الإله الواحد)، وهو الاسم الآرامي للأصل «رحمنان» المعروف في جنوب الجزيرة العربية لإله التوحيدي، ويظهر في النقوش السبئية الحميرية والنصوص اليهودية والمسيحية، ما يفضي للقول بانتماء دين محمد إلى دينَي التوحيد السابقين عليه، كما تُوحد بين الأديان السماوية الثلاثة فكرة الرحمة، وأن الاسم استُبدل في الفترة المدنية بكلمة «الله».

تظهر مريم فريدةً في مقامها بإزاء ومقارنة بالشخصيّات النسائية الأخرى الوارد ذكرها في القرآن، إذ هي الوحيدة المناداة باسمها «يا مريم»، وتركز الباحثة على الدلالات التي تشي بها قصة بشارتها وحملها، وأبرزها فكرة الخصوبة والوضع «بين النخلة المحمّلة بالرُّطب والنهر الذي تفجّره المياه». ويُشير حملها إلى «قوة الأنثى في المقدّس» وتستنتج أن وصف أمومة مريم بمثل الطريق لفهم مقام السيّد المسيح النبويّ من جهة، ومصدر للرحمة الربانية للمؤمنين من جهة أخرى.

والحال، لا يقتصر عمل الكاتبة على إخضاع سورة مريم للقراءة البيانية، بل هي أيضاً مجال للنظر في تركيب القرآن وتطور دعوة النبي محمد وجدالِه مع أصحاب الديانات الأخرى. ورغم أن السورة مُشكّلة من وحدات متنوعة البُنية، إلا أنها مُقيّدة في الموضوع. وفي تشريحها لسورة آل عمران (الآيات 48 إلى 54) تجد الفرصة سانحة كي تؤكد الخيوط الرابطة بين الإسلام والمسيحية، فتجد في علاقة عيسى بأنصاره الحواريين شبهاً لعلاقة محمد بأنصاره الأوس والخزرج في المدينة، وهذا يفيد بأن «موقف النبوة هو موقف واحد»، ويُعد هذا، في زعمها «أفضل مثال على دمج مستويَين من القراءة: مستوى مسيحي ومستوى إسلامي، فيقرأ الأول عبر مفاهيم وتعابير الثاني». ثمة ملاحظة مهمة تورِدها الكاتبة حول اصطفاء مريم بنت عمران في المرحلة المبكرة من الهجرة إلى المدينة، إذ إن آل عمران ينحدرون من نظام أموي مثلهم تماماً مثل آل إبراهيم في هذا الاصطفاء، «هذا قد يشير إلى أن النسب الأموي كان ولا يزال مأخوذاً به في مجتمع ما قبل الإسلام». في ختام دراستها القيّمة، تشدّد عبود على «التراث الشعائري الروحي المشترك بين المسيحية والإسلام»، وترى أنّ مريم تمثل النموذج الكوني للحب الأموي، وسيرتها وموقعها يساعداننا في فهم مكانة المسيح في الدين الإسلامي. وقد أضحت هذه الصّديقة المُبجّلة رمزاً ومقارنة بالشخصيّات النسائية الأخرى الوارد ذكرها في القرآن، إذ هي الوحيدة المناداة باسمها «يا مريم»، في مقابل الإشارة إلى الأخريات بأوصافهن، كما في قوله تعالى: «وإذ قالت الملائكة يا مريم إن الله اصطفاك وطهّرك واصطفاك على نساء العالمين» (آل عمران: 42).

**تجد في علاقة عيسى بأنصاره الحواريين شبهاً لعلاقة محمد بأنصاره الأوس والخزرج في المدينة**



ديوان

# عباس بيضون: نقاش في صميم الشعر

**محمد ناصر الدين**

«لم يكن التهكّم حصيلتي الوحيدة/ فقدته في الطريق/ لعبتُ بجذوع كبيرة/ وكانت هناك بيوت من كلمات/ ونمتُ على فمي/ صرختُها ورجع إليّ هراء هائل/ ساكون أقلّ فظاعة في الصباح/ حين تعثر عليّ/ ضحكة مدوّية/ قلت سيكونون أشراراً/ لكنهم يصلون أنبياء/ قلت سنصطاد بسهولة في هذا المزاج الفائض/ ولن نجد بسهولة أباطيل كافية/ لكنّ أبواباً كبيرة ستقف لنا/ وتكون أمينة على أسرارنا».

تدعونا المجموعة الشعرية الجديدة للشاعر اللبناني عباس بيضون «كلمة أكبر من بيت» (دار نوفل/ هاشيت أنطوان) بمجرد التمعّن في عنوانها، إلى تفكير في إشكاليات شعرية ثلاث يتموضع النقاش فيها في صميم الشعر ذاته: في المقام الأول، تحيل المقارنة في العنوان إلى مقولة الفيلسوف الألماني مارتن هيدغر في أحد كتبه: «أن تكون شاعراً، يعني أن تقيس»، الأمر ذاته كرّره الشاعر الفرنسي بول كلوديل في نشيده الخامس، حين عرّف الشعر بالقدرة على الالتقاط والقياس: «كشاعر، أراني وجدت المقياس. أقيس الكون بصورته التي اشتكّلها». الشعر إذاً لغة مقايسة، تحدد سُكنى الشاعر بين الأرض والسماء، بين النسبي والمطلق، وتزن الكلمة في ما يمكن أن تحمله وما يتجاوز قدرتها على الحمل، كأنّ الشعر يحمل المعنى ونقيضه، بل بالأحرى معنى الاقتراب في كل مرة من معنى غائب، ومؤجّل إلى ما هو أبعد، وحرفٌ لنظر الشاعر نحو كائنات وأشياء العالم القريب، ناهيك عمّا في البعيد الامرئي. قياس ما بين العالَمين، هذه هي بالضبط مهمة الشاعر التي تبدو مألوفة وخطيرة على حدٍّ سواء، لأنه يتوجب عليه قول الأشياء العادية والنافلة في الحياة، والتوغّل في الوقت ذاته نحو أماكن قصوى يتوه فيها المعنى الذي يتوجّب اختراعه في كل مرّة بمقاييس مختلفة، ويكون بذلك قد أسّس للتجربة الإنسانية في ما يسميه الفيلسوف «البعد» (dimension). كما أنها ليست المرة الأولى التي يضعنا فيها بيضون أمام هذه الإشكالية، إذ عنون أحد دواوينه السويدي توماس ترانسترومر: «الموت يأخذ مقاساتنا». ترتبط الإشكالية الثانية ببيت الشاعر بحد ذاته، الذي يمكن الاستهداء بالجملة الشهيرة لصاحب «حجرات» و«خلاء هذا القدح» في تحديده: «أعيش محاطاً بكل هؤلاء الذين جعلوني وحيداً». إنها وحدة تجد كينونتها حصراً في الإحاطة واستدعاء الآخرين إلى زحمتها من العالم القريب والبعيد: «نفسي حيث النظام والتكرار هما القاعدة، وحيث يتم ترميز العلاقات الاجتماعية وتأطيرها، وتجد في جنبات هذا المكان ملاذاً آمناً يحميها من فضول الآخرين. تمضي السنوات وتصل كيكو إلى عمر السّادسة والثلاثين وهي لا تزال عاملة متجر عارَبة، في حين أن جميع زملائها قد تزوجوا واستقروا في مهن مرموقة وثابتة. تُظهر الرواية العنف الرمزي غير المرئي الذي يتعرض له الأشخاص المختلفون الذين لا يتوافقون في الثلاثينات من عمرهم، تفعل منذ أمدٍ طويل في متجر للبقالة. تروي كيكو قصتها وتواجهنا بـ «شذوذها» الاجتماعي منذ البداية، فهي قد عانت منذ نعومة أظافرها بسبب اختلافها عن الآخرين وأسلوب تفكيرها الفريد الذي لا يتماهى مع تفكير الجماعة، بالإضافة إلى عدم قدرتها على فهم اهتمامات ومشاعر الناس حولها. على امتداد صفحات الرواية، تبحث كيكو جاهدة عن طريقة تُمكّنها من الاندماج في المجتمع الاجتماعي، على أمل أن يجدن لها الزوج المناسب. وهكذا يبدو أنّ الجميع لا يتحمّل أسلوب عيش كيكو، فهي تبدو هي خسارة جاءت من المجهول/ أم لقاء بقدر عائد/ هل هو سماء أطبقت علي/ أم الأثير الذي امتلأ خوفاً/ وهذا الصباح الضرير الذي استقبلني/ هل هو ساعة، أم بابٌ فحسب/ كنت وحدي حين استمرّت المحاكمة ليلاً كاملاً/ حين بقي لي هذا الاسم الثاني/ حيث من لا مكان استمرّ هذا الخلاء/ الذي في أوقات أخرى كان تعذيباً». الكلمة المعذّبة أو الاسم الثاني في صراعه مع «الصمت المضاعف» الذي يعنون به بيضون إحدى القصائد هو ما يضعنا في قلب الإشكالية الثالثة: أي صمت هو الذي تُزخر به قصائد المجموعة؟ بحيث نقرأ مثلاً: «حدث ذلك حقّاً/ لكن لم يتضاعف الصمت/ ولم يتضاعف المكان» أو «رسائل على جلدي/ وكلمة كبيرة تغلّفني/ إنه الصمت الذي بيني وبين العالم/ ثمّة دقائق قد تتحول ندوباً/ مع ذلك قد يكون الأمر مجرّد كتابة/ ربما هناك من يستنبت هذه الذكرى/ من يترك اسمه يتفتّح/ قد يكون الجسد سكت هنا/ ثمّة رخام يتقشّر/ ثمّة جسد يتردّد كالصدى»: وكأنّ الشعر يبدأ من الصمت، من صمت بين الشاعر والعالم، من صدمة الشاعر في عدم سماع صوت من عالم الشهادة، أو من عالم الغيب إذا غاب «صوت الربّ الإله ماشياً في الجنّة عند هبوب ريح النهار»، كما ورد في سفر التكوين. يمكن القول عندها بضرورة الكلمة الشعرية، لأن الوجود وقد قابلنا بالصمت، ينتظر من الشاعر أن يقابله بنقيضه المناسب، لتبدأ المحاورة التي «تتردد كالصدى»، ويمكن أن تصل إلى وصف للانفجار: «الانفجار كان رثاً ومهلهلاً/ وترك أسمالاً في كل مكان/ لقد ظهر وجلده يتساقط/ ولا يزال يمتلئ خروقاً/ تداعت المنازل حوله كالأقفية»، ليلعب الشاعر في جدلية الصمت-الصوت لعبته الأثيرة في ترتيب الخسائر: «المبنى الوحيد الذي بقي/ انتصب بلا كتفين على البحر/ كسّرَ الزجاج غطّت الساحات/ هل زالت عنها صور العائلة/ هل بقيت تحتها أرواح/ وهذا المذياع الذي استمرّ يتكلّم/ ربما كان أيضاً روحاً/ مدينة هزّت/ خرج الزجاج من العيون/ لكن أيضاً من صفحات الكتب/ وبالتأكيد من الأغاني/ التي تحطّمت على الأرض». أخيراً، وفي قصيدة خاطفة في منتصف الديوان بعنوان «ر.»، يبدو أن حرفاً وحيداً ورقيقاً يغدو هو الآخر أكبر من المكان وأسطورته: «شكرت الأرض لأنها فكّرت بالأشجار/ والسماء لأنها وحيدة وزرقاء/ كانت خجولة أمام البحر/ لكنّها وهي تعدّ الأمواج/ خسرت سنين/ أضاعت عامين من عمرها/ ومن بضرها الراجع فوق الماء/ لم تقل أنا للبحر ولا للشارع/ وكانت تجمع شعرها/ حين لا تبقى نقود/ ولا أسطورة للمكان». إلا أن بيضون يعطي الكلمة الأخيرة للخسارة التي بدورها تبدو أكبر من الحب في «فالنتاين مسروق»: «تعودين من وراء الأيام/ إلى حيث لم تكوني/ إلى حيث لم أكن أبداً/ إنها شرفة مستأجرة/ شجرة مبيعة/ ساعة في الخلف/ فالنتاين مسروق من ثلاثين عاماً/ ولا يزال يجبو على الثلج/ لست من تركت قفّازي لاستقبالك/ ولست من تركت مظلّتك لي/ إنه عشاء فوّتناه من ذلك الحين/ ويبقى مع ذلك أخيراً وساطعاً/ أفكّر أن العيد لا يزال هناك/ مطروحاً على باب الله».

**يعطي الكلمة الأخيرة للخسارة التي بدورها تبدو أكبر من الحب في «فالنتاين مسروق»**

رواية

# «عاملة متجر البقالة» قالت لا للمجتمع

**سلوى دبوق**

« الجحيم هو الآخرون»، عبارة شهيرة كتبها الفيلسوف الفرنسي جان بول سارتر في مسرحية «الأبواب المغلقة» (1947) وأراد أن يظهر لنا من خلالها أثر الآخرين في صياغة وجودنا، فالطريقة التي نتفاعل بها في المجتمع، وتلك التي ننظر بها إلى أنفسنا سواء أكانت سلبيّة أم إيجابيّة، هي إلى حدّ كبير نابعة من حُكم الناس علينا. يحضر الآخرون دوماً بعيونهم الوقحة المتطفلة كي يراقبوا حياتنا، ويقيّموها وفقاً لمعاييرهم الخاصة، فنشعر بأننا محاصرون، بحاجة دوماً إلى تجميل ذواتنا بما يُرضيهم، في رواية «عاملة متجر البقالة» للكاتبة اليابانية ساياكا موراتا (صدرت نسختها العربية أخيراً عن «دار أثر» ـ ترجمة محمد نجيب)، نتابع قصة كيكو، وهي امرأة عازبة في الثلاثينات من عمرها، تعمل منذ أمدٍ طويل في متجر للبقالة. تروي كيكو قصتها وتواجهنا بـ «شذوذها» الاجتماعي منذ البداية، فهي قد عانت منذ نعومة أظافرها بسبب اختلافها عن الآخرين وأسلوب تفكيرها الفريد الذي لا يتماهى مع تفكير الجماعة، بالإضافة إلى عدم قدرتها على فهم اهتمامات ومشاعر الناس حولها. على امتداد صفحات الرواية، تبحث كيكو جاهدة عن طريقة تُمكّنها من الاندماج في المجتمع الاجتماعي، على أمل أن يجدن لها الزوج المناسب. وهكذا يبدو أنّ الجميع لا يتحمّل أسلوب عيش كيكو، فهي تبدو بعد تخرجها من الجامعة، تجد كيكو فرصتها للتحول إلى «امرأة طبيعية» في العمل بدوام جزئي في أحد متاجر البقالة. تتلقى دورة مُكثّفة حول كيفية الكلام مع الزبائن والتصرف بلطف وترتيب رفوف المتجر. تحفظ كيكو التعليمات وتُطبّقها بحرفيّة عالية كأنها روبوت مُصمّم خصيصاً للعمل في سوبرماركت. مع الوقت، تشعر بالاطمئنان في المتجر حيث النظام والتكرار هما القاعدة، وحيث يتم ترميز العلاقات الاجتماعية وتأطيرها، وتجد في جنبات هذا المكان ملاذاً آمناً يحميها من فضول الآخرين. تمضي السنوات وتصل كيكو إلى عمر السّادسة والثلاثين وهي لا تزال عاملة متجر عارَبة، في حين أن جميع زملائها قد تزوجوا واستقروا في مهن مرموقة وثابتة. تُظهر الرواية العنف الرمزي غير المرئي الذي يتعرض له الأشخاص المختلفون الذين لا يتوافقون في الثلاثينات من عمرهم، تفعل منذ أمدٍ طويل في متجر للبقالة. تروي كيكو قصتها وتواجهنا بـ «شذوذها» الاجتماعي منذ البداية، فهي قد عانت منذ نعومة أظافرها بسبب اختلافها عن الآخرين وأسلوب تفكيرها الفريد الذي لا يتماهى مع تفكير الجماعة، بالإضافة إلى عدم قدرتها على فهم اهتمامات ومشاعر الناس حولها. على امتداد صفحات الرواية، تبحث كيكو جاهدة عن طريقة تُمكّنها من الاندماج في المجتمع الاجتماعي، على أمل أن يجدن لها الزوج المناسب. وهكذا يبدو أنّ الجميع لا يتحمّل أسلوب عيش كيكو، فهي تبدو

**الرواية قصيرة نسبياً، لكنها قوية في إدانتها للمجتمع الياباني المتزمّت**

في نظرهم غريبة الأطوار وفاشلة، كونها لم تخضع بعد لقوانينهم وأعرافهم المُقدّسة. يفتح وصول موظف جديد يدعى شيراها إلى المتجر أفقاً جديداً في حياة كيكو. شيراها شاب لا يتناسب مع القالب الاجتماعي أيضاً، فهو يحتل أدنى مرتبة في السّلم الاجتماعي، ويعيش عالة على الآخرين. كما أنّه يرفض فكرة العمل بالمطلق، وليس لديه أي طموح سوى البحث عن امرأة ثريّة لتنفق عليه. تعرض عليه كيكو فكرة الانتقال للعيش معها والتظاهر بأنّه صديقها مقابل أن تؤمن له الإقامة والمأكل. هكذا عندما تعلن كيكو خبر ارتباطها من حولها، تغمر السّعادة عائلتها وصديقاتها ويعتبرون أنها أصبحت أخيراً «طبيعية».

في هذه الرواية، تستكشف الكاتبة الحياة اليومية لأولئك الأفراد الذين يرفضون الخضوع لإملاءات المجتمع، فيتم نبذهم وتهميشهم ومعاملتهم باستهجان بالرغم من أنهم لا يؤذون ولا يزعجون أحداً. تبيّن لنا الروائية من خلال شخصية كيكو صعوبة حياتنا المؤطرة بقواعد وسلوكيات محدّدة سلفاً، وتتساءل عن ماهيّة أن يكون المرء طبيعيّاً وما هي حدود التصرّفات الطبيعيّة. من الملاحظ أنّ الكاتبة تستخدم في السّرد نبرة حياديّة منفصلة وساخرة إلى حدّ ما، تعكس الحالة الذهنية لكيكو التي تبدو كمراقب موضوعي للعالم حولها.

الرواية قصيرة نسبياً، لكنها قويّة في إدانتها للمجتمع الياباني المتزمّت. مجتمع حيث ضغط الامتثال للقوانين والأعراف يكون هائلاً جداً: فالمرجل يجب أن يكون ناجحاً مهنياً وقادراً على إعالة أسرته. أمّا المرأة، فيجب أن تكون زوجة وأمّاً مثاليّة. وكلّ من تُسوّل له نفسه مخالفة المخطط المرسوم سيكون عرضة للازدراء والنقد الشديد.

يمكن القول بأنّ الكاتبة التي عملت هي أيضاً لفترة طويلة في متجر للبقالة، نجحت في بناء شخصية كيكو وإظهار غرابة أطوارها ببراعة في عدّة مشاهد روائية مضحكة، خصوصاً حين تحاول تقليد الآخرين في حركاتهم وأسلوب كلامهم وذوقهم في الشّياب كي تبدو إنسانة سويّة في نظرهم. لا شك في أنّ عدم انصياع كيكو للأعراف أمر مُمتع، وهي تُعبّر ربّما عن رغبات كامنة داخل كل شخص منّا للثورة على كل القيود اللامنطقية. تستفزنا كيكو، نحن الناس العاديين الذين نقضي حياتنا من المهد إلى اللحد في محاولةٍ لتنفيذ ما تتوقعه العائلة والمجتمع منّا، حتى لو خالف ذلك رغباتنا الحقيقية والدفينة. فمن قال إنّ الجميع يرغبون في الاستقرار والإنجاب أو الحصول على حياة مهنيّة رائعة وراتب مرتفع؟ ألا يوجد أفراد لا تثيرهم كلّ هذه العناوين البرّاقة؟ من جهة أخرى، نجد أنّ معظم الشخصيات الأخرى في الرواية تبدو سطحيّة وغير مُحبّبة، سواء زملاء كيكو في العمل أو حتى صديقاتها. وهذا الأمر تعمّدته الكاتبة لتزيد من حدّة انتقادها للمجتمع الياباني. رواية «عاملة متجر البقالة» لا يمكن الاستخفاف بها، فهي تتناول موضوعات عميقة بعكس ما يوحي به غلافها الناعم. تُثير سايكا موراتا فضول القارئ، وتجعله يتساءل عن مكانة الفرد في مجتمع يتجاهل التطلعات الشخصيّة، ويُصادر حق الإنسان في أن يكون مختلفاً، ويقمع حريّة الفكر والاختيار. رواية حلوة ومرّة في الوقت عينه، مناهضة للخضوع الاجتماعي، مضحكة أحياناً، ومؤلمة وقاسية أحياناً أخرى، لكنها بدون أدنى شك تدفعنا إلى التفكير في المُسلّمات التي بنينا عالمنا حولها.

## لمحات

**هاشم صالح**

في كتابه «الإسلام في مرآة الثقافة الفرنسيين» (دار المدى)، يرفض الباحث السوري هاشم صالح الفكرة القائلة بأنّ داعش ظاهرة سطحيّة وصناعة أميركية مستوردة، معتبراً أنّ التراث الفقهي اللاهوتي التكفيري في بلادنا هو من فرّخها وولّدها، ويسعى إلى إثبات ذلك عن طريق الحفر الأركيولوجي على الجذور الداعشيّة المطمورة في أعماق تاريخنا. ويرى الكاتب أنّه لا يوجد فرق نوعيّ بين الإسلام الوسطيّ المعتدل المتمثل في الإخوان المسلمين والإسلام المتطرّف المتمثل بداعش، فيوسف القرضاوي أكثر حنكة وأتْزاناً من البغدادي، لكن العقيدة التكفيرية واحدة. وأخيراً، يدعو صالح إلى إجراء غربلة ضروريّة لتراثنا الإسلامي لكي نتمكن من تجاوز الأصولية الإسلامية والانتقال إلى المرحلة التنويرية. كما يعتبر أنه آن الأوان لفهم الإسلام بشكل مختلف بعيداً عن التأويلات الظلامية، وعلى ضوء أفكار فلاسفة كبار طبعوا تاريخ الفكر الحديث من أمثال ديكارت، سبينوزا، فولتير، جاك دريدا وبيار بورديو.

**عبد الله الزيامي**

بعد ثلاثة عقود على صدور ديوانه الأول «فُرَق الهواء» (1992) يعود الشاعر العماني المقيم في المغرب عبدالله الريامي بديوان «جيش من رجلٍ واحد» (محترف أوكسيجين للنشر)، مدجّجاً بالأسئلة التي يختبر فيها الموت والحزن والوحدة. يصنع عبدالله الرّيامي أسطورته الشعرية، منطلقاً من ذاته في محاولاتها اليومية للعيش والكتابة والتساؤل والخطأ، فهو كما في القصيدة التي جاء منها العنوان، يعترف: «أقاتلُ على كلّ الجبهات/ من أجل الحقّ/ في أن يكونَ الخطأ منبراً/ عريقاً كالنجوم في السماء». لا خرائط هنا ولا بوصلة لتقود الشاعر إلى مبتغاه، بل هي شريعةُ الخطأ والحق في ارتكابه للأسئةِ كلّ عميقٍ إنساني في هذه الحياة. تشهد قصائد الرّيامي على خرابِ اللحظة البشرية، وهي مكتوبةٌ لتُقرأ بصوتٍ عالٍ، بلغتها الأنيقة، وجرحها العميق النازف لشاعرٍ ظلّ طيلةَ فترة غيابه، يبني قلعةً تحت جلده، يأوي إليها الحالمون والمهمّشون ومدمِنو الجمال.

**نائر عباس**

يتتبع «تركيا الحديثة: البحث في ذاكرة عبد الله عُل» (دار هاشيت أنطوان/نوفل) للكاتب والصحافي اللبناني نائر عبّاس، رحلة صعود التيارات الإسلامية وهبوطها في تركيا استناداً إلى سلسلة طويلة من اللقاءات الشخصية، مع «الأب الروحي» والرئيس «الإسلامي» الأول لتركيا، الآتي من «حزب العدالة والتنمية»، عبد الله عُل. يتناول عُل الأحداث ويتذكر الحقبة التي أوشكت فيها الدولة الثانية في حلف شمال الأطلسي (ناتو) على الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ويتحدث عن علاقات بلاده، خلال وجوده في السُّلطة، مع الدول العربية الكبرى، ولا سيما السعودية ومصر والعراق، وكذلك الأمر مع اللاعبين الإقليميين الكبار في الشرق الأوسط، مثل الولايات المتحدة وإيران وإسرائيل. يفرد الكتاب مساحةً للإضاءة على رؤى مختلفة إلى درجة التناقض، بين أبناء الرعيل الأول «لحزب العدالة والتنمية» من جهة، والرئيس الحالي إردوغان من جهة أخرى. خلافات تبدأ بتعديل الدستور التركي في المسألة الرئاسية، وتمرّ بأزمة ظاهرات «غيزي بارك»، ولا تنتهي بالتباين في فهم الدور التركي في الأزمة السورية.

**غادة الخوري**

ترصد غادة الخوري في «طفلة الرعد» (دار الآداب) المُقدّمات التي أفضت إلى الحرب الأهلية اللبنانية، فتروي التغيُّرات التي حدثت في قرية دير زوقا المسيحية المجاورة لقرية بقاع نبعا السلمة في السبعينيات من القرن الماضي. تطرح الرواية السؤال الطائفي من خلال التحولات الاجتماعية. تحولات تتمحور حول شخصية هيلانة، بطلة الرواية، والشخصيات الأخرى المتعالقة معها من مواقع مختلفة. يكافئ هيلانة طفلة تستجير بالرعد من التآتأة وتتمرّ الآخرين عليها، والمفارقة أن الرعد الذي هو في الأصل مصدر خوف للأطفال، يُعتبر مصدر أمان لهيلانة. أما التآتأة فهي الوحش الأسود الذي يترصّد بالطفلة منذ الطفولة حتى النضوج والزواج، ما جعلها تعاني دائماً من فوبيا الاختلاط ومواجهة الآخرين، لكنها تتغلب على مشكلتها وتتمكّن من قتل الوحش الأسود باعتباره رمزاً لهذه المشكلة. غير أنّ الوحش يتناسل بتمظهرات جديدة، طائفية وسياسية ومناطقية، فتشعر هيلانة أنّ صوتها وحده لا يكفي، وأن الحاجة ماسّة إلى أصوات الجميع لإنقاذ الوطن من براثن الطائفية.

**عبدالله حمودي**

يتابع الباحث المغربي المعروف والأستاذ في جامعة برنستون في كتابه «ما قبل الحداثة: اجتهادات في تصور علوم اجتماعية عربية» (دار توبقال) مشروعه الفكري الرامي إلى بناء علم اجتماع عربي وصياغة أنثروبولوجيا عربية. يتطرق الباحث القانوني الإماراتي علي كابل فقيري في كتابه «استخدام الذكاء الاصطناعي في العدالة الجنائية» (دار النهضة العربية) إلى إمكانية اللجوء إلى خوارزميات الذكاء الاصطناعي للتعرف إلى صور المجرمين والوقاية من وقوع الجرائم وتحديد هويّة المرتكبين. يبدأ الكتاب ببحث تمهيدي حول ماهيّة الذكاء الاصطناعي وكيفية استخدام الشبكات العصبية الاصطناعية للتنبؤ بالخطورة الإجرامية. يتطرّق فقيري إلى استخدام الذكاء الاصطناعي في أعمال الاستدلال والتحقيق، ويشرح الأساس القانوني الذي يتيح استخدام الخوارزميات في توقع الجرائم المختلفة. كما يعالج الإشكالية الأخلاقية والقانونية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في أعمال الشرطة وأثر ذلك على حقوق الإنسان. يدرس أيضاً مشروعية استخدام الذكاء الاصطناعي في التنبؤ بالأحكام الجنائية ومستقبل الذكاء الاصطناعي في إنفاذ القوانين وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال العدالة الجنائية.

الكتاب عبارة عن مجموعة دراسات نشرها حمودي بين عامَي 2009 و 2021، وتدور حول موضوع كيفية تأسيس رؤية عربية في دراسة الميدان. ولتحقيق هذه الغاية، يقترح العودة بنا إلى ما هو تقليدي أو تراثي، من أجل العثور على نموذج يتجاوز النموذج الكولونيالي الذي يحشر العالم كما يراه في خانة البدائي مقارنة بحداثة تحتكر الكونيّة لنفسها. يدعو حمودي إلى العودة لقراءة مؤلفين ما قبل ما تُسمّى الأمثال العالم والباحث المسلم البيروني «بهدف التفكير معهم وضدهم، والتفكير بفضلهم والتفكير بأفكارهم ومن خلال أفكارهم» لكي نُبدع من صلب منجزاتهم تراثاً معاصراً حياً ونؤسس لخطاب أنثروبولوجي متجدد يتحدى الهيمنة الغربية.

**علي كابل فقيري**

أوراق

# بوميرانـــغ

زكريا محمد *

لم يرد أيّ ذكر في المصادر العربية ما يشير إلى استخدام أداة للصيد تشبه الأداة التي تُدعى بوميرانغ Boomerang، وتُترجم أحياناً على أنها «المرتدة» بالعربية، لأن بعض نماذجها ترتد باتجاه مطلقها إذا لم تصب هدفها.

نماذج من البوميرانغ- المرتدة

والأداة تأخذ شكلاً هلالياً عموماً، وهي تُصنع من الخشب بهدف الصيد أو اللعب. وحين تُستخدم للصيد فهي أداة شديدة الفعّالية، إذ إن سرعتها ودورانها يتضامنان مع سرعة الحيوان فتحدث إصابة بليغة. ولا تزال تُستخدم للصيد من قبل بعض السكان الأصليين في أستراليا، وبعض الصيادين في بعض مناطق جنوب أفريقيا. والنماذج الأكثر شهرة لهذه الأداة هي التي أتت إلينا من السكان الأصليين في أستراليا. وقد صارت في الواقع رمزاً لهؤلاء السكان. لكن عُثر في الحفريات على نماذج منها في أفريقيا وأميركا ومصر وغير ذلك.

نماذج من البوميرانغ- المرتدة

لكن يمكن القول إنّ الأداة تحوّلت في العصر الحديث إلى أداة شائعة جداً للعب. وكأداة للعب، فهي تُصنع من مواد مختلفة جداً. غير أنه بدا لي أن هذه الأداة كانت تُستخدم قديماً في الجزيرة العربية انطلاقاً من بعض الصور المحفورة، مثل الصورة أدناه من منطقة تيماء.

وكما نرى، فهناك في الصورة رجلان في حركة تبدو راقصة يرفعان فوق رأسيهما أداة قريبة جداً من شكل المرتدة. لا نستطيع بالطبع تأكيد أنها مرتدة. لكنه أمر محتمل أن تكون كذلك. ولا يُعرف تاريخ مثل هذه المحفورات للأسف. غير أنه يمكن افتراض أن للرجلين وملابسهما طابعاً أفريقياً ما. وإن صح ذلك، فلا بد أن الحفر يعود إلى آلاف عديدة من السنوات.
عليه، فربما كانت المرتدة موجودة ثم اختفت من الجزيرة العربية.

### هلال الصيد

غير أن هناك أداة مذكورة في المصادر العربية باسم: هلال الصيد ربما تكون آخر نماذج المرتدة في الجزيرة العربية. وهي تُستخدم لصيد حمر الوحش على الأخص:
«هلال الصيد: وهو شبيه بالهلال، تُعرقب به الحمير الوحشية... قال الشاعر: فأبدى الهلال لنا إذ بدا/ جواراً كريماً وعيراً عقيراً/ يعرقبهنّ الفتى بالهلال/ كعرقاب ذي الصيد ذبحاً جحيراً» (ابن دريد، جمهرة اللغة).
يضيف جواد علي: »ولعرقبة الحمير الوحشية تُستعمل آلة خاصة تشبه الهلال يقال لها: هلال الصيد» (جواد علي، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام).
أما ابن منظور فيشير إلى أنها أداة عامة للصيد كله وليس لحمير الوحش، ويقول إنها تُصنع من الحديد: «الهِلال: حَدِيدَةٌ يُعَرْقَب بِهَا الصَّيْدُ» (ابن منظور، لسان العرب).
وكما نرى فالمعلومات ضئيلة جداً عن الأداة. فهي لا تخبرنا سوى أنها أداة صيد شبيهة بالهلال، وأنها تُستخدم لعرقبة حمير الوحش خاصة، أي لصيدها عبر ضربها في عراقيبها، أي من الخلف. وأغلب الظن أن هذه المعلومات، إذا استثنينا معلومة «لسان العرب»، استقيت من بيت الشعر الذي استشهد به ابن دريد (يعرقبهن الفتى بالهلال). بل هي في الحقيقة مجرد تفسير للبيت لا غير. وهو ما يعني أن اللغويين الذين تعرّضوا لهذه الأداة لم يكونوا يملكون معلومات خاصة عنها، الأمر الذي يشير إلى أنّ استعمال هذه الأداة كان قد انحسر في وقتهم في بقع صغيرة كانت لا تزال تعيش على الصيد.
وليس هذا غريباً أبداً. فقد شهدنا انهيار الصيد في بعض الفترات في الجزيرة العربية. فقد توقف استخدام المصائد الصحراوية، التي تمثل منشآت ضخمة ومهيبة في وقت من نهايات العصر البرونزي في أغلب الظن. وأدناه صورة لنموذج بسيط منها عُثر عليه محفوراً على حجر في جنوب سيناء.

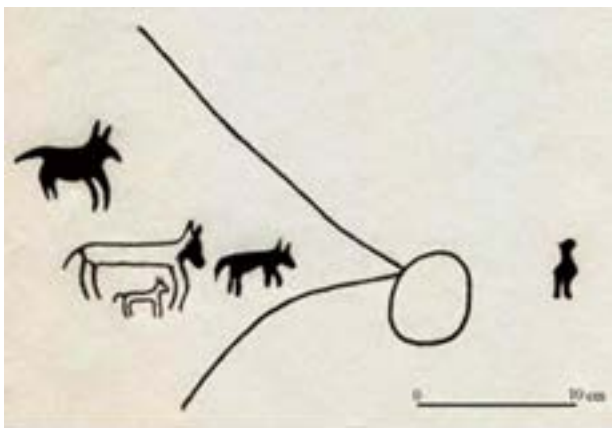

ويجري في هذه المصيدة حشر الحيوانات بين الضلعين، ثم دفعها للسقوط في الحفرة التي تبدو كحلقة في الصورة. لكنّ هناك نماذج أكثر تعقيداً بكثير من النموذج المصوّر أعلاه. وأدناه صورة حديثة لمصيدة متوسطة الحجم من الجزيرة العربية.

وكما نرى في الصورة، فهناك ثماني حفر- آبار في الأعلى وسبع حفر عند الرجلين. أي أن هناك 15 حفرة أُعدت لكي تقع فيها الظباء. وهناك مصائد فيها عشرات الحفر. وهو ما يعني أن حجم الصيد كان هائلاً، وأن مجموعات كبيرة جداً من البشر كانت تشارك فيه. لكن يبدو أن المبالغة في الصيد انطلاقاً من تقنية المصائد التي عرضنا لها، أدّت في نهاية الأمر إلى دمار مهنة الصيد ذاتها. فقد استنزف الصيد، واختفت قطعان الظباء من كل نوع، فانهار عالم الصيد والصيادين. ولعلّ مجتمعاتهم قد انهارت أيضاً. ومع انهيار الصيد، لم يعد أحد يعرف وظيفة المنشآت المهيبة التي استُخدمت لصيد الحيوانات.
ولعلّ دمار الصيد الكبير هو الذي جعل الصيد بالمرتدة، أي «هلال الصيد»، يسود. فهو صيد بسيط تشارك فيه أعداد قليلة من البشر تصطاد أعداداً محدودة من الحيوانات. وقد حفظ لنا بيت الشعر أعلاه آخر ذكر لهذه الأداة في الجزيرة العربية.
على أي حال، فقد كانت هناك أدوات أخرى غير «هلال الصيد». هناك أداة تُدعى الخاطوف الذي هو «شبيه بالمنجل يشد بحبالة الصائد ليختطف به الظبي» (ابن سيده، المخصص). لكنّ هلال الصيد كان في ما يبدو هو الأداة الوحيدة التي ترميها يد الصائد فتطير وحدها إلى هدفها. بالطبع ليس هناك شيء في المصادر العربية يتحدث عن ارتداد الهلال إلى من أطلقه حين يخطئ هدفه. أخيراً، يبدو أن هلال الصيد- المرتدة كان يُستخدم لأغراض طقسية. فقد عُثر على عدد منها في قبر الفرعون المصري توت عنخ آمون في القرن الرابع عشر قبل الميلاد، كما تظهر الصورة أدناه.

أسترالي أصلي يحمل بوميرانغ- الصورة من عام 2018

> يصعب أن تكون هذه المرتدات قد وُضعت في القبر لغرض الصيد، إلا إذا كان إله الفرعون المصري صياداً

ويصعب أن تكون هذه المرتدات قد وُضعت في القبر لغرض الصيد، إلا إذا كان إله الفرعون المصري صياداً.

* شاعر وباحث فلسطيني

Samedi 25 Mars 2023 no60
السبت 25 آذار 2023 العدد 60

# القوس

www.alqaous.com

8 صفحات

ملحق أسبوعي مخصّص للعدل والإنصاف يصدر مع الأخبار كل سبت

(الكاريكاتور لـ«انجل بوليغان ـ المكسيك»)

## محكمة دولية

[3-2]

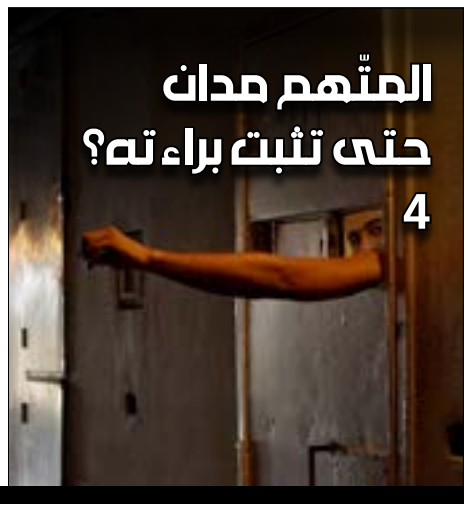

## المتّهم مدان حتى تثبت براءته؟

4

## اكتظاظ السجون: «ما عاد في محل»

5

## علاقة المحامين بوسائل الإعلام على المحكّ

6

## القضاء يحمي الجميع، فمن يَحمي القُضاة؟

أونلاين

مرافعة

«هذه هي السياسة. عليك ان تلوم السياسيين في نيويورك الذين يقررون في جرائم غزة وجنوب لبنان ان لا ياخذوا اي إجراء»، قال احد ابرز القضاة الدوليين انطونيو كاسيزي لـ"الاخبار" في نيسان 2009. لكن يبدو ان قرار الامتناع عن اتخاذ اي إجراء جدّي وعملي في جرائم إبادة وجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية يرتكبها الإسرائيليون، صدر هذه المرة عن المحكمة الجنائية الدولية نفسها. فقد سارع رئيسها للإعلان عن إصدار مذكرة توقيف بحق الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، بينما تستمر مماطلة المحكمة نفسها في التحقيق مع إسرائيليين حتى بعد إعلان بعضهم على الملا نيّتهم محو قرى وبلدات فلسطينية من الوجود. هكذا انكشفت الوظيفة السياسية للمحكمة الجنائية الدولية وظهرت بوجه جديد بعيد كل البعد عن العدل والإنصاف

## استعجال في ملاحقة الرئيس الروسي ومماطلة في ملاحقة إسرائيليين

# «المحكمة الجنائية» تكشف انحيازها

من مخلفات حملة التطهير العرقي والإبادة الجماعية التي شنها مستوطنون صهاينة في 26 شباط في بلدة حوارة بحماية ومواكبة جيش الاحتلال الإسرائيلي (من الويب)

عمر نشابة

في 26 شباط الفائت، قامت مجموعة كبيرة من المستوطنين الإسرائيليين المسلحين بحماية جيش الاحتلال الإسرائيلي بالاعتداء على بلدة حوارة قرب نابلس، فأحرقوا البيوت والمحال التجارية والسيارات مهددين السكان بالقتل. وأعلن الهلال الأحمر الفلسطيني عن منع قوات الاحتلال الطواقم الطبية من الدخول إلى حوارة، والاعتداء على سيارات إسعاف، فيما فرض الاحتلال حصاراً في محيط نابلس وقراها. أصيب أكثر من 150 فلسطينياً باعتداءات قوات الاحتلال ومستوطنيه، وأحرق 52 منزلاً و130 سيارة.

يمكن تصنيف الاعتداء على بلدة حوارة من ضمن جرائم «الإبادة الجماعية»، طبقاً لتعريف القانون الجنائي الدولي واستناداً لما قاله وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش قبل وقوع الجريمة. ففي تحريض صريح على «التطهير العرقي»، قال سموتريتش إن «قرية حوارة بحاجة إلى أن تمحى». تعليقاً على ذلك، خرج «المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط» تور وينسلاند ليعلن للعالم أن «لا مبرر للإرهاب ولا للحرق العمد والأعمال الانتقامية ضد المدنيين، يجب محاسبة جميع مرتكبي أعمال العنف». وانتهى الكلام عند هذا الحد، كما في كل مرة يتعرض فيها الفلسطينيون للقتل والاعتداء والتهجير والتعذيب والإرهاب على يد المستوطنين الإسرائيليين المسلحين بحماية جيش الاحتلال الإسرائيلي بالاعتداء على بلدة حوارة قرب نابلس، فأحرقوا البيوت والمحال التجارية والسيارات مهددين السكان بالقتل. وأعلن الهلال الأحمر الفلسطيني عن منع قوات الاحتلال الطواقم الطبية من الدخول إلى حوارة، والاعتداء على سيارات إسعاف، فيما فرض الاحتلال حصاراً في محيط نابلس وقراها. أصيب أكثر من 150 فلسطينياً باعتداءات قوات الاحتلال ومستوطنيه، وأحرق 52 منزلاً و130 سيارة.

يمكن تصنيف الاعتداء على بلدة حوارة من ضمن جرائم «الإبادة الجماعية»، طبقاً لتعريف القانون الجنائي الدولي واستناداً لما قاله وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش قبل وقوع الجريمة. ففي تحريض صريح على «التطهير العرقي»، قال سموتريتش إن «قرية حوارة بحاجة إلى أن تمحى». تعليقاً على ذلك، خرج «المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط» تور وينسلاند ليعلن للعالم أن «لا مبرر للإرهاب ولا للحرق العمد والأعمال الانتقامية ضد المدنيين، يجب محاسبة جميع مرتكبي أعمال العنف». وانتهى الكلام عند هذا الحد، كما في كل مرة يتعرض فيها الفلسطينيون للقتل على يد المستوطنين الإسرائيليين المسلحين بحماية جيش الاحتلال الإسرائيلي بالاعتداء على بلدة حوارة قرب نابلس، فأحرقوا البيوت والمحال التجارية والسيارات مهددين السكان بالقتل. وأعلن الهلال الأحمر الفلسطيني عن منع قوات الاحتلال الطواقم الطبية من الدخول إلى حوارة، والاعتداء على سيارات إسعاف، فيما فرض الاحتلال حصاراً في محيط نابلس وقراها. أصيب أكثر من 150 فلسطينياً باعتداءات قوات الاحتلال ومستوطنيه، وأحرق 52 منزلاً و130 سيارة.

يمكن تصنيف الاعتداء على بلدة حوارة من ضمن جرائم «الإبادة الجماعية»، طبقاً لتعريف القانون الجنائي الدولي واستناداً لما قاله وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش قبل وقوع الجريمة. ففي تحريض صريح على «التطهير العرقي»، قال سموتريتش إن «قرية حوارة بحاجة إلى أن تمحى». تعليقاً على ذلك، خرج «المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط» تور وينسلاند ليعلن للعالم أن «لا مبرر للإرهاب ولا للحرق العمد والأعمال الانتقامية ضد المدنيين، يجب محاسبة جميع مرتكبي أعمال العنف». وانتهى الكلام عند هذا الحد، كما في كل مرة يتعرض فيها الفلسطينيون للقتل

### محكمة «غبّ الطلب» بالنسبة لواشنطن

أعلن الرئيس الأميركي جو بايدن أن مذكرة التوقيف التي أصدرتها المحكمة الجنائية الدولية بحق نظيره الروسي، فلاديمير بوتين، الأسبوع الفائت، بتهمة ارتكاب جرائم حرب، «مبررة». وقالت المتحدثة باسم مجلس الأمن القومي الأميركي، أدريان واتسون إن الولايات المتحدة «لا تساورها شكوك حول ارتكاب روسيا لجرائم حرب وفظائع في أوكرانيا».

وأوضحت أن «الدعي العام التابع للمحكمة الجنائية الدولية يتمتع بالاستقلالية ويتخذ قراراته بناءً على الأدلة المطروحة أمامه». وقد بدا ذلك تحوّلاً لافتاً في الموقف الأميركي من المحكمة الجنائية الدولية. ففي آذار 2020، عندما قرر القضاة السماح لمدعي عام المحكمة نفسها التحقيق في جرائم محتملة ارتُكِبت في أفغانستان، استهزأ وزير الخارجية الأميركي آنذاك، مايك بومبيو، بالمحكمة واصفاً إياها بأنها «مؤسسة سياسية غير خاضعة للمساءلة، ومقنَّعة في شكل هيئة قانونية». لكن لا عجب في ذلك، إذ إن الولايات المتحدة تريدها محكمة «غبّ الطلب» في الحروب التي تشنّها مع حلفائها الأوروبيين بحجة «تحقيق العدالة»، بينما تتكثف جرائم الإبادة بحق الشعب الفلسطيني، وتبقى «إسرائيل» في منأى عن أي مساءلة.

مفوضية حقوق الأطفال في روسيا ماريا آلكسيفنا لفوفا - بيلوفا.

وأعلنت المحكمة أن مذكرات الاعتقال تنصّ على مسؤولية كل من بوتين ولفوفا - بيلوفا «عن جريمة الحرب المتمثلة في الترحيل غير القانوني» للأطفال من أوكرانيا إلى روسيا.

الخطوة التي اتخذتها المحكمة الجنائية الدولية سياسية تكشف انحيازها لأجندات الدول الغربية والولايات المتحدة من جهة، وهي أشبه بإعلان عن انخراطها في الحرب النفسية التي يشنّها المعسكر الأميركي - الأوروبي على روسيا بشكل مركز في وسائل الإعلام والأوساط الاجتماعية والثقافية وحتى الرياضية.

### دليك الانحياز

في آذار 2021، أعلنت المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية (السابقة) فاتو بنسودا أنها فتحت تحقيقاً رسمياً في «جرائم مفترضة في الأراضي الفلسطينية المحتلة».

**إعلان رئيس المحكمة عن مذكرة التوقيف بحق الرئيس بوتين أشبه بإعلان عن انخراط المحكمة في الحرب النفسية التي يشنّها المعسكر الأميركي - الأوروبي على روسيا**

وعلى رغم أن التحقيق في الجرائم المرتكبة في فلسطين المحتلة بدأ قبل انطلاق التحقيق بشأن ما يحصل في أوكرانيا، واستمر مع تولّي كريم خان مركز المدعي العام، لم تصدر مذكرات توقيف أو أي تصريح عن المحكمة يعلن احتمال تحمّل رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، مثلاً، أو أي من وزرائه أو ضباطه بالاسم المسؤولية، كما فعلت بخصوص الرئيس الروسي ورئيسة مفوضية حقوق الأطفال في روسيا. علماً أن بنسودا أعلنت يومها أن هناك «أساساً معقولاً للاعتقاد بأن جرائم ارتكبت من جانب أفراد من قوات الدفاع الإسرائيلية والسلطات الإسرائيلية وحماس وفصائل فلسطينية مسلحة».

الكيان الإسرائيلي ليس عضواً في المحكمة الجنائية الدولية، وسبق أن عارض الإسرائيليون بشدة أي تحقيق بشأن «أعمال العنف» في فلسطين المحتلة. لكن قضاة المحكمة الجنائية الدولية كانوا قد مهّدوا الطريق أمام تحقيق في جرائم حرب، من خلال إعلانهم أن الاختصاص القضائي للمحكمة يشمل فلسطين كونها عضواً. لكن يبدو أن المحكمة تماطل وتؤجل وتمدد التحقيق تلو الآخر، إذ إن بنسودا كانت قد أعلنت، منذ كانون الأول 2019، أنها «تريد تحقيقاً كاملاً بعد تحقيق أوّلي استمر خمس سنوات»، وما زال تحقيق ما بعد التحقيق مستمراً حتى اليوم، من دون أن يصدر أي قرار جدّي أو مذكرة توقيف عن المحكمة الجنائية الدولية.

### سقط قناع «المحكمة»

نذكر في الآتي بعض الملاحظات الأولية بشأن انكشاف المحكمة الجنائية الدولية:

أولاً، قررت هذه المحكمة السير بخطوة متقدمة من خلال إصدار مذكرة التوقيف بحق الرئيس بوتين متجاوزة الحصانة التي يفترض أن يتمتع بها رؤساء الدول، لكن يبدو أنها تناست أن الرئيس الذي تستهدفه هو رئيس إحدى الدول الخمس الكبرى التي يحق لها تعطيل أي قرار يصدر عن مجلس الأمن الدولي. وبالتالي، لن تستكمل هذه الخطوة بسعي جدّي لتنفيذ مذكرة التوقيف وتكريس شرعيتها وتعميم «عدالتها»، بل على العكس تماماً ستؤدي إلى تثبيت انحياز المحكمة الجنائية الدولية إلى فريق على حساب آخر بدل أن تكون على مسافة واحدة من الجميع.

ثانياً، امتنعت المحكمة الجنائية الدولية عن فتح تحقيق جنائي في جرائم الإبادة الجماعية في فلسطين المحتلة، واقتصر التحقيق على ارتكابات يمكن أن تصنّف جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، على رغم أن الممارسات الإسرائيلية وتصريحات العديد من المسؤولين الإسرائيليين تدل بشكل واضح إلى السعي لـ«تطهير عرقي» وإبادة الشعب الفلسطيني وبناء دولة عبرية يتمتع فيها اليهود بحقوق تتفوق على حقوق غير اليهود.

ثالثاً، إن جريمة «الترحيل غير القانوني» للأطفال من أوكرانيا إلى روسيا، إذا ثبت وقوعها فعلاً، يمكن الرجوع عنها من خلال إعادة الأطفال المرحّلين والتعويض عليهم ومعالجتهم. أما جرائم قتل الأطفال والنساء والشيوخ واستهداف الأميركي و«التحالف الدولي» في أفغانستان والعراق وسوريا واليمن المحتلة، فلا يمكن الرجوع عنها. غير أن المحكمة الجنائية الدولية قررت المماطلة في ملاحقة إسرائيليين، بينما يتمادون في ارتكاب جرائم القتل والتعذيب والتهجير بحق الفلسطينيين من دون أي مساءلة أو محاسبة أو محاكمة.

رابعاً، انكشف انحياز المحكمة الجنائية الدولية من خلال عدالتها الانتقائية، خصوصاً لناحية التحرك السريع إزاء الأحداث في أوكرانيا والتباطؤ والمماطلة والتردّد في التحقيق وامتناعها عن اتخاذ أي إجراء أو خطوة عملية إزاء الجرائم التي ارتكبها الجيش الأميركي و«التحالف الدولي» في أفغانستان والعراق وسوريا واليمن واستمرار تمادي جرائم الإبادة التي يرتكبها الإسرائيليون بحق الشعب الفلسطيني.

### أركان جريمة الإبادة الجماعية

جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، كانت قد اعتمدت في دورتها الأولى المنعقدة في نيويورك في أيلول 2002 تحديداً لأركان الجرائم التي تقع ضمن اختصاصها. ومن بين تلك الجرائم جريمة الإبادة الجماعية، إذ حددت أركان الإبادة الجماعية بالقتل (المادة 6أ)، وبالحاق أذى بدني أو معنوي جسيم (المادة 6ب)، وبفرض أحوال معيشية يقصد بها التسبب عمداً في إهلاك مادي (المادة ج 6). وطبقاً لهذا التحديد القانوني، لا شك أن هناك عناصر إثبات متعددة تدل إلى أن الإسرائيليين يُمعنون في ارتكاب جريمة إبادة جماعية بحق الشعب الفلسطيني. وقد اتفقت الدول الأطراف في نظام روما على أن أركان جريمة الإبادة الجماعية تشمل:

- أن يقتل مرتكب الجريمة شخصاً أو أكثر،
- أن يسفر فعل مرتكب الجريمة عن إلحاق أذى بدني أو معنوي جسيم بشخص أو أكثر،
- أن يفرض مرتكب الجريمة أحوالاً معيشية معيّنة على شخص أو أكثر،
- أن يكون الشخص أو الأشخاص منتمين إلى جماعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية معيّنة،
- أن ينوي مرتكب الجريمة إهلاك تلك الجماعة القومية أو الإثنية أو العرقية أو الدينية، كلياً أو جزئياً، بصفتها تلك،
- أن يصدر هذا السلوك في سياق نمط سلوك مماثل وواضح موجه ضد تلك الجماعة أو يكون من شأن السلوك أن يُحدث بحد ذاته ذلك الإهلاك.

يُمعن العدو الإسرائيلي بارتكاب هذه الجرائم بحق الفلسطينيين بسبب انتمائهم العربي الفلسطيني، ويقتل المدنيين الفلسطينيين ويعتدي ويُدمّر ممتلكاتهم ويخرّب أراضيهم الزراعية بشكل شبه يومي، ويحاصرهم ويفرض قيوداً على تحركاتهم. وقد أعلن عدد من المسؤولين الإسرائيليين، آخرهم وزير المالية الإسرائيلي الحالي سموتريتش، كما ذكرنا آنفاً، نيّتهم «التخلص من الفلسطينيين» وإزالة قراهم وبلداتهم من الوجود. وهم يفعلون ذلك باستمرار بهدف التوسّع الاستيطاني.

### رئيس محكمة متحدثاً باسم المدعي العام

على رغم أن «الرئاسة مسؤولة عن الإدارة السليمة للمحكمة باستثناء مكتب المدعي العام»، كما ورد في الموقع الرسمي للمحكمة الجنائية الدولية، وعلى رغم أن للمدعي العام فريقاً إعلامياً خاصاً بما يصدر عنه، بادر رئيس المحكمة البولوني بيوتر هوفمانسكي إلى الظهور عبر الفيديو للإعلان بنفسه عن صدور مذكرة توقيف بحق الرئيس الروسي فلاديمير بوتين. واللافت أن هوفمانسكي لم يتطرق إلى المدعي العام، بل قال حرفياً إن «المحكمة أصدرت» مذكرة التوقيف في ما بدا تجاوزاً لمبدأ قرينة البراءة وتلميحاً لحكم مسبق بحق بوتين. فالمحكمة تتألف من المدعي العام ومكتب الدفاع وأمانة السرّ وهيئة المحاكمة، بينما لم تصدر مذكرة التوقيف إلا عن المدعي العام.

وبما أن رئيس المحكمة هو الذي أعلن عن صدور المذكرة، سألت «القوس» المتحدث باسم المحكمة فادي العبدالله عما إذا كانت محاكمة بوتين على جرائم يُزعم ارتكابها في أوكرانيا فيما لا يخضع نتنياهو لأي محاكمة على رغم وجود أدلة كثيرة تدينه وحكومته، سيضر بسمعة المحكمة الجنائية الدولية كمحكمة عادلة ونزيهة؟

وعلى رغم أن السؤال مرتبط بواجبات العبدالله الوظيفية التي تتضمن الحفاظ على سمعة المحكمة، إلا أنه امتنع عن الإجابة وقال إن «المدعي العام هو الذي يحقق ويقدم التهم والأدلة إلى القضاة. لذا، فإن الأسئلة المتعلقة بأسباب توجيه التهم ضد شخص من دون آخر، أو حول التقدم المحرز في التحقيقات، يجب أن يتناولها المدعي العام».

وقد وجّهت «القوس» السؤال إلى مكتب المدعي العام من دون أن تحصل على أي جواب.

### محاكمات غيابية

**وقعت المحكمة الجنائية الدولية يوم أول من أمس اتفاقية تعاون مع المدعي العام الأوكراني أندريه كوستين الذي أعلن إثر توقيع الاتفاقية أن المحاكم الدولية ستحاكم أرفع المسؤولين الروس غيابيا. علما أن المحاكمات الغيابية في المحاكم الدولية تفتح الباب واسعا أمام التوظيف السياسي كما حصل في المحكمة الخاصة بلبنان.**

(الصورة من فليكر)

قاووش

# المتّهم مدان حتى تثبت براءته؟

فداء عبد الفتاح

أرخت سلسلة الأزمات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي يعاني منها المجتمع اللبناني بظلالها على التقاضي وحقّ كل مواطن في الوصول إلى العدالة، إما شاكياً أو مشتكى عليه. يُعدّ التوقيف الاحتياطي إلى أجل غير مسمّى، من أبرز التحدّيات التي تواجه المتقاضين. ومع أن القانون ينصّ على أن مدة التوقيف الاحتياطي يجب ألا تتخطى الشهرين (في الجنح) أو ستة أشهر (في الجنايات، تُمدّد في جرائم القتل وتجارة المخدرات)، وأن القاعدة الأولى في القانون الجزائي تنصّ على أن «المتهم بريء حتى تثبت إدانته»، إلا أن قواعد الممارسة العملية لتطبيق القانون وفقا لـ«الصيغة اللبنانية»، تُظهر أن الواقع شيء آخر.

يستعرض هذا المقال ما ينص عليه القانون في ما خص التوقيف الاحتياطي، ويناقش الانتهاكات الإجرائية خلال مراحل التحقيق والسير في المحاكمات، وما لها من تأثير على تفاقم أزمة الاكتظاظ في السجون وأماكن التوقيف

«أشار النائب العام الاستئنافي بتوقيف المشتبه فيه على ذمة التحقيق وختم الملف وإعادته إلى مرجعه». جملة يردّدها معظم النوّاب العامين لدى مخابرتهم من قبل الضابطة العدلية، التي يرفض عدد من عناصرها مخابرة النائب العام بمضمون الشكوى والاستجواب الأوّلي أمام المتهم ومحاميه. فيبقى المتهم موقوفاً على ذمة التحقيق إلى أن يمثل أمام قاضي التحقيق الذي يصدر مذكرة توقيف وجاهية بحقه بعد استجوابه ليصبح توقيفه قانونياً.

### ماذا يقول النص؟

تقول القاعدة العامة في القانون الجزائي: «المتهم بريء حتى تثبت إدانته». ومن المفترض، بحسب القانون، أن يكون هذا إثباتاً قاطعاً بالأدلة والبراهين، فلا يقتصر أي حكم في الإدانة على الاستنتاج والتحليل فقط. وعلى كل قرار ظنّي (يصدر عن قاضي التحقيق)، أو اتهامي (يصدر عن الهيئة الاتهامية في القضايا الجنائية)، أو حكم جزائي (يصدر عن قاض منفرد جزائي أو محكمة الجنايات)، أن يذكر الوقائع والأسباب ويُعدّد الأدلة والإثباتات ليصل إلى إسناد الفعل للنصّ القانوني الذي يُحاكم على أساسه المتهم.

كما تُعدّ النيابة العامة المرجع الأساس الذي يبلّغ جميع القرارات خلال السير في المحاكمة وفي مراحلها كافة، من مرحلة التحقيق الأولي لدى الضابطة العدلية (قوى أمن داخلي أو شرطة عسكرية)، وتباعاً خلال التحقيقات اللاحقة والمحاكمة، وصولاً إلى تنفيذ الحكم. فتسجل الشكوى أمام النيابة العامة الاستئنافية، ويحيلها النائب العام إلى التحقيق. بناءً عليه، يقرر إما الادعاء وتحريك دعوى الحق العام، أو حفظ الشكوى لعدم تماماً. إن قرار التوقيف وما ينتج عنه من معاناة للموقوف وذويه ومحاميه لا تنتهي بانتهاء مدة التوقيف الاحتياطي، وبخاصة مع غياب الالتزام بهذه المدة في معظم الأحيان. نسبة كبيرة جداً من الملفات وغالبية القرارات تُردّ من قبل النيابة العامة، والقضاة الذين يخالفون رأيها ويقررون الترك ليسوا كثراً. وفي حالات محددة تستأنف النيابة العامة أمام الهيئة الاتهامية قرار الترك إذا كان خلافاً لرأيها.

(هيثم الموسوي)

أو تترك الأمر لقاضي التحقيق أو تعترض عليها، وإن خالف قاضي التحقيق رأي النيابة العامة بإمكانها استئناف قراره أمام الهيئة الاتهامية. مع الأخذ في الاعتبار أنه بإمكان المدعي أن يتقدّم بهذه الإجراءات بشكل مباشر من دون الاستعانة بمحام في بعض القضايا الجنحية، باستثناء القضايا الجنائية التي تتطلب وجود محام لتمثيل المدعى عليه أمام المحكمة.

### ماذا يقول الواقع؟

النهج العام أو المبدأ المتبع وفقاً لما نراه على أرض الواقع يخالف القانون تماماً. إن قرار التوقيف وما ينتج عنه من معاناة للموقوف وذويه ومحاميه لا تنتهي بانتهاء مدة التوقيف الاحتياطي، وبخاصة مع غياب الالتزام بهذه المدة في معظم الأحيان. نسبة كبيرة جداً من الملفات وغالبية القرارات تُردّ من قبل النيابة العامة، والقضاة الذين يخالفون رأيها ويقررون الترك ليسوا كثراً. وفي حالات محددة تستأنف النيابة العامة أمام الهيئة الاتهامية قرار الترك إذا كان خلافاً لرأيها.

> **«لازمة» اعتراض النيابة العامة على طلب إخلاء السبيل أو طلب استرداد مذكرة التوقيف التي لا تستند بغالبيتها إلى مدة التوقيف الاحتياطي تزيد من الاكتظاظ في النظارات والسجون**

طبعاً ورفيعي المستوى السياسي من فاسدين وناهبي المال العام. أما عامة الشعب فمكرمون فقط بصدور الحكم باسمهم: «حكم باسم الشعب اللبناني».

### النيابة العامة مع الناس أم عليها؟

تمثّل النيابات العامة المصلحة العليا للدولة، ويُعدّ النائب العام ممثلاً للحقّ العام في المحاكمات، الذي هو حقّ المجتمع المكوّن من المواطنين والمقيمين على الأراضي اللبنانية. وبالتالي، فإن المصلحة العليا للدولة تنطلق من المصلحة الشخصية لكل فرد في هذه الدولة. ومن المفترض أن يعتمد قضاة النيابة العامة معياراً أساسياً في جميع قراراتهم، ينطلق من معادلة «مصلحة الفرد الشخصية تحقّق المصلحة العليا للدولة». وعليه، من الضروري أن يحمي النائب العام هذه المصلحة من جوانبها كافة عند اتخاذ أي قرار.

لكن، ليست هذه هي الحال. فعلى سبيل المثال، «لازمة» اعتراض النيابة العامة على طلب إخلاء السبيل أو طلب استرداد مذكرة التوقيف، التي لا تستند في غالبية الأحيان إلى مدة التوقيف الاحتياطي، تزيد من الاكتظاظ في النظارات والسجون، كما يزيد عدد المطلوبين بمذكرات توقيف غيابية والهاربين من وجه العدالة.

### قضاء «لناس وناس»؟

يبدو أن الوصول إلى القضاء العادل والمنصف، الذي هو أساس بناء أي مجتمع وحصانة كل فرد، بات أمراً صعب المنال. إذ يشوب المحاكمات في لبنان، والتقاضي بشكل عام، العديد من المشكلات والتحدّيات التي لا تشجع المواطن على المثول أمام المحاكم. ومن «يعلق» ولا مفيث له، من مال أو سلطة، قد يُنسى في غياهب السجون والنظارات، بغضّ النظر عن نوع الجرم المرتكب أو المتهم بارتكابه.

لم يعُد الوصول إلى التقاضي ميسّراً لعامة الناس (راجع «القوس»، عدد 11 آذار 2023، «النيابة العامة المالية: لزوم ما لا يلزم»)، لا سيّما مع هيمنة السلطة السياسية على السلطة القضائية التي جعلت مقولة: «هيدا القاضي مين مفتاحو؟» ترافق كل موكل قبل السير بأي دعوى. لأن النهج المتّبع أمام عدد لا بأس به من القضاة، وبشكل خاص قضاة الجزاء، يقوم على الإرضاءات المتنوعة الأسباب وعلى رأسها إرضاء المراجع السياسية، التي من خلالها يكتسب القاضي ثقة المرجعية السياسية والطائفية التي تُعدّ السند لتأمين المراكز الوظيفية.



قاووش

في ظل تعطّل العمل القضائي وثقل كاهل المحاكم بالملفات والقضايا المتراكمة و«تطيير الجلسات»، لم يُحاكم معظم المحتجزين في السجون ومراكز التوقيف، من بين 8350 محتجزاً في لبنان، هناك 6889 ينتظرون المحاكمة، وبذلك تتخطى نسبة التوقيف الاحتياطي 82٪. يُعدّ الاستخدام المفرط للتوقيف الاحتياطي وطول مدة الإجراءات السابقة للمحاكمة، والافتقار إلى البدائل غير الاحتجازية (قبل المحاكمة وبعد إصدار الحكم)، من العوامل الأساسية لاكتظاظ السجون، الذي لا يقتصر على «نقص مساحة»، بل هو عقبة رئيسية أمام تحقيق بيئة سجون آمنة وصحيّة وإنسانية. كما انه يقوّض اداء الوظيفة الاساسية للسجون في إصلاح السلوك الجنائي. يمكن ان يساعد تاطير الإجراءات الجنائية للحد من اللجوء إلى الحرمان من الحرية في بعض الحالات، واعتماد نهج «إعادة التاهيل والإدماج» في السجون ونقل إدارتها إلى مؤسسة متخصصة، في الحد من الاكتظاظ وتفعيل التواصل بين مؤسسات العدالة الجنائية

# اكتظاظ السجون «ما عاد في محل»

جنان الخطيب

أوقفت شعبة المعلومات الأسبوع المنصرم ما يزيد على 190 مشتبهاً فيهم بجرائم سرقة، وتعاطي وتجارة مخدرات وعمليات احتيال بحسب البيانات الرسمية الصادرة عن المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي. في الأسبوع نفسه، أوقفت مديرية المخابرات نحو 400 شخص لتورطهم في جرائم وجنح متعددة. رغم أهمية هذه التدابير الأمنية وعمليات الرصد والملاحقة لضمان السلامة العامة ولمنع إفلات المجرمين من العقاب ودعم الضحايا، إلا أن السجون ومراكز التوقيف بدأت تغصّ بالنزلاء، والأمر يزداد سوءاً في ظل ظروف الاحتجاز الصعبة البعيدة عن المعايير المقبولة.

فقد أدى الارتفاع في استخدام «الحبس» إلى ضغط مفرط على السجون ومراكز التوقيف، ولا سيّما أن المرافق المستخدمة حالياً كسجون (باستثناء سجني رومية وزحلة)، صُمّمت في الأصل لأغراض مختلفة (إسطبلات، أو ثكنات عسكرية، أو مراكز شرطة، أو مستودعات). وحتى بعد إجراء بعض التغييرات الهيكلية عليها، فإنها لا تزال غير ملائمة كسجون وتحتاج إلى صيانة. فغالبية المرافق مكتظة، الزنزانات والغرف والمهاجع تفتقر للأثاث، وينام المحتجزون على حصائر (إن وجدت). وحتى المساحة الأرضية، في معظمها غير كافية لجميع السجناء للاستلقاء في الوقت نفسه، فيتناوبون على النوم. إلى جانب ذلك، يؤثر الاكتظاظ بشكل سلبي على جودة التغذية والصرف الصحي والنظافة والخدمات الصحيّة وأنشطة السجناء وبرامجهم، ما يقلل من احتمالات نجاح إعادة إدماجهم (راجع «القوس»، عدد 18 آذار 2023، «حاجات للبقاء»).

### عدد الموقوفين إلى ارتفاع؟

بين المسجونين، محكومون يقضون «فترة العقوبة» في مراكز توقيف غير مخصّصة أساساً لهذا الغرض. ومنهم موقوفون احتياطياً في سجون، يقضون فترة «العقوبة قبل الإدانة»، وفي بعض الحالات قد تتجاوز فترة الاحتجاز فترة العقوبة. ومنهم من يتبيّن لاحقاً أنهم أبرياء و«لهم أيام عالدولة».

من المتوقع أن يستمر عدد الموقوفين في الارتفاع لعدة عوامل، أهمّها: تأثير الأزمة المالية على عمل القضاء في المحاكم وما له من تأثير على البتّ في الملفات والقضايا، ويشمل ذلك التحدّيات اللوجستية وانقطاع التيار الكهربائي وتحدّيات «سوق» الموقوفين إلى قصور العدل مع ارتفاع أسعار المحروقات وغياب الصيانة لآليات نقل السجناء. أضف إلى ذلك، الإضرابات المستمرة للمساعدين القضائيين، مع الأخذ في الحسبان أن العملية القضائية كانت بالكاد تتحرك حتى قبل الإضراب، بسبب تأخير المحاكمات لعدة أسباب، أهمّها جائحة كورونا، وإضراب المحامين واعتكاف القضاة، إذ عُلّقت جميع الأعمال القضائية بما فيها البتّ بطلبات إخلاء السبيل، إضافة إلى الاستخدام المفرط لتدابير التوقيف الاحتياطي، وزيادة مدة الاحتجاز قبل المحاكمة.

### توقيف احتياطي ام تعسفي؟

رغم أنه «لا يجوز أن تكون القاعدة العامة هي أن الأشخاص الذين ينتظرون المحاكمة يجب أن يُحتجزوا»، وأن «الحبس الاحتياطي يجب أن يُستخدم كملاذ أخير في الإجراءات الجنائية، مع إيلاء الاعتبار الواجب للتحقيق في الجريمة المزعومة ومن أجل حماية المجتمع والضحية»، يوضع العديد من المشتبه فيهم بارتكاب جرائم رهن الاحتجاز، غالباً لفترات طويلة غير مقبولة، بغضّ النظر عمّا إذا كانوا يشكلون تهديداً للمجتمع أم لا.

في بعض الحالات، لا يكون الاحتجاز السابق للمحاكمة قاسياً فحسب، بل يكون مخالفاً للقانون أيضاً، إذ ينتظر السجناء شهوراً وسنوات قبل المحاكمة، وهذا بعيد جداً عن الحدود التي ينصّ عليها القانون. طارق، أحد نزلاء سجن رومية، أوقف سنة 2020 لاشتباه في جريمة السرقة عبر النشل (جنحة) المنصوص عليها في المادة 636، الفقرة 2 من قانون العقوبات. من المفترض -بحسب القانون- أن لا تتعدى مدة التوقيف الاحتياطي شهرين كون الجريمة هي جنحة، وفقاً للمادة 108 من قانون أصول المحاكمات الجزائية، لذا كان لا بدّ من إخلاء سبيله في السنة نفسها. لم يكن لدى طارق خيار سوى تعيين محام، لكنه يتساءل عن جدوى خياره هذا، ولا سيّما أن ملفّه القابع في أحد «جوارير» قصر عدل طرابلس، لم يتحرك منذ ثلاث سنوات لأسباب عديدة، هي نفسها التي عُلّقت جميع الأعمال القضائية بسببها. فهل يقبع طارق في السجن مدة تتجاوز مدة العقوبة في حال أدين بالجرم المنسوب إليه؟

> **لا يزال مئات الأفراد الذين انتهوا بالفعل من قضاء عقوباتهم وراء القضبان لعدم قدرتهم على دفع غراماتهم**

(سجن جزين ـ هيثم الموسوي)

### عدالة بالفريش؟

من المفترض أن لا تتعدى مدة توقيف محمد (نزيل في سجن رومية منذ سنة 2021) ستة أشهر بحسب المادة 108 من قانون أصول المحاكمات الجزائية، كونه مشتبهاً فيه في جناية سرقة تمّت عبر الكسر والخلع لأحد المباني المأهولة، المعاقب عليها في نص المادة 639، الفقرة 1 من قانون العقوبات، بالأشغال الشاقة من ثلاث سنوات إلى سبع سنوات. لكن، مع كل محاولة تقديم طلب إخلاء سبيل، يصطدم محمد باعتكاف القضاة، ولا سيّما أنه لم يعد قادراً على تعيين محام لمتابعة ملفه، ويقول: «بالنسبة للمحامي إذا بتقوللو مرحبا بيقلّك بدّي 100 دولار، حتى أهلي ما عم يقدروا يزوروني من السنة الماضية».

إضافة إلى ذلك، في بعض القضايا، لا يزال مئات الأفراد، الذين انتهوا بالفعل من قضاء عقوباتهم، وراء القضبان لعدم قدرتهم على دفع غراماتهم. على الرغم من مساهمة بعض المنظمات غير الحكومية في تقديم مساعدات قانونية مجانية، إلا أنها تقتصر على بعض قضايا الجنايات.

### معاناة متزايدة

«لكل سجين الحقّ الأساسي في الاتصال بالعالم الخارجي والأسرة خلال فترة السجن»، بحسب قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء 1955 وقواعد نيلسون مانديلا لعام 2015، ولا سيّما أن تعزيز العلاقات الأسرية أثناء السجن مهم للحفاظ على وحدة العائلة، وتعزيز الرفاهية النفسية لأفراد الأسرة (ولا سيّما الأطفال)، كما تسهّل إعادة دمج السجين في المجتمع بعد الإفراج عنه، والحد من إعادة الإجرام. إلا أنه مع تفاقم الأزمة الاقتصادية وارتفاع أسعار المحروقات بشكل كبير، لم يعد بمقدور العديد من العائلات زيارة ذويهم في السجون، وخصوصاً السجون المركزية، الأمر الذي أثّر بشكل أساسي أيضاً على قدرة السجناء على توفير حاجاتهم الأساسية، من غذاء ومواد تنظيف وملابس وغيرها، إذ إن الأسعار في الحانوت باتت مرتفعة جداً، في ظل انهيار الليرة اللبنانية وتآكل القدرة المادية للسجناء وذويهم.

### للحدّ من الاكتظاظ

تساهم التدابير غير الاحتجازية كبديل للسجن، بشكل مباشر، في الحد من عدد النزلاء في السجون وبالتالي تخفيف الاكتظاظ. كما أنها تدعم بشكل أفضل فرص إعادة التأهيل وإعادة الإدماج للمجرمين، ما يؤدي بدوره إلى التخفيف على المدى الطويل من اكتظاظ السجون. كذلك، من الضروري إصلاح التشريعات والسياسات والممارسات المتعلقة بالاحتجاز السابق للمحاكمة وتخفيض العقوبة والتدابير البديلة، إضافة إلى ضرورة تزويد إدارات السجون بالإرشادات الفنية والعملية حول كيفية البدء وتعزيز برامج إعادة التأهيل، بالتنسيق الوثيق مع الجهات الحكومية وغير الحكومية، بما في ذلك توفير التدريب المستمر لمسؤولي السجون حول مواضيع مختلفة، تتضمّن التواصل وحل النزاعات وكيفية معاملة السجناء ذوي الإعاقة والأحداث وغيرها.

في العمق

# علاقة المحامين بوسائل الإعلام على المحكّ

(هروان بو حيدر)

## نقيب المحامين: لا تشتموا بعضكم بعضًا

تعليقاً على النقاش الدائر بشأن ظهور المحامين في وسائل الإعلام قال نقيب المحامين في بيروت ناضر كسبار: «إذا قصّرت النقابة يمكن لفت نظرها إلى مسألة أو موضوع أو نقطة ومخاطبتها مباشرة وليس عبر وسائل الإعلام، وهي التي تقرّر ما يجب القيام به. وهي لن تقبل بأن يُغيِّر مسارها التاريخي والمناقبي والريادي مجموعة من الذين يدعون المحافظة على الحريات العامة، في حين أن عدداً لا يتجاوز أصابع اليد يحاول لفت النظر إلى تصرفاته إما لكسب موكلين، أو للضغط على أشخاص أو مؤسسات من أجل منافع معينة». وأضاف «نحن نطبّق القانون، ونحافظ على مبدأ الحريات العامة وحقوق الإنسان ولكن ضمن الأطر والأصول القانونية، وبعيداً عن الفوضى والاستغلال، والتأثير سلباً على الرأي عن طريق مهاجمة الزملاء وشتم بعضهم لبعض على وسائل الإعلام، وتوجيه النقد الهدّام للنقابة ولمجلس النقابة وللمحامين. فمن يريد أن يضع لنفسه دعاية، فليضعها عن طريق كفاءاته العلمية والقانونية، وليس عن طريق مهاجمة النقابة التي هي مظلة الجميع. وفي مطلق الأحوال، القانون فوق الجميع والقضاء موجود لتطبيق القوانين».

قاطمة خشّاب درويش

يدور جدل بين المحامين في أروقة قصور العدل حول التعديلات التي أقرّها مجلس نقابة المحامين في بيروت في الثالث من آذار الجاري، وطالت الفصل السادس من «نظام آداب مهنة المحاماة ومناقب المحامين»، وتحديداً المواد 39، و40، و41، و42 التي تتناول علاقة المحامي بوسائل الإعلام. علماً أن هذه المواد كانت مثار نقاش حين أقرّت في 29 آذار 2014، وتسببت بردود فعل كونها تقيّد حرية المحامي وتحد من ظهوره الإعلامي (راجع «الأخبار»، عدد 14 آب 2014، حرية تعبير المحامي على المحكّ).

مرّت تسع سنوات على إقرار المواد التي تنظّم علاقة المحامي بوسائل الإعلام على اختلاف أنواعها، وهي ترتبط بمنع الظهور الإعلامي للمحامي وتقديم الاستشارات القانونية للجمهور من خلالها، فضلاً عن ربط مشاركته في البرامج والندوات القانونية بإذن مسبق من نقيب المحامين.

النقطة الخلافية الأولى، تتركز حول المادة 39 التي تنصّ بموجب التعديل «على المحامي أن يمتنع عن استخدام أي وسيلة من وسائل الإعلام والاتصالات منبراً للكلام أو المناقشة في الدعاوى العالقة أمام القضاء، مع حفظ حقه في الرد بعد موافقة النقيب، تستثنى من ذلك القضايا الكبرى التي تهم المجتمع، بعد أخذ موافقة النقيب».

ويتركز النقاش بين المحامين حول المعايير الأساسية التي ستعتمدها النقابة لتمييز القضايا الكبرى من القضايا الصغرى، وبالتالي تحديد الحالات التي يستطيع أن يتحدث فيها المحامي أمام الرأي العام وتلك التي يفترض أن يمتنع عن التطرق إليها إعلامياً.

أما النقطة الخلافية الثانية، فتتركز حول التعديل الذي طال كلمة واحدة في المادة 41، إذ جرى تبديل كلمة «يُستحسن» بكلمة يستحصل في الجملة المذكورة. فتحول جملة «يستحسن على المحامي أخذ إذن مسبق من النقيب للاشتراك في ندوة أو مقابلة ذات طابع قانوني..»، إلى «على المحامي أن يستحصل على إذن مسبق من النقيب للاشتراك في مقابلة أو ندوة تنظمها وسائل الإعلام.. على أن يحدد في طلبه زمانها وموضوعها واسم الوسيلة».

### بين مؤيّد ومعارض

يقف المحامون بين مؤيّدين للتعديلات من أجل وضع حدّ لـ«الفوضى الإعلامية» التي يعيشها عدد من المحامين، ومعارضين يرون فيها محاولة لكمّ أفواه المحامين وقمع حريتهم في التعبير. وبين الرأيين، هناك من يترقّب الفصل الأخير من النقاش خوفاً من التسرع في الاصطفاف ودفع الأثمان في ما بعد.

«نحن مع الضوابط التي تنظّم مهنة المحاماة خصوصاً أن عدداً من الزملاء يدلون بآرائهم بخفّة على شاشات التلفزة، ما ينعكس سلباً على صورة المحامي عموماً، ولكن شرط ألا تتحوّل إلى قيود تكبّل المحامي وعمله»، يقول المحامي محمد حيدر، مشدداً على «ضرورة وجود معايير واضحة حتى لا يكون هناك تكبيل مبطن للمحامي. إذ نرفض أي قيد من شأنه الحدّ من حرية المحامي في إبداء رأيه حول قضايا الشأن العام، بكل بساطة إذا تبيّن أن هذا الرأي على سبيل الدعاية أو التسويق الشخصي للمحامي، يفترض اتخاذ النقابة إجراءات في حقه». ويلفت إلى أن «القضاة الذين لديهم حق التحفظ، لديهم ناد لإبداء رأيهم في ما يجري، والمحامون لا يحتاجون إلى قيود تفرض عليهم للحد من حرية التعبير عن آرائهم».

المحامية مريم حمدان تلفت إلى أن «قرار التعديل يهدف إلى الحد من الفلتان الإعلامي لدى عدد من الزملاء الذين لا قيود في تصريحاتهم وكلامهم، ما يجعل صورة المحامي أمام الناس تهتز، فلا يعود محل ثقة نتيجة كلامه غير المسؤول، وقد يظلم القرار محامين آخرين». وتشدّد حمدان على «أهمية ضبط الملفات مكافحة الفساد التي انضم لبنان إليها، وهي تحمي الناشطين وتدعوهم إلى عقد مؤتمرات لفضح الفساد والفاسدين»، وفق رئيس جمعية «الشعب يريد إصلاح النظام» المحامي حسن بزي، معتبراً أن «هذا القرار هو نوع من كبح جماح المحامين الناشطين ومنعهم من عرض ملفاتهم أمام الرأي العام، كما أنه يمنع النقاش القانوني على غروبات الـ«واتساب»، الأمر الذي يعني أنه باتت هناك مركزية عند نقيب المحامين، وقرار السماح محصور بهذا الموقع».

وإذ يعبّر بزي عن احترامه لنقيب المحامين، يطرح مخاوف من تحول هذه التعديلات إلى قيود تمارس ضد المحامين. ويسأل: «ماذا سيحصل بعد انتهاء ولاية النقيب، وفي حال جاء نقيب جديد من الأحزاب الحاكمة، ألن تشكل هذه التعديلات وسيلة لقمع المحامين الذين يعملون في عمل سياسي مناهض لهذه الأحزاب، هل هناك إمكانية لأخذ إذن النقيب ونحن في الشارع خلال الاحتجاجات والتظاهرات؟ يبدو ذلك غير قابل للتطبيق». ويطرح بزي إشكالية مرتبطة بالنواب المحامين وما إذا كان عليه أن يستحصل على إذن من نقابة المحامين، فتصبح النقابة قيّمة على أداء النواب وعلى عمل رؤساء الأحزاب الذين تعمل غالبيتهم في مجال المحاماة».

وأكد «اختلاف استقلال القضاء» في بيان، دعم «أي جهد للطعن بالقرارات الصادرة عن مجلس النقابة»، وحض المجلس على «إلغاء قراراته المتخذة في 3/3/2023، فوراً، والعمل على تعديل آداب المهنة على النحو الذي يفعّل دورها في خرق جدار الإفلات من العقاب وإعادة الانتظام العام».

> يقف المحامون بين مؤيّدين ومعارضين للتعديلات من أجل وضع حدّ لـ«الفوضى الإعلامية» التي يعيشها عدد من المحامين

### مخالفة اتفاقية مكافحة الفساد؟

«القرار مخالف للفقرة (هـ) من الدستور، وللمادة 13 من اتفاقية العلاقة أمام القضاء والتي يعمد فيها عدد من المحامين إلى توجيه الرأي العام من دون مراعاة أصول المهنة في محاولة للتأثير على عمل القضاء»، معتبراً أن التعديل لم يكن ضرورياً، كان يمكن للنقيب أو مجلس النقابة، كالعادة، التذكير من خلال تعاميم بمضمون هذه المواد التي تتعلق بالعلاقة مع وسائل الإعلام، خصوصاً أن التعديل كان طفيفاً، وبدا وكأنه يمس بحرية المحامي».



سين جيم

# تنظيم الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتجنّب الفساد

صادق علوية

في ظل الأزمة الاقتصادية، كان لا بد من البحث عن مخرج لما نعانيه منه والنظر خارج الصندوق الذي نعيش فيه. لهذا استوجبت المُوازنة بين قولين: الأوّل، يقضي بالخصخصة الشاملة لمرافق الدولة، والثاني بإنشاء الدولة لمرافقها وإدارتها وتشغيلها من قبلها حصراً. والحل الأوسط، يكون بإعمال الشراكة بين القطاعين العام والخاص، أي أن يقوم القطاع الخاص بتشغيل أو بناء، مرفق من مرافق القطاع العام من دون تحميل المالية العامة عبء استدانة المال اللازم لهذا المشروع، بما يحقق تنمية الرساميل الخاصة. وفي الوقت نفسه، يعفي الحكومة من مخاطر الاستدانة بالعملة الأجنبية، كما يساهم في تحقيق التنمية في أي قطاع من القطاعات سواء الصناعية أو التجارية أو الاقتصادية.

يحكم قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص إطار قانوني، إن استُغلّ بصورة صحيحة، يمكن أن يشكّل تجربة حقيقية على طريق تعزيز مفهوم الشفافية في مشاريع الدولة، على عكس الحقبات الماضية. فرغم صدور قانون «تنظيم عمليات الخصخصة وتحديد شروطها ومجالات تطبيقها» سنة 2000، إلا أنه لم يُطبّق تطبيقاً صريحاً. فالشراكة بين القطاعين، العام والخاص، قد يفهمها بعض الفاسدين شراكة فساد يمارسه موظف فاسد في القطاع العام برشوة من شريكه في القطاع الخاص، وكلاهما يجنيان أرباحاً على حساب الدولة. لكن، الحقيقة القانونية والاقتصادية لهذه الشراكة ليست كذلك، بل هي تعزيز لمفهوم دولة القانون الذي يعني تأمين المساواة بين العارضين عبر الاحتكام إلى قانون الشراء العام لتطوير المشاريع الصغيرة وفتح المسارات والخيارات أمامها، إلى جانب المشاريع والشركات الكبيرة، بعيداً عن منطق الاحتكار والتسلط والاستخدام السيئ للنفوذ والمشاريع السيئة الطالع، فربما هي سبيلنا لإعادة النظر في أساليب استعادة النمو الاقتصادي، عبر مراجعة أساليب تلزيم الصفقات، وإعادة النظر في أساليب زيادة النافذين لمشاريع ومنافع على حساب الوطن والفقراء.

عام 2017، صدر قانون تنظيم الشراكة بين القطاعين العام والخاص، فهل يمكن القول إن هناك بارقة أمل؟

### ما هي الشراكة بين القطاعين العام والخاص؟

يقوم مبدأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص على تنفيذ «أي مشروع ذي منفعة عامة يساهم فيه القطاع الخاص عن طريق التمويل والإدارة وإحدى العمليات التالية على الأقل: التصميم، الإنشاء، التشييد، التطوير، الترميم، التجهيز، الصيانة، التأهيل والتشغيل». على أن تقوم الدولة باتخاذ القرارات وتحديد السياسة العامة والأصول الإدارية لقطاع من قطاعاتها، في حين يقوم القطاع الخاص بتنفيذ وإنشاء المشاريع وإدارتها تحت مراقبة الدولة وإشرافها، ويقتسمان الأرباح الناتجة عن هذه المشاريع بعد أن يحسم القطاع الخاص ما يعود له من تكاليف ناتجة عن عمليات الإنشاء.

### ما هي أهم الفوارق بين الخصخصة والشراكة بين القطاعين العام والخاص وفقاً للقوانين اللبنانية؟

**الخصخصة:**

الشراكة بين القطاعين العام والخاص:

- تحويل المشروع العام كلياً أو جزئياً أو تحويل إدارته كلياً أو جزئياً بإحدى الطرق القانونية إلى القطاع الخاص، بما فيه نظام الامتياز أو الأنظمة الحديثة المشابهة له لإقامة وإدارة مشاريع اقتصادية لمدة معينة.
- القطاع الخاص هو من يضع الأسعار والتعرفات للخدمات.
- القطاع الخاص هو من يدير المرفق المخصص، ويقع على عاتقه تقديم الخدمة من دون أي مسؤولية على الدولة.
- في نهاية العقد يُحوّل المشروع إلى القطاع الخاص كلياً في بعض الحالات.
- هو مشروع ذو منفعة عامة يساهم فيه القطاع الخاص عن طريق التمويل والإدارة وإحدى العمليات التالية على الأقل: التصميم، الإنشاء، التشييد، التطوير، الترميم، التجهيز، الصيانة، التأهيل والتشغيل.
- تبقى الدولة هي المسؤولة عن تقديم الخدمة للمواطن.
- لا تمنح الدولة امتيازاً للقطاع الخاص وإنما تشارك معه في أرباح المشروع المشترك التي تحوز امتيازه بصفتها العامة.
- يؤمن القطاع الخاص رأسمال المشروع بنسبة أكبر من نسبة الدولة.
- عقد الشراكة في المشروع هو عقد بين أطرافه يحدد التصميم، التصميم والإنشاء، و/أو التشييد، و/أو التطوير، و/أو الترميم، و/أو التجهيز، و/أو التأهيل البدء بتقديم خدمات المشروع وبعمليات التشغيل والصيانة وكيفية الانتهاء.
- تبقى الدولة مالكة للمشروع وفي نهاية العقد يبقى المشروع للدولة والقطاع العام.

### هل سبق أن عرف لبنان تنظيماً قانونياً لعمليات الخصخصة والشراكة بين القطاعين العام والخاص؟

صدر سنة 2000 قانون «تنظيم عمليات الخصخصة وتحديد شروطها ومجالات تطبيقها»، وتضمّن أصولاً خاصة تطال أصول الخصخصة ومعاييرها، إلا أن الحكومات السابقة لم تطبّق هذه الأصول القانونية. وكان الدليل على عدم تطبيقه، الترهّل في مختلف مرافق الدولة وخدماتها والقطاعات التي أوكلتها للقطاع الخاص ولم تستفد من عائداتها. وكانت الكهرباء، وقطاع البريد أبرز مثالَين على غياب معايير القانون، إذ كان نصيب الدولة في قطاع البريد على الأخص ضياع مئات ملايين الدولارات بدلاً من جنيها وإيرادها ضمن الإيرادات المالية للخزينة العامة. كما صدر سنة 2020 قانون يجيز للحكومة إنشاء نفق لطريق بيروت - البقاع على طريقة الـBOT أو بالشراكة مع القطاع الخاص بموجب القانون 2020/174، إلا أن القانون لم يوضع موضع التنفيذ رغم أنه ينصّ على وجوب قيام الحكومة بتقديم مشروع متكامل عن خطة المشروع وتكاليفه ومراحل تنفيذه، تبدأ بمهلة ستة أشهر من تاريخ نفاذ القانون.

### ما هي القطاعات أو المرافق التي يمكن أن تكون موضوعاً للشراكة بين القطاعين العام والخاص؟

بناء المرافق العامة، الكهرباء، وسائر المرافق والاتصالات السلكية واللاسلكية والسكك الحديدية والمرافئ والمطارات، ومشاريع النقل العام والصحة والاستشفاء، وبناء وإدارة السجون والمستشفيات الحكومية وجميع المشاريع المشتركة المنصوص عليها في القوانين المنظمة لقطاعات الاتصالات والكهرباء، والطيران المدني وأي خدمة عامة يقدمها مرفق عام للمواطنين.

### من هي الجهات الحكومية التي تخضع إلزامياً لأحكام قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص؟

تخضع حكماً لأحكام هذا القانون، المشاريع المشتركة التي تقوم بها الدولة والمؤسسات العامة وسائر أشخاص الحق العام. أما البلديات أو اتحادات البلديات فيجوز لها أن تُخضع المشاريع المشتركة التابعة لها لأحكام هذا القانون بصورة اختيارية.

ويكون حينذاك الشخص العام: الدولة أو المؤسسات العامة بما فيها الهيئات المنظمة أو البلديات أو اتحادات البلديات وسائر أشخاص الحق العام.

### من هي الجهة التي بإمكانها أن تكون شريكاً خاصاً للقطاع/الشخص العام؟

كل شركة أو تكتّل شركات محلية و/أو أجنبية من القطاع الخاص تفوز بعقد الشراكة.

### ما هي المعايير التي يقتضي مراعاتها في عمليات الشراكة؟

- تأمين المنافسة والشفافية.
- حماية مصالح المستهلك من حيث مستوى الأسعار وجودة السلع والخدمات.
- ضمان حقوق العمالة الوطنية العاملة في المشروع العام المراد الشراكة فيه.
- حماية المال العام عبر تقييم أصول وممتلكات المشروع العام وفق الأسس المالية والاقتصادية المعتمدة دولياً قبل خصخصتها.
- التقيّد بالقواعد والإجراءات المنصوص عنها في قانون الشراء العام التي تؤمن العلانية والمنافسة.
- حماية حقوق الخزينة وعائدات الدولة المالية.
- توسيع قاعدة المشاركة في الملكية ورأس المال بإعطاء الفرصة للمواطنين للمساهمة في ملكية أو إدارة المشروع العام والحؤول دون احتكار الأسهم.
- استقطاب الاستثمارات الخاصة للمساهمة في مشاريع الخصخصة أو الشراكة.
- المحافظة على سلامة البيئة.

### من هو المجلس الأعلى للخصخصة والشراكة؟

يتألف المجلس الأعلى للخصخصة والشراكة من: رئيس مجلس الوزراء رئيساً وعضوية كل من:

وزير العدل، ووزير المالية، ووزير الاقتصاد والتجارة، ووزير العمل، إضافة إلى الوزير المختص عند النظر في خصخصة أو شراكة مشروع عام يدخل نشاطه في نطاق مهام الإدارات التابعة له أو الخاضعة لوصايته.

### ما هي واجبات وصلاحيات المجلس الأعلى للخصخصة والشراكة؟

يتولى المجلس تخطيط وتنفيذ برامج وعمليات الخصخصة والشراكة عبر:

- اقتراح السياسة العامة للخصخصة والشراكة وأساليب

> يحكم قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص إطار قانوني، إلا انه لم يُطبّق تطبيقاً صريحاً

(هيثم الموسوي)

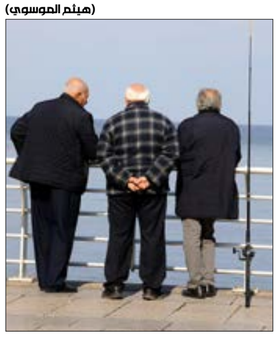

تنفيذها وعرضها على مجلس الوزراء للموافقة عليها وتلقي اقتراحات المشاريع المشتركة واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها.

- إعداد برنامج زمني بالمشاريع العامة التي يزمع خصخصتها أو الشراكة فيها وعرضه على مجلس الوزراء لاعتماده.
- إصدار القرارات اللازمة لتحقيق عمليات الشراكة والخصخصة وإجراءاتها وفق البرنامج الزمني المعتمد والإشراف على تنفيذه.
- تقييم أصول وممتلكات المشروع العام وفقاً للأسس المالية والاقتصادية المعتمدة دولياً.
- تحديد الميزانية الانتاجية للمشاريع المخصخصة وعرضه على مجلس الوزراء للموافقة عليه.
- إعداد مشاريع القوانين والمراسيم عند الاقتضاء وتقديم التوصيات اللازمة لضمان تنفيذ برامج وعمليات الخصخصة والشراكة.
- القيام بأي مهمة أخرى تتعلق بعمليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

### هل يجوز للشريك الخاص بعد فوزه التفرّغ عن اسهمه لشركات او اشخاص آخرين؟

لا يجوز للشريك الخاص أن يتفرّغ للغير عن أسهمه في شركة المشروع، قبل بلوغ المشروع المرحلة التشغيلية، من دون موافقة مجلس الوزراء. أما في المشاريع ذات الطابع البلدي، فيقتضي نيل موافقة المجلس البلدي أو مجلس الاتحاد.

### على من يقع واجب اقتراح المشاريع وما هي الآلية لذلك؟

تُقترح المشاريع المشتركة من قبل رئيس المجلس الأعلى للشراكة والخصخصة أو الوزير المختص.

أما المشاريع المشتركة ذات الطابع البلدي، فتقترح من قبل رئيس المجلس البلدي أو رئيس مجلس الاتحاد. يتم الاقتراح عبر تقديم ملف إلى المجلس يتضمّن دراسة أولية للمشروع.

يتوجب على الأمانة العامة للمجلس الأعلى أن تقوم بإعداد دراسة وافية للمشروع المشترك المقترح، وأن تقدّم للمجلس تقريراً يتضمّن توصيتها حول مدى إمكانية تنفيذ المشروع المقترح عن طريق عقد شراكة، ومدى اهتمام القطاع الخاص بتمويله والاستثمار فيه، تمهيداً لاتخاذ المجلس قراره بقبول الاقتراح أو رفضه.

### في حال الموافقة على السير بمشروع الشراكة ما هي الاصول القانونية المحددة لحسن سير المشروع؟

عند موافقة المجلس على قبول الاقتراح والسير بالمشروع:

1. يؤلف المجلس لجنة للمشروع يرأسها أمين عام المجلس وتضم ممثلاً عن الوزير المختص وممثلاً عن وزارة المالية، ورئيس الهيئة المنظمة للقطاع في حال وجودها، ورئيس المجلس البلدي أو رئيس مجلس الاتحاد عند النظر في المشاريع ذات الطابع البلدي.
2. يُحال ملف المشروع مع التقارير الفنّية والمالية إلى مجلس الوزراء.
3. بعد موافقة مجلس الوزراء على السير في المشروع المشترك، تطلق لجنة المشروع إجراءات اختيار الشريك الخاص.

### ما هي اجراءات اختيار الشريك الخاص؟

تخضع إجراءات اختيار الشريك الخاص لمبادئ الشفافية وحرية الاشتراك للمرشحين المتنافسين والمساواة في معاملتهم، ويجب أن تسبقها العلنية وتكون الإجراءات كما يلي:

1. الإعلان عن دعوة عامة للراغبين بالترشح للفوز بالمشروع المشترك، تتضمّن معايير التأهيل التي تتناسب مع حجم المشروع المشترك وطبيعته.
2. نشر الدعوة قبل مدة شهر على الأقل من الموعد النهائي لتقديم طلبات الاهتمام في صحف محلية ودولية ومجلات متخصصة وعلى موقع المجلس الإلكتروني.
3. دراسة طلبات التأهيل المقدمة والتدقيق بمستنداتها وتقييمها اللجنة وترفع تقريراً إلى المجلس.
4. يبت المجلس في التقرير ويتم الإعلان عن نتائج التأهيل، على أن لا يقل عدد المرشحين المؤهلين عن ثلاثة.
5. إعداد مسودة دفتر شروط وعرضها على المجلس.
6. يرفع دفتر الشروط إلى مجلس الوزراء لأخذ الموافقة النهائية عليه، أما في ما خص المشاريع المشتركة ذات الطابع البلدي، وبعد موافقة المجلس على دفتر الشروط، فيحال بواسطة رئيس المجلس إلى رئيس المجلس البلدي أو رئيس مجلس الاتحاد المعني لنيل المصادقات اللازمة.
7. يبلّغ دفتر الشروط إلى المرشحين المؤهلين من قبل لجنة المشروع.
8. يقوم المرشحون المؤهلون بإعداد عروضهم الفنية والمالية وتقديمها إلى لجنة المشروع.
9. يفوز بالعقد المرشح الذي تقدّم بالعرض الأفضل.
10. تعلن لجنة المشروع عن النتيجة التي انتهت إليها عملية الاختيار وتبلّغ العارضين المتبقّين أسباب فشل عروضهم.
11. يتوجب على الشريك الخاص تأسيس شركة مغفلة لبنانية للمشروع (شركة المشروع) تكون كافة أسهمها اسمية.

### هل تُظّمت اعمال المجلس الأعلى للخصخصة والشراكة قانوناً ومتاذا يقتصها؟

سنة 2019، صدر مرسوم تنظيم أعمال المجلس الأعلى للخصخصة والشراكة وسير عمله، الرسوم رقم 2019/5730، وقد نظّم أحكام هذا المجلس بدقة تامة، ولكن بقيّ أمران ناقصان: الإرادة وغياب الفساد.

### قانون تنظيم الشراكة بين القطاعين العام والخاص:

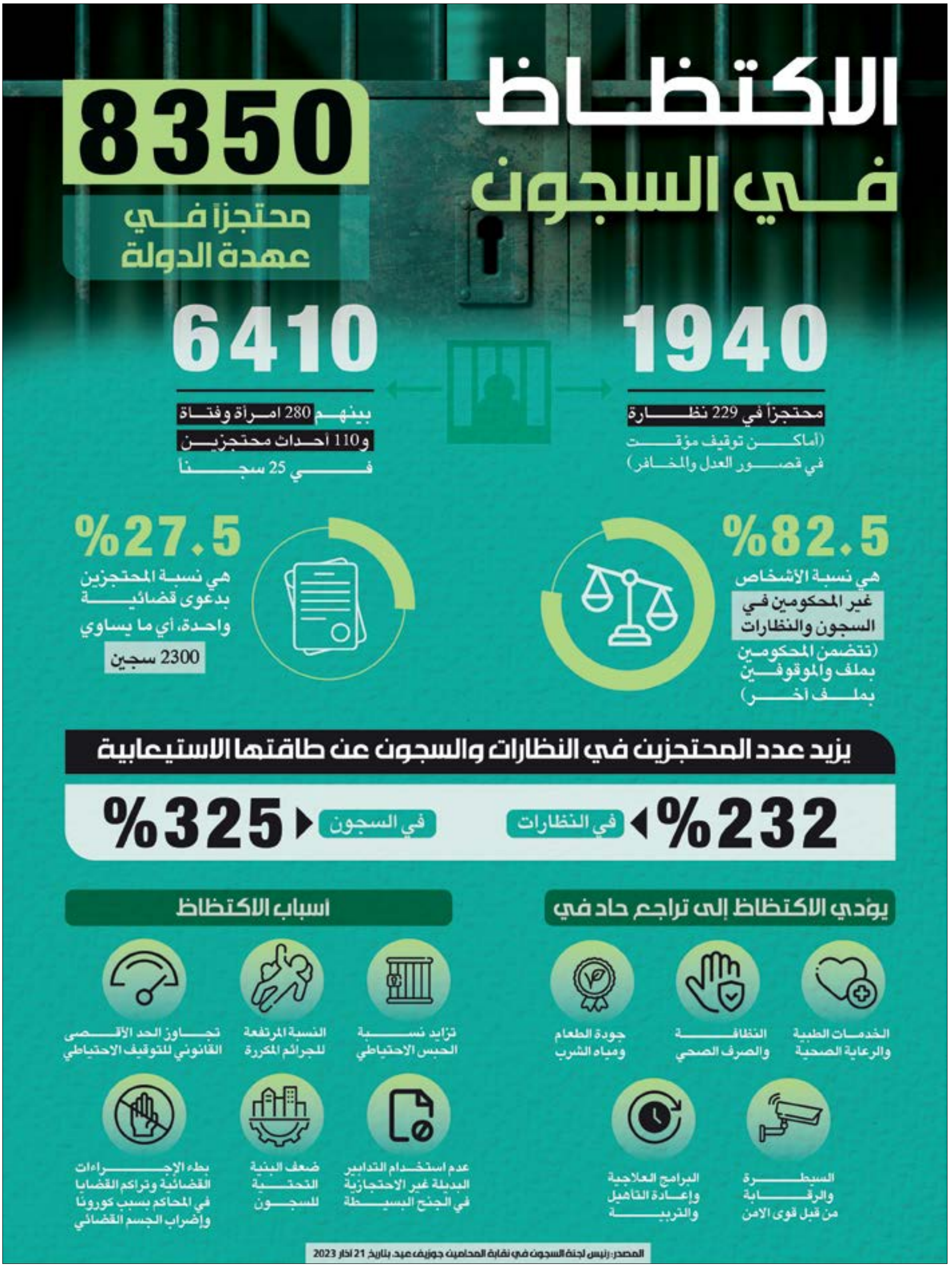


القوس

■ فريق التحرير: عمر نشابة (المسؤول)، وفيق قانصوه، جنان الخطيب، صادق علوية، ألف باء القانون
■ تصميم فني وإنفوغرافيك: رامي عليّان

alqaous al_qaous alqaous22 alqaous
info@alqaous.com www.alqaous.com
01/34 99 54